جامعة محمد البشير الإبراهيمي–برج بوعريريج–
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم إقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم إقتصادية

التخصـــــص: مالية وإدارة مخاطر

من إعداد الطلبة: محمادي عبد الرؤوف

صخراوي فيصـــــل

بعنوان:

دور القرض التنقيطي في إدارة المخاطر البنكية

دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري ــبرج بوعريريجــ

اللجنة المكونة من السادة

الأستاذ	بن معتوق صابر	رئيسا
الأستاذ	زهار وليد	مشرفا
الأستاذ	سراي صالح	مناقشا

السنة الجامعية: 2018–2019

بسم الله الرحمن الرحيم
MRTsoft

اهداء

الحمد الله الذي رعاني برحمته ومدني الصبر والقوة لإنجاز هذا العمل،

سأختار أجمل الكلمات والمعاني لأهمسها في القلوب وأهديها إلى الذين التقيتهم عبر الزمان، وجمع بين قلوبنا رب الأعوان فبفخر واعتزاز بفرح وابتهاج أهدي ثمرة جهدي هذه:

إلى تاج الزمان وريحانة المكان والتي تحت قدميها الجنان، إلى أغلى ما في الوجود أمي الغالية حفظها الله ورعاها.

إلى من علمان كيف أنحت تمثال الأمل في صخرة اليأس إلى النور الوضاء ومنبع فخري، الخالان بوخليفة أحمد وبوخليفة رشيد حفظهما الله تعالى و إلى كل عائلتي.

إلى من تقاسمت معه براءة الصبا والطفولة والحياة تحت سقف واحد والى بهجة الحياة ورونقها... إلى الوجوه المنعمة بالبراءة ...إلى من رأى بأعينه السعادة في ضحكته... أخي إبراهيم حفظه الله.

إلى أغلى وأطيب خال في الوجود الذي لا يأبى القلب فراقه " بوخليفة أحمد".

إلى من خفق لهم قلبي حبا..إلى أعز الأصدقاء والزملاء والزميلات الذين جمعتنا معهم أيام الدراسة.

إلى كل طالب علم طموح جعل الإيمان والعلم صلاح الثقة والإرادة وسيلة.

عبد الرؤوف

الإهداء

الحمد لله رب العالمين، أعطى اللسان، وعلم البيان، خلق الإنسان، لك الحمد يا منه و للحمد أهل، أهل الثناء المجد، أحقُّ ما قال العبد كلنا لك عبد.

ما دعوناك إلا حسن ظن بك .. وما رجوناك إلا ثقةَ فيك، ما خفناك إلا تصديقًا بوعدك ووعيدك ..فلك الحمد.. والصلاة والسلام على علم الأعلام، إمام كل إمام، مُحَمَّد بن عبد الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى الأحباب الذين كانوا معي في كل فرحة انجاز ونجاح.

استحقوا اليوم أن تنثر المشاعر حروف إهداء تليق بهم وبمقامهم

شكرا إلى من ربياني صغيرا الوالدين الكريمين أطال الله في أعمارهما

إلى كل من شجعني في رحلتي إلى التميز والنجاح اخص بالذكر الزوجة الكريمة

إلى درر وبهجة الحياة رزان وقصى الى زميلي الفاضل محمادي عبد الرؤوف .

شكرا لكم من القلب وشكرا لكل من شاركني الفرحة.

فيصل

شــكر وعرفــان

قال تعالى في تنزيله الحكيم: **"وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"**

الحمد الله الذي تتم بنعمته الصالحات، وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات، نحمده سبحانه وتعالى ونشكره على أن وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع، ونسأله عز وجل أن يجعله خاصا لوجهه الكريم، وأن يوفقنا إلى ما فيه الخير والصلاح، وما يحبه ويرضيه في الدنيا والآخرة.

ويسعنا عمل جماعي إلا وليس أن إلى أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف الذي تفضل علينا بإرشاداته القيمة وتوجيهاته السديدة وروحه الطيبة فله منا كل الشكر والتقدير

كما نتقدم أيضا بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف زهار وليد والأستاذ عبادي مُحَمَّد الذي ساعدتنا على إتمام هذا العمل سواء بالرأي أو بالتشجيع أو بأي شكل من الأشكال.

كما أيضا أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة الذين ساعدونا طوال مدة دراستنا الجامعية والى كل موظفي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة البشير الإبراهيمي وكل عمال المكتبة المركزية

والى موظفي البنك القرض الشعبي الجزائري

والى كل من ساهم في انجاز هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة من قريب أو بعيد فله منا كل التقدير والاحترام.

ملخص

تسعى البنوك دائما إلى التقليل من المخاطر البنكية التي يواجهها البنك بشكل يومي، وخاصة في مجال منح القروض والذي يعتبر العائق الأكبر للبنك، وعليه لجأت معظم البنوك إلى تطبيق بعض الطرق الإحصائية لتقليل من هذه المخاطر البنكية كأدوات التحليل المالي التي تعتبر من الطرق التقليدية في إدارة المخاطر البنكية.

ومن هنا جاءت طريقة القرض التنقيطي كطريقة جديدة للتمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة بأقل تكلفة وفي أسرع واتخاذ القرار الصائب بمنح القروض أو من عدمه، وقت مما كانت عليه الطرق التقليدية وهذا ما يدفع البنك الى التقليل من الخسائر المتوقعة بعدم السداد.

وقد جاءت هذه الدراسة إلى التعرض للمفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية والقرض التنقيطي في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي للدراسة فحاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي على واقع البنوك التجارية الجزائرية بوكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج، وتطبيق نماذج القرض التنقيطي بالاعتماد على 03 قوائم مالية لثلاث مؤسسات تتعامل مع وكالة تريست ببرج بوعريريج وهذا لتصنيف المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر البنكية، اتفاقيات بازل، القرض التنقيطي، نماذج القرض التنقيطي.

Abstract

Banks always seek to reduce the bank risks faced by the bank on a daily basis, especially in the area of granting loans, which is the biggest obstacle to the bank Banking.

Hence the method of credit scoring as a new way to distinguish between sound institutions and institutions with the lowest cost and faster and make the right decision to grant loans or not, at a time than traditional methods and this is what drives the bank to reduce the losses expected non-payment.

This study came to the exposure of the concepts related to the management of bank risk and credit scoring in the theoretical side, while the application side of the study tried to drop the theoretical side on the applied side on the reality of the commercial banks in the Algerian popular loan agency Bordj Bou Arreridj, and apply the models of the loan loan based on three financial statements of three Institutions that deal with the agency of Trieste in Bordj Bou Arreridj to categorize the sound institutions and the deficient institutions.

Key words: Banking Risk Management, Basel Agreements, credit scoring, credit scoring Forms.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الاهداءات	
الشكر والعرفان	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	32-6
تمهيد	06
المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية	07
المطلب الأول: ماهية ادارة المخاطر البنكية	07
المطلب الثاني: مبادئ ادارة المخاطر البنكية	09
المطلب الثالث: مراحل وأساليب قياس ادارة المخاطر البنكية وفق اتفاقيات بازل 03	10
المطلب الرابع: الأدوات والعناصر الأساسية في ادرة المخاطر البنكية	15
المبحث الثاني: القرض التنقيطي ونماذج تطبيقه	18
المطلب الأول: نشأة القرض التنقيطي	18
المطلب الثاني: ماهية القرض التنقيطي	18
المطلب الثالث: استعمالات القرض التنقيطي ومراحل اعداد النموذج	20
المطلب الرابع: أهم نماذج القرض التنقيطي شيوعا في العالم	23
المطلب الخامس: دور القرض التنقيطي في ادارة المخاطر البنكية	27
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي للدراسة	59-33
تمهيد:	33
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري	34
المطلب الأول: مفهوم القرض الشعبي الجزائري	34
المطلب الثاني: مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري	35
المطلب الثالث: عرض وكالة القرض الشعبي الجزائري– برج بوعريريج–	36
المبحث الثاني: دراسة منح قرض عقاري باستخدام طريقة القرض التنقيطي بالوكالة محل الدراسة	39
المطلب الاول: كيفية منح قرض عقاري من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري – برج بوعريريج 309–	39
المطلب الثاني: أهم الضمانات المطلوبة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري –برج بوعريريج 309–	40

المطلب الثالث: مراحل تنقيط مختلف العناصر لتطبيق طريقة scoring	41
المطلب الرابع: كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في قرض بنكي عقاري في الوكالة محل الدراسة	43
المبحث الثالث: تطبيق نماذج القرض التنقيطي على وكالة تريست ببرج بوعريريج	50
المطلب الأول: الحالة الأولى للمؤسسة .أ.	50
المطلب الثاني: الحالة الثانية للمؤسسة .ب.	53
المطلب الثالث: الحالة الثالثة للمؤسسة .ج.	57
خلاصة الفصل	60
خاتمة عامة	62
قائمة المراجع والمصادر	65
قائمة الملاحق	70

قـــائمة الـــجـــداول

الرقـــــــم	عنوان الجداول	الصفحة
1	أوزان المخاطرة السيادية والبنكية الخاصة بالشركات	12
2	التصنيف باستعمال نموذج القرض التنقيطي	23
3	المقارنة بين النموذج الشخصي بالنموذج الإحصائي (سكورينغ)	29
4	اهتلاك القرض	40
5	تنقيط أهم العناصر الأساسية في طريقة scoring	41
6	النسب لنموذج ألتمان 1968 الحالة الأولى للمؤسسة أ	50
7	نموذج كونوان هولدار للحالة الأولى للمؤسسة أ	51
8	نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا للحالة الأولى للمؤسسة أ	52
9	النسب لنموذج ألتمان للحالة الثانية للمؤسسة ب	54
10	نموذج كونان هولدار للحالة الثانية للمؤسسة ب	55
11	نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا للحالة الثانية للمؤسسة ب	56
12	النسب لنموذج ألتمان للحالة الثالثة للمؤسسة جـــ	57
13	نموذج كونان هولدار للحالة الثالثة للمؤسسة جـــ	58
14	نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا للحالة الثالثة للمؤسسة جـــ	59

قائمة الـــأشـــكال

الرقـــــــم	عنوان الأشكال	الصفحة
1	مراحل إدارة المخاطر البنكية	11
2	أدوات إدارة المخاطر البنكية	16
3	دالة التنقيط	22

مقدمـــــــة

المقدمة

يعتبر النشاط الرئيسي للبنك هو منح القروض أو الائتمان المصرفي الذي يعد من أهم مصادر التمويل التقليدية والمعروفة لضخ الأموال اللازمة لدورات عجلة الإنتاج في المشروعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما يستوجب ضرورة الثقة بين المتعاملين لأي عملية منح القرض لهذه الأخيرة لا تخلو من المخاطر المتعلقة بالتأخر عن السداد، وذلك بصرف النظر عن كيان هذه المشروعات.

وعليه فإن أهم اهتمامات البنك الرئيسية هو حرصه على استرداد ديونه في تواريخ استحقاقها، وعن كل تأخير سيسبب له أضرار فهو يعمل بأموال مقترضة لها آجال استحقاق وعليه الوفاء بها في مواعيد استحقاقها، ومن ثم يحاول البنك دائما أثناء منحه هذه القروض أن يكون واثقا من أن التسديد يتم فعلا في المستقبل، وذلك على أساس ضمان مبلغ القرض، لذا لا يمكن فصل عمل البنك عن المخاطرة، فكل عملية إقراض لابد أن تكون محفوفة بالمخاطر فقد يعجز بعض العملاء عن سداد أموال القروض والتي يجب من المقترض أن تكون لهم القدرة المالية على السداد، لكنهم لا يرغبون في ذلك لسبب أو لآخر، وهذا ما يعرض البنك لصعوبات كبيرة وخسائر قد تجره إلى دائرة الإفلاس.

وهذا ما يجعل البنك يولي اهتماما كبيرا بهذا الجانب، حيث يسعى دائما إلى وضع نظم وإجراءات تحوطية لإدارة مخاطره، وللتقليل من هذه المخاطر ينبغي تطبيق مبدأ الحيطة والحذر الذي يعد أساس الذي بني عليه مبدأ إدارة المخاطر.

وفي تلك الظروف تعمل البنوك بإمكانيات محدودة وأساليب كلاسيكية في إدارة المخاطر البنكية كالاعتماد على أساليب التحليل المالي، الذي مازالت معظم الدول النامية تعمل به بسبب عدم توفرها على الإمكانيات اللازمة لاستعمال الطرق الحديثة المساعدة في اتخاذ القرار الرشيد، أما بالنسبة في الدول المتطورة فإن معظم البنوك العالمية تستخدم بعض الطرق الإحصائية الحديثة والمساعدة في اتخاذ قرار الصائب، والتي حققت نتائج جد مشجعة كطريقة القرض التنقيطي والتي تقوم بالاعتماد على مبدأ تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات سليمة ومؤسسات عاجزة غير قادرة على تسديد ديونها في الآجال المحددة، بالإضافة إلى بعض الطرق الحديثة كطريقة شبكة العصبية الاصطناعية.

وتجدر الإشارة إلى أن القرض التنقيطي يعتبر أحد أهم الطرق الإحصائية المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية وأكثرها شيوعا على مستوى البنوك التجارية خاصة تلك الأخيرة التي تعاني نقصا في الكوادر البشرية المتخصصة والتكنولوجيا اللازمة لتطبيق التقنيات الإحصائية الأكثر حداثة والتي تتطلب تحكما كبيرا في أدوات التحليل الإحصائي.

أولا: الإشكالية:

ومن هنا جاء موضوع دراستنا والذي سنتناول فيه المستويات المستقبلية لطرق ادارة المخاطر في البنوك و اتخاذ القرار الصائب، ومن بين هاته الطرق فإن طريقة القرض التنقيطي التي تعتبر طريقة حديثة في توقع وكشف المخاطر البنكية والتساؤل الرئيسي الذي يطرح هو:

ما مدى فعالية تطبيق القرض التنقيطي في إدارة المخاطر البنكية في البنوك التجارية بصفة عامة والجزائرية بصفة خاصة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بوضع الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي فائدة القرض التنقيطي في إدارة المخاطر البنكية؟
- هل تطبيق طريقة القرض التنقيطي بوكالة تريست ببرج بوعريريج كفيلة في التحكم في خطر عدم التسديد؟
- هل يمكن إلغاء المخاطرة بصفة نهائية باستخدام طريقة القرض التنقيطي؟
- هل وكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج تعتمد على الطريقة الصحيحة في تطبيق القرض التنقيطي؟

ثانيا: فرضيات البحث:

وقصد الإجابة المبدئية عن التساؤلات السابقة يمكن وضع الفرضيات الآنية والتي سوف يتم اختبار صحتها من عدمها من خلال هذه الدراسة:

- يساهم القرض التنقيطي في تقليل المخاطر البنكية.
- طريقة القرض التنقيطي، يمكن تطبيقها بالبنوك الجزائرية لتصنيف المؤسسات إلى مؤسسات سليمة ومؤسسات عاجزة ومن ثم الوصول إلى اتخاذ قرار عقلاني.
- لا يمكن إلغاء المخاطرة نهائيا، وإنما يتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن ومهما بلغت درجة فعاليتها.
- لا تعتمد وكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج على القرض التنقيطي.

ثالثا: أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر البنكية؛
- تسليط الضوء على أهم مفاهيم القرض التنقيطي وخطوات تطبيقه؛
- مدى تطبيق القرض التنقيطي في البنوك الجزائرية؛

رابعا: المنهج المتبع:

بالنظر إلى أهمية الموضوع، وحتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة، ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها، ومحاولة اختبار الفرضيات الموضوعة فان المنهج المتبع في هذه الدراسة يتمثل في:

1- المنهج الوصفي:

الذي يعتبر الأسلوب المناسب لوصف الظواهر والتعريف بمختلف المفاهيم ذات الصلة بالموضوع.

2- المنهج التحليلي:

وذلك من أجل تحليل المعلومات والبيانات المحصل عليها في جانب الدراسة التطبيقية.

خامسا: أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في حداثة القرض التنقيطي الذي يعد من أهم الطرق الإحصائية المستعملة في تقدير خطر القرض، بالإضافة إلى المزايا العديدة التي يقدمها مع النقائص التي تسجها طريقة التحليل المالي، والمتمثلة في التكلفة العالية وطول فترة دراسة ملفات القروض وهذا ما يعرقل نشاطها وتقليل من أهدافها، مما استوجب البحث عن طرق حديثة تسمح للبنك بتقليص فترة الدراسة وبأقل تكاليف ممكنة.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

- طبيعة الفرع المدروس والتخصص في مجال اقتصاد نقدي وبنكي؛
- الميول الشخصي والرغبة في دراسة مثل هذه الموضوع وحب الاطلاع على الأعمال البنكية من خلال الجانب التطبيقي؛
- قلة الدراسات التي تناولت في مثل هذه المواضيع والهدف منها تقليل مخاطر البنك.

سابعا: صعوبات البحث:

لقد واجهتنا العديد من الصعوبات أثناء انجاز هذا البحث، وتتمثل في ما يلي:

- قلة المراجع والدراسات التي تعالج الموضوع بشكل مباشر؛
- الظروف السياسية التي واجهت الجامعات خلال فترة إجراء الدراسة؛
- قلة المراجع التي تتناول القرض التنقيطي؛
- صعوبة إيجاد مكان التربص في البنوك؛
- صعوبة الحصول على القوائم المالية نظرا لسرية الملفات وأرقام الحسابات التي تعد من أسرار المهنة.
- عدم الحصول على المعلومات الكافية التي نستطيع من خلالها بناء قاعدة البيانات لبعض المؤسسات من طرف الوكالة؛
- عدم تطبيق طريقة القرض التنقيطي من قبل معظم البنوك الجزائرية وهو الأمر الذي صعب عملية البحث؛

ثامنا: تقسيمات الدراسة:

من أجل إنجاز الدراسة ومعالجة الإشكالية واختبار الفرضيات ومحاولة الإلمام بجميع جوانب البحث، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين هما:

الفصل الأول: والذي جاء بعنوان الإطار المفاهيمي للدراسة والذي قسم إلى مبحثين، ففي المبحث الأول والذي كان عنوانه إدارة المخاطر البنكية، والذي انقسم بدوره إلى أربعة مطالب، فالمطلب الأول تحت عنوان ماهية إدارة المخاطر البنكية، بينما جاء المطلب الثاني حول مبادئ إدارة المخاطر البنكية، والمطلب الثالث تم التطرق فيه إلى مراحل وأساليب قياس إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات بازل 03، وفي الأخير المطلب الرابع تناولنا فيه أهم الأدوات والعناصر الأساسية في إدارة المخاطر البنكية.

أما المبحث الثاني فجاء بعنوان القرض التنقيطي وأهم نماذج تطبيقه والذي تضمن خمسة مطالب، ففي المطلب الأول تناولنا فيه نشأة القرض التنقيطي، والمطلب الثاني كان حول ماهية القرض التنقيطي، في حين جاء المطلب الثالث حول استعمالات القرض

التنقيطي وخطوات إعداد طريقة القرض التنقيطي، أما المطلب الرابع فتناولنا فيه أهم نماذج القرض التنقيطي شيوعا في العالم، و المطلب الأخير فنقوم بتقديم مزايا وعيوب القرض التنقيطي.

الفصل الثاني: فتناولنا الجانب التطبيقي للدراسة والذي يتمحور حول كيفية تطبيق القرض التنقيطي في وكالة القرض الشعبي الجزائري فسنتناول فيه المفاهيم العامة حول القرض الشعبي الجزائري، وثانيا دراسة حالة منح القرض باستخدام القرض التنقيطي لوكالة، وفي الأخير تطبيق أهم نماذج القرض التنقيطي شيوعا في العالم بالاعتماد على ميزانيات وجداول حسابات النتائج لبعض المؤسسات داخل وكالة تريست.

وفي الأخير خاتمة تتضمن أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها.

الفصل الأول

الاطار النظري للدراسة

تمهيد إن سلامة الاقتصاد الوطني و فعالية السياسة النقدية لأي دولة تعتمد على مدى سلامة الجهاز المالي وبالأخص سلامة الأجهزة البنكية، حيث أصبحت الصناعة البنكية ترتكز في مضمونها على فن إدارة المخاطر و ذلك في ضوء ما شهدته الصناعة البنكية من انفتاح غير مسبوق على الأسواق المالية العالمية و التطور السريع للتقدم التكنولوجي، ومن هنا تأتي أهمية إدارة المخاطر المصرفية، و ذلك من اجل المحافظة على قوة و سلامة هذا الجهاز خدمة للاقتصاد الوطني.

ومن أجل وضع حد لهذه المخاطر يلجأ البنك إلى الضمانات، وهذه الضمانات تعد غير كافية الأمر الذي أدى إلى استعمال طرق أخرى من أجل تقدير خطر القرض وهذا باللجوء إلى مختلف طرق التحليل المالي وهذه التقنيات خففت من نسبة الخطأ، غير أنها ظهرت في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا طريقة إحصائية وتسمى بطريقة القرض التنقيطي التي بدورها إلى تحسين واتخاذ قرار عقلاني.

ومن خلال هذا الفصل سوف يتم التعرف على دور القرض التنقيطي في إدارة المخاطر البنكية حيث قسم إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الثاني: القرض التنقيطي ونماذج تطبيقه.

المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية

لإدارة المخاطر دور هام في وضع الأهداف والطرق والوسائل للتعامل مع المخاطر داخل البنوك، ولا شك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي بنك يعتمد على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية وأهم القوانين السارية داخل البنك والأهداف الواضحة، وعلى مدى استعداده للتعامل مع المخاطر المعنية.

المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف إدارة المخاطر البنكية وأهميتها، بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر البنكية وذلك في الآتي:

أولا: تعريف إدارة المخاطر البنكية

بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر البنكية اعتبارا من أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أن هناك توجد العديد من التعاريف سوف نلخصها فيما يلي:

التعريف الأول:

"يقصد بإدارة المخاطر عملية تحديد وتقويم المخاطر، واختيار إدارة التقنيات للتكييف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها، فإدارة المخاطر هي العمليات التي يقوم بها البنك لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض تحديد المخاطر التي من المحتمل التعرض لها، وإدارتها وقياسها بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ والتحوط لها، ثم كيفية علاج الخسائر التي يمكن أن تحدث بسببها".[1]

التعريف الثاني:

"كما تعرف أيضا على أنها العملية التي يقوم بموجبها البنك بتحديد وقياس ومراقبة والإشراف على المخاطر وذلك لضمان أن المخاطر ضمن قدرات التحمل التي يوفرها مجلس الإدارة وتتفق مع الأهداف الإستراتيجية، وتخصيص رأس المال بما يناسب مع التعرض للمخاطر".[2]

التعريف الثالث:

وعرفتها لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيأة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية بأنها "تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان ما يلي:

- فهم المخاطر وأنها ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة؛
- أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للبنك؛
- أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر؛
- أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر؛

1- منال هاني، **اتفاقيات بازل3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد16، المجلد01، جامعة عفرون، البليدة، الجزائر،2017، ص308.

2- بدران علي، **الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2**، مجلة اعتماد المصارف العربية، نوفمبر ،2005، ص66.

- أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم؛
- أن حوافز الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر."[1]

التعريف الرابع:

وتعرف أيضا بأنها "وحدة تحكم مركزية تسع لتنسيق مجهودات الأفراد والوحدات للاستفادة من الإمكانية المتاحة في سبيل الوصول لتفادي المخاطر المحتملة بأقل تكلفة في المال والجهد والوقت (أي معرفة المخاطر وتحديد حجمها وأثرها واتخاذ القرار اللازم خلالها وأن رأس مال المصرف كافي لامتصاص المخاطر الكلية لتجنب الإعسار).[2]

ومن هذه التعاريف نستخلص تعريف شامل لإدارة المخاطر البنكية " بأنها عملية تشكل جزء من ثقافة إستراتيجية البنك من خلال التطبيق العلمي والعملي للسياسات والإجراءات الخاصة بتحديد وتحليل وتقييم ومعالجة ومراقبة المخاطر قصد تهيئة البيئة المصرفية المناسبة التي تستجيب للحد من الآثار السلبية للمخاطر أو التقليل منها إلى الحد المقبول، وان لم يكن القضاء على مصادرها."

ثانيا: أهمية إدارة المخاطر البنكية

تكمن أهمية إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:

- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة، يتم بناءا عليها تحديد خطة وسياسة العمل؛
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية والعمل على تنويع تلك الأوراق، وتحسين الموازنة بين المخاطر والربحية؛[3]
- المعرفة المتزايدة وفهم التعرض للمخاطر وأن المنهج النظامي والقائم من المعلومات الكاملة والدقيقة لاتخاذ القرار يقلل من حدوث الفوضى؛[4]
- التعرف على المخاطر الضرورية لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء؛
- مساعدة البنوك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل؛
- تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.[5]

ثالثا: أهداف إدارة المخاطر البنكية

تتمثل أهداف إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:

- تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر إلى أقل مستوى ممكن وذلك بهدف تحقيق الاستقرار في الأرباح؛

1- بوطرة فضيلة، بقة شريف، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد01،مجلد05، 2015، ص 251.

2- عمر محمد أحمد إبراهيم كرار، إبراهيم فضل المولى البشير، **دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، مجلد 01، الجزائر، 2016، ص 25.

3- طراد خوجة هشام، أولاد زاوي عبد الرحمان، **إدارة مخاطر القروض كمدخل للحد من الأزمات المصرفية**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 03، جوان 2018، الجزائر، ص 271.

4- نوال عمارة، **إدارة المخاطر في مصارف المشاركة**، الملتقى العلمي الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر،20-21 أكتوبر 2009، ص03.

5- طارق عبد العال، **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)** الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص231.

- تسعى إدارة المخاطر إلى تحقيق هدف رئيسي هو قياس المخاطرة من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغائها نهائيا؛[1]
- تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك وبالتالي هو الهدف النهائي للمنظمة؛
- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح كل الأطراف ذات المصلحة في المنشأة؛[2]
- إعطاء مجلس إدارة البنك والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية وغيرها من الأدوات الاستثمارية؛
- تسعى إلى وضع سياسات خاصة بإدارة المخاطر، أسعار الصرف وأسعار الفائدة.[3]

المطلب الثاني: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

نظرا لأهمية إدارة المخاطر فإنه ينبغي على كل بنك تطبيق مجموعة من المبادئ التي تساعده على التحكم في إدارة المخاطر البنكية وتتمثل أهم هذه المبادئ فيما يأتي:[4]

أولا: دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

- على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على إدارتها؛
- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك، الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال البنك، وهو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها البنك والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء؛
- يجب أن يكون لدى جميع البنوك لجنة تسمى بلجنة إدارة المخاطر، تشمل بعض المسؤولين التنفيذيين في البنك.

ثانيا: السياسات والإجراءات

- إنشاء إدارة مختصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أنشطة البنك، وتتم وفق سياسات معتمدة من طرف الإدارة المسؤولة أمام لجنة إدارة المخاطر؛
- تقوم لجنة إدارة المخاطر بتعيين مسؤول المخاطر لكل نوع من المخاطر التي قد يواجهها البنك، ويجب أن يتمتع بالدراية التامة والخبرة الكافية في إطار خدمات ومنتجات البنك.

ثالثا: نظم القياس والمتابعة

- ضرورة وجود نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل بنك، وذلك بتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها بشكل دقيق ومدى تأثيرها على ربحية البنك وملاءته المالية؛
- ضرورة استخدام نظم معلومات حديثة لإدارة المخاطر البنكية.

رابعا: الرقابة الداخلية

- ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر؛

1- بركات سارة، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2015/2014، ص 79.

2- بن علي عزوز وآخرون، **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)** دار النشر والتوزيع الوراق، ط1، عمان، 2013، ص 68.

3- بوطرة فضيلة، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016/2015، ص80.

4- صندوق النقد العربي، **مبادئ إدارة المخاطر**، تقرير من طرف الصندوق، سبتمبر 2012، ص54- 57.

- وضع الإجراءات الوقائية ضد الأزمات، ويتم الموافقة من قبل المسؤولين الذين لهم علاقة بالبنك؛[1]

خامسا: المبادئ العامة

- إن أهداف وسياسات نتائج إدارة المخاطر لابد أن تكون المحرك والمؤشر الرئيسي في اتخاذ القرارات الإستراتيجية لدى البنك؛
- وجود بيئة عمل مناسبة تتميز بالحوار المفتوح؛
- يجب تخصيص رأس مال البنك حسب مقداره ونوعية المخاطر التي يوجهها البنك، ويجب أن يكون مرتبط بمقدار كمية رأس المال المحددة لها.

المطلب الثالث: مراحل وأساليب قياس إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات بازل03

إن معرفة المخاطر وكيفية معالجتها وإدارتها تعتبر من العوامل الأساسية في نجاح البنوك، وخاصة وأن المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي كثيرة ومتنوعة، فكانت الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات لتحديد مستوى الخطر، وكيفية التحكم فيها ملحة.

أولا: مراحل إدارة المخاطر البنكية

تتم إدارة المخاطر البنكية وفق المراحل التالية:

1- تحديد المخاطر: Risk Identification

من أجل تحديد إدارة المخاطر لابد من تحديد وتعريف الخطر أولا، فهي كل منتج أو خدمة يقدمها البنك تنطوي على مجموعة من المخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح القرض وهذه المخاطر هي: مخاطر القرض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية، إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.

2- قياس المخاطر: Risk Measurement

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بإبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذا الخطر ، إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

3- ضبط المخاطر: Risk Control

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر، حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات وتقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.[2]

4- مراقبة المخاطر: Risk Monitoring

لأغراض مراقبة المخاطر في البنك لابد من توافر نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وقادر أيضا على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، وتتطلب إدارة المخاطر الفعالة نظام لتقديم التقارير والمراجعة يتم من خلاله التعرف على الأخطار والتأكد من أن الإجراءات المتخذة للتحكم في المخاطر ملائمة، وأنها أعطت النتائج المخطط لها.[3]

1- منال هاني، مرجع سابق، ص 309-310.

2- ابراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، ط02، 2010، ص 42- 43.

3- عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان، **تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد، جامعة البصرة، العدد 13، المجلد06، 2013، ص.219.

وعليه يمكن تلخيص أهم مراحل إدارة المخاطر البنكية فيما يلي:

الشكل رقم (01): مراحل إدارة المخاطر البنكية

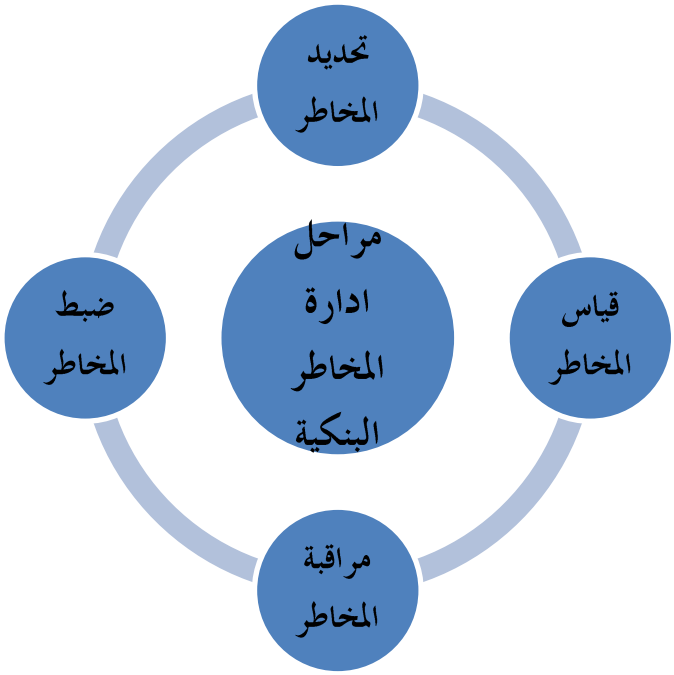

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ثانيا: أساليب قياس إدارة المخاطر البنكية وفق مقررات بازل

قبل التطرق إلى أساليب قياس المخاطر البنكية وفق اتفاقية بازل يجب أولا التعرف على اتفاقية بازل وأهم إصلاحاتها.

1- مفاهيم عامة للجنة بازل

تعرف أنها اللجنة التي تأسست سنة 1974 وتكونت من الدول الصناعية الكبرى العشرة G10، تحت إشراف بنك التسويات

الدولية*(BIS) بمدينة بازل السويسرية، وقد حدث ذلك بعدما تفاقمت أزمة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض هذه البنوك وانتشار فروع البنوك خارج دولة الأم، بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلفتها البنوك اليابانية إزاء البنوك الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها.

2- أهداف لجنة بازل

- دعم وسلامة الموقف المالي للبنوك العالمية وبنية أساسية متطورة؛
- تعمل على تحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني؛
- تقريب وتوحيد التشريعات والقواعد التنظيمية والمصرفية مع المعايير الدولية.

3- تطور لجنة بازل

جاءت اتفاقية بازل 2 بأساليب متعددة لقياس المخاطر البنكية، كمخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وتركت الحرية للبنوك في إتباع الأسلوب المناسب لقياس مخاطرها، في حين ركزت اتفاقية بازل 3 على مخاطر السيولة على اثر أزمة الرهن العقاري سنة 2008 التي ضربت معظم دول العالم، حيث عملت على رفع الحد الأدنى لرأس المال.

4- أساليب معالجة مخاطر الائتمان

فيما يخص مخاطر الائتمان يتوفر للبنك أسلوبين يجب أن يختار بينهما هما أسلوب المعياري والأسلوب الداخلي.

أ- الأسلوب المعياري:

من خلال هذا المنهج يتم تقييم البنك من طرف إحدى وكالات التقييم الخارجية المتخصصة، حيث قام هذا المنهج بتعديل أوزان المخاطرة فيما يتعلق بالتقييم السيادي للدول وتقييم البنوك والمؤسسات لتتراوح ما بين (0%، 20%، 50%، 100%، 150%)، ويظهر الجدول التالي أوزان المخاطرة السيادية والبنكية والخاصة بالشركات على النحو التالي:[1]

الجدول رقم (01): أوزان المخاطرة السيادية والبنكية والخاصة بالشركات

التقييم		AAA إلى AA-	+A إلى -A	+BB إلى BB-	+BB إلى -B	أقل من -B	لم يتم تقييمها
التقييم السيادي للدولة		%0	%20	%50	%100	%150	%100
تقييم البنوك	خيار1	%20	%50	%100	%100	%150	%100
	خيار2	%20	%50	%50	%100	%150	%50
تقييم الشركات		%20	%10	%100	%100	%150	%100

المصدر: طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول:إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،11-12مارس 2008،ص13.

وتعتقد لجنة بازل أن هذا المنهج سيطبق من طرف العديد من بنوك العالم لما يميزه من بساطة في التطبيق، ويمكن للبنوك التي تستخدم نظما متقدمة أو نماذج لتقييم المخاطر والاستغناء عن مؤسسات التقييم الخارجية.

ب- أسلوب التصنيف الداخلي

يسمح هذا الأسلوب للبنوك باستخدام نظام التصنيف الداخلي لديها لتقييم مقدرة المقترض سواءا كان شركات، حكومات، أو بنوك، وتوجد هناك أربعة مكونات للمخاطر مستقاة من نظام التصنيف الداخلي والتي لها أثر على أوزان المخاطر:[2]

- طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008، ص13.

* BIS: بنك التسويات الدول هي مؤسسة مالية دولية مملوكة من البنوك المركزية التي ترعى التعاون النقدي والمالي الدولي ويخدم كبنك للبنوك المركزية .يقوم بنك التسويات الدولية من خلال اجتماعاته استضافة مجموعات دولية تسعى للاستقرار المالي العالمي وتسهيل تفاعلهم. كما يوفر خدمات مصرفية للبنوك المركزية وغيرها من المنظمات الدولية. يقع في بازل، سويسرا .وله مكاتب تمثيلية في هونغ كونغ ومدينة مكسيكو.

2- ابراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، مرجع سابق، ص 09.

- احتمالية تخلف العميل عن الدفع؛
- الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع؛
- حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع؛
- موعد استحقاق العملية؛

ويعكس نظام التصنيف الداخلي بالبنك قدرته على إدارة المخاطر، ولتحديد تصنيف أي نوع من أنواع التسهيلات يقوم البنك باستخدام بيانات تاريخية لتقييم درجتهم وعلى البنك لدى تطبيق نظام التصنيف الداخلي القيام بما يلي:[1]

- تعريف مخاطر الائتمان التعثر والخسارة؛
- تقسيم التسهيلات الى فئات ذات صفات مشتركة؛
- تحديد نطاق ومستويات التصنيف لكل نوع من التسهيلات؛
- تحديد آجال الاستحقاق ومستويات الثقة التي يتم من خلالها تقييم احتمالات التعثر أو حدوث خسائر؛
- تصميم صيغة لتكرار أنماط الخسارة وتوزيعها؛
- تحديد الخسارة المتوقعة وكيفية التحوط لها؛
- حساب رأس المال اللازم للتحوط للخسائر غير المتوقعة.

ولقد حددت لجنة بازل أسلوبين يندرجين تحت الأسلوب الداخلي للتقييم هما:[2]

- المنهج الأساسي الذي يتطلب تقسيم محفظة القروض إلى ما لا يقل عن سبعة أحزمة مختلفة، بحيث توفر البنوك تصنيفاتها الذاتية لاحتمال التعثر، وتوفر السلطات الرقابية تقديرات مكونات المخاطر المعنية الأخرى.
- المنهج المتقدم الذي يقوم على نفس المنهجية المطبقة في المنهج الأساسي، باستثناء أن البنوك تقرر تصنيفاتها الداخلية بناءا على الخبرة الداخلية.

5- أساليب معالجة مخاطر السوق

يتم قياس مخاطر السوق وفق طريقتين هما:[3]

أ- الطريقة المعيارية:

حيث أعطت الاتفاقية طريقة محددة لحساب المخاطر المرتبطة بمعدلات الفائدة، أسعار الأسهم، أسعار الصرف وأسعار السلع، كمثال عن كيفية حساب مخاطر السوق نسوق المثال الموالي حول مخاطر الأسهم والتي قسمتها الاتفاقية إلى قسمين، وبينت رأس المال اللازم لمواجهة كل خطر منهما وهما:

- مخاطر متعلقة بالجهة المصدرة للورقة وتمثل 8% من قيمة التعرض للخطر؛
- مخاطر السوق العامة وهي تمثل 8% من القيمة السوقية للورقة المالية؛

1- البنك المركزي المصري، **متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان**، ورقة مناقشة، ص 15.

2- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسن راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، الأردن، 2013، ص 58.

3- رقية بوحيضر، مولود لعرابة، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2**، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، العدد 2، مجلد23، 2010، ص 26-27.

ب- النماذج الداخلية:

وهي عبارة عن نماذج إحصائية متطورة تستخدمها البنوك بدرجة ثقة معينة لتقدير مخاطر السوق يوميا وفي ظل الظروف العادية للسوق، وتعتمد على قاعدة بيانات لأسعار الفائدة، وأسعار الصرف، وأسعار الأسهم والسندات وأسعار السلع التي يمكن أن يتاجر بها البنك.

6- أساليب معالجة مخاطر التشغيلية

تطرح اتفاقية بازل 2 ثلاث أساليب لقياس مخاطر تشغيلية وتتمثل فيما يلي:

أ- أسلوب المؤشر الأساسي:The Indicator Approach (BIA)

يجب على البنوك التي تستخدم المؤشر الأساسي أن تحتفظ برأس مال للمخاطر التشغيلية يساوي نسبة مئوية ثابتة يرمز له بـــــ alpha من متوسط إجمالي الدخل خلال السنوات الثلاثة السابقة، حيث تستبعد السنة التي يكون فيها إجمالي دخل البنك صفرا أو خسارة ويتم احتساب متوسط سنتين فقط، وإذا حقق البنك خسارة لسنتين أو أكثر من السنوات الثلاثة الأخيرة، يطبق الركن الثاني من الاتفاق أين يحق لسلطة الرقابة المصرفية أن تحدد متطلبات رأس المال الواجب الاحتفاظ به لتغطية المخاطر التشغيلية.

$$K_{BIA} = \alpha.EI$$

حيث أن:

K_{BIA}= متطلبات رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي (BIA)

EI= مجموع صافي الدخل من الفوائد وصافي الدخل من غير الفوائد(مؤشر التعرض).

α= معامل ألفا 15% وفقا لما قررته لجنة بازل، ويعرف الاتفاق إجمالي الدخل بأنه صافي الإيراد من غير الفوائد.

وينبغي أن يكون إجمالي متضمنا أي مخصصات، ويستبعد أي أرباح أو خسائر محققة من بيع أوراق مالية في سجلات البنك، ويستبعد أي بنود غير عادية، وكذلك أي دخل ناتج من التأمين.

ب- الأسلوب القياسي

يعتبر الأسلوب القياسي طريقة أكثر تقدما لتحديد رأس المال المطلوب، وتبعا لهذا الأسلوب تم تقسيم أنشطة البنوك إلى ثمانية أنشطة الشركات والتجارة والمبيعات والتجزئة المصرفية والمدفوعات والتسوية وخدمات الوكالة وإدارة الأصول والسمسرة بالتجزئة ويتم تقدير نسبة لكل من هذه الأنشطة كنسبة من دخل كل نشاط وهي تعبر عن رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل وهي تتراوح بين 12% و 18%.[1]

ت- منهج القياس المتقدم

حيث يستعين البنك بياناته التاريخية المتعلقة بالخسائر التشغيلية التي تعرض لها سابقا، من حيث حجمها، وأسبابها، تواريخ حدوثها، كيفية تحملها، ومكان حدوثها، وباستخدام نماذج رياضية وبرامج إعلام آلي يمكنه تقدير المخاطر التشغيلية المحتملة للبنك.[2]

7- مبادئ الإدارة السليمة ورصد مخاطر السيولة وفق بازل 3

زاد الاهتمام بمخاطر السيولة نظرا لما ترتب عنه من مشاكل في العمل المصرفي، مما دفع بلجنة بازل 3 إلى وضع مبادئ أساسية ومراقبة مخاطر السيولة وعليه سوف نتطرق إليها بالتفصيل من خلال هذا العنصر:[1]

1- أحلام بوعبدلي، ثريا سارة، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد3، ديسمبر 2015، ص 120.

2- رقية بوحيضر، مولود لعرابة، مرجع سابق، ص27.

أ- المبدأ الأساسي لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة

يعتبر تسيير مخاطر السيولة مسؤولية كل بنك، حيث ينبغي على كل بنك أن يتوفر على إطار سليم ودائم لتسيير مخاطر السيولة، لمواجهة حالات جفاف السيولة وتوقف مصادر التمويل، كما ينبغي على المشرفين تقييم آلية تسيير مخاطر السيولة ووضع السيولة، كما عليهم التحرك بسرعة عند ملاحظة أي عجز في هذه الحالات لحماية المودعين وللحد من الأضرار التي قد تنجم عن النظام المالي.

ب- دور جهات الإشراف وإدارة مخاطر السيولة

على كل بنك أن يحدد مستوى قبول المخاطر بما يلاءم الإستراتيجية التجارية والنظام المالي ككل، كما أن من مسؤوليات الإدارة العامة تحديد مستوى المخاطرة السابق وضمان مراقبة فطنة لمؤشرات السيولة في البنك وإعداد تقرير لمجلس الإدارة حول الموضوع.

ت- قياس وإدارة مخاطر السيولة

يجب على كل بنك أن يحوز على عملية دقيقة لتحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السيولة، هذه العملية يجب أن تتضمن آلية ضمان كامل لتتبع التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية وفقا لآفاق زمنية مختلفة ومناسبة.

ث- منشورات حول السيولة

يجب على البنك أن يقوم بانتظام بنشر المعلومات التي تسمح للمشاركين في السوق أن يأخذوا صورة واضحة حول قوة ترتيبات إدارته لمخاطر السيولة ووضعيات سيولته.

ج- دور المشرفين

على المشرفين إجراء تقييم دوري للترتيبات الإجمالية المتخذة لتسيير مخاطر السيولة ووضعيات سيولتها، وتحدد ما إذا كانت مناسبة لحالة ضغوط السيولة، بأخذ بالاعتبار مكانتها في النظام المالي، بالإضافة إلى المتابعة المستمرة على الجهات الإشرافية والأخذ بعين الاعتبار التقارير الداخلية، الإفصاح ومعلومات السوق.

المطلب الرابع: أدوات والعناصر الأساسية في إدارة المخاطر البنكية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أدوات والعناصر الأساسية في إدارة المخاطر البنكية

أولا: أدوات إدارة المخاطر البنكية

يمكن تصنيف أدوات إدارة المخاطر البنكية إلى منهجين رئيسيين هما:[2]

1- التحكم في المخاطر:

يقصد بتقنيات التحكم في المخاطر أن تقلل بأدنى تكاليف ممكنة تلك المخاطر التي تتعرض لها المنظمة، وتشمل تقنيات التحكم في المخاطر تحاشي المخاطر والمداخل المختلفة إلى تقليل المخاطر من خلال منع حدوث الخسائر و مجهودات الرقابة والتحكم، وفي حالة تحاشي المخاطر يرفض الفرد أو المنظمة تقبل التعرض لخسارة ناشئة عن نشاط معين.

1- أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 2، المجلد 7، 2014، ص 112-113.

2- طارق عبد العال، **إدارة المخاطر**، مرجع سابق، ص 52-53.

2- تمويل المخاطر:

يركز هذا الأسلوب على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، ويأخذ تمويل المخاطر بالدرجة الأساسية شكلين هما:

أ- التحوط:

وهو من الطرق التي تمول الخسارة الناتجة عن أخطار الأسعار وتتمثل في إقراض أو استقراض العملات المختلفة أو عقود تجارية لشراء والبيع مثل المشتقات المالية الأربعة وهي عقود الخيار، العقود المستقبلية، العقود الآجلة وعقود المقايضة.

ب- التحويل:

وهو من طرق التمويل الخسائر عن طريق عقود يتم بمقتضاها مواجهة الخطر بتحويله إلى طرف آخر نظير دفع مقابل لهذا الطرف مع احتفاظ صاحب الشيء موضوع الخطر الأصلي بملكيته لهذا الشيء.

ويمكن تلخيص أدوات إدارة المخاطر البنكية في المخطط التالي من خلال المعطيات السابقة الذكر:

شكل رقم (02): أدوات إدارة المخاطر البنكية

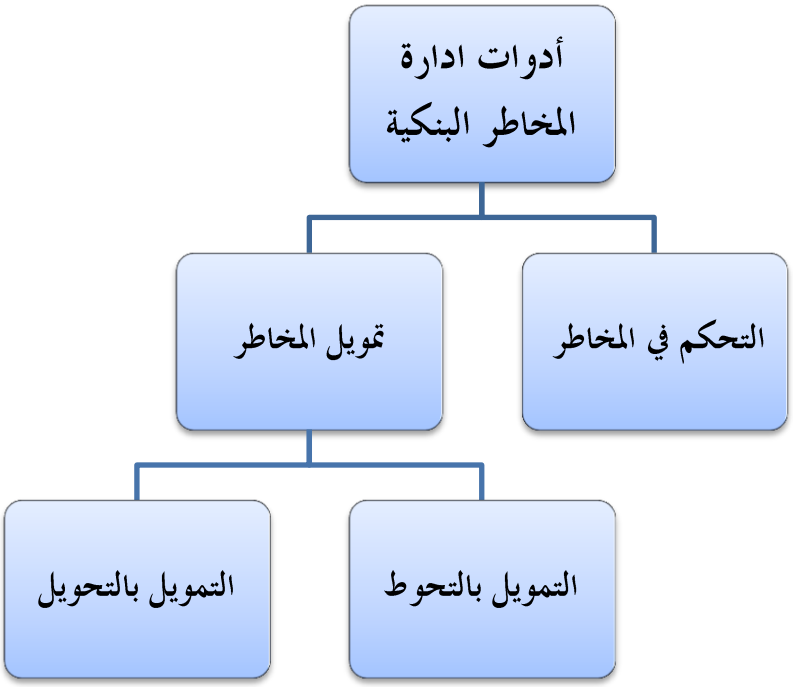

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

ثانيا: العناصر الأساسية في إدارة المخاطر البنكية

يجب أن تشتمل عملية إدارة المخاطر البنكية على العناصر التالية:[1]

1- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا، ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف واستراتيجيات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها، وكذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة.

2- كفاية السياسات والحدود:

يجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك وذلك باتخاذ إجراءات سليمة لتنفيذ كافة خطوات إدارة المخاطر، ولذلك يجب تطبيق سياسات وإجراءات ملائمة وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة أنشطة البنك.

3- كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات:

إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي فان رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية.

4- كفاية أنظمة الضبط:

إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنك هي الحاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص، إن إنشاء والاستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك، في الحقيقة فان مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الفصل فإن مستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من السلطات الرقابية من أجل تصحيح هذا الوضع.

1- خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009، ص 21-22.

المبحث الثاني: القرض التنقيطي ونماذج تطبيقه

تستخدم العديد من البنوك في العالم بعض الطرق الإحصائية المساعدة على اتخاذ القرار، في حين أنها كانت ومازالت تستعمل أساليب كلاسيكية في التنبؤ بالمخاطر البنكية: كالتحليل المالي الكلاسيكي مثلا، غير أن طريقة القرض التنقيطي حققت نتائج جد مشجعة في هذا المجال بالإضافة إلى بعض الطرق الحديثة التي مازالت قيد التجريب منذ سنوات قليلة خلت، كطريقة الشبكات العصبية الاصطناعية مثلا، وفي هذا الصدد قمنا في هذا المبحث قمنا بالتحدث عن طريقة القرض التنقيطي نشأتها، أهدافها، استعمالاتها وخطوات القرض التنقيطي وأهم نماذج تطبيقه.

المطلب الأول: نشأة القرض التنقيطي

لقد أولت البنوك التجارية اهتماما كبيرا للدراسات التي كانت تجري من قبل الباحثين حول التنبؤ بعجز المؤسسات، وذلك قصد الاستفادة من نتائجها، وكانت أولاها دراسة أجراها(**smith** و **winakor**) سنة 1930م، حيث قام بتحليل النسب المالية لتسع وعشرين شركة أفلست، بتحديد اتجاه متوسطات إحدى وعشرون نسبة خلال عشر سنوات قبل الإفلاس.[1]

وقد استنتجا أكفأ نسبة يمكن استخدامها في التنبؤ بعجز المؤسسات هي نسبة رأس المال العامل الى مجموع الأصول، ثم تلتها دراسة قام بها **fitz patrik** سنة 1932م على عينة مكونة من 20 شركة أفلست خلال الفترة (1920-1929) واستنتج أن جميع النسب المستعملة تنبأت بفشل الشركات.[2]

ثم أخذت طريقة القرض التنقيطي من نتائج تلك الدراسات كنقطة انطلاق لها، وكان أول طهور لها في سنوات الستينات وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قام كل من **beaver 1966** و **Altman 1968** بإعداد نموذج يعمل على الفصل بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة معتمدين في ذلك على مبدأ التحليل التمييزي، ولا يمكن لهذا المبدأ أن يعمل دون إعداد نموذج النتائج في معالجة قاعدة واسعة من المعلومات لعينة من المؤسسات على أن يكون حجم العينة كبير بالشكل الكافي.

وتطورت هذه الطريقة تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض وخبراء محاسبين...[3]

المطلب الثاني: ماهية القرض التنقيطي

تعد طريقة القرض التنقيطي من بين الطرق الحديثة المستخدمة في إدارة المخاطر البنكية، ومن هنا يجب التعرف على القرض التنقيطي وأهم الأهداف المستخدمة في هذه الطريقة.

---

[1] – محمد عبادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد05، 2012، ص87.

[2] – فوزي غرايبية، **استخدام النسب المالية في التنبؤ في التغير الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن**، مجلة الدراسات العلوم الإدارية والاقتصاد، الجامعة الأردنية بعمان، العدد 08، مجلد 14، 1987، ص39.

[3] – كمال رزيق، فريد كورتل، **تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية**، المؤتمر العلمي السنوي الخامس حول إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك الجزائرية، جامعة فيلاديفيا الأردنية المنعقد في الفترة ما بين 4-5 /2007/07، ص08.

أولا: تعريف القرض التنقيطي

لا يوجد تعريف شامل للقرض التنقيطي متفق عليه، بل توجد عدة تعاريف له، ونذكر منها:

التعريف الأول

"تعتبر طريقة سكورينغ طريقة آلية في التنقيط و تصنيف خطر القرض، تعتمد على المعالجة المعلوماتية، وتستعمل التحليل الإحصائي الذي يسمح بتخصيص سلامة لكل زبون، هذه العلامة تمثل درجة الخطر بالنسبة للبنك".[1]

التعريف الثاني

"طريقة التنقيط أو ما يسمى **Crédit scoring** هي طريقة آلية في اختيار المؤسسات وتعتمد أساسا على التحليل الإحصائي، تمكن من معرفة أحسن تصنيف للمؤسسات بدلالة أوجه الخطر انطلاقا من عينة تمثيلية.

كل طالب جديد للقرض يأخذ نقطة Une score تعبر عن حالته المالية بعد ذلك يصنف في إحدى المجموعتين: - عاجزة - سليمة".[2]

التعريف الثالث

"وتعرف أيضا على أنها آلية للتنقيط، ويستعملها البنك لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها".[3]

ومن هذه التعاريف المختلفة نستخلص تعريف شامل للقرض التنقيطي "بأنها طريقة تحليل إحصائية تسمح بإعطاء نقطة لكل زبون تعبر عن درجة ملاءته المالية، فهي إذن من طرق التنبؤ الإحصائي لمعرفة الحالة المالية للمؤسسة إذ

أنها تساعدها على مراقبة وتوقع عجز المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم".

ثانيا: أهداف القرض التنقيطي

تسعى طريقة القرض التنقيطي إلى ثلاثة أهداف:[4]

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة بما يضمن اختيار أفضل المؤسسات الطالبة للقرض؛
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الذي هو أحد الوظائف الأساسية للبنوك مما يحسن من الخدمات المقدمة للزبائن؛
- التخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصة في مواجهة العدد الهائل من الطلبات.

---

[1] - عبد العزيز شرابي، محمد بلوطار، **محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ**، مجلة الاقتصاد والمجتمع،قسنطينة، العدد02، 2004، ص197.

[2] - مزياني نور الدين، و آخرون، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 27-28 جانفي 2009، ص 07.

[3] - كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية**، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 05-06 افريل2012، ص12.

[4] - مزياني نوردين وآخرون، مرجع سابق، ص07.

المطلب الثالث: استعمالات القرض التنقيطي وخطوات إعداده

تهتم طريقة القرض التنقيطي بعدة مجالات تختلف من حالة إلى أخرى وتمر بعدة خطوات:

أولا: استعمالات القرض التنقيطي

تهتم منظمات القروض كثيرا بطريقة القرض التنقيطي، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل، اذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية، على أنها تستعمل في الحالات التالية:[1]

1/ حالة القروض الموجهة للأفراد:

يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة؛
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد؛

2/ حالة القروض الموجهة للمنظمات:

يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين:

- مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة؛
- مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة؛

وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة؛
- أقدميه وكفاءة مسيري المنظمة؛
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية؛
- رقم أعمالها المحقق؛
- نوعية المراقبة المستعملة من قبلها؛
- رأسمالها العامل؛
- طبيعة نشاطها.

ثانيا: خطوات إعداد طريقة القرض التنقيطي

إن تحديد النموذج التقييمي هو أساس القرض التنقيطي ويتم التحديد بإتباع الخطوات التالية:

أولا: اختيار العينة

العينة هي عبارة عن مجموعة من ملفات القروض للزبائن الجيدين وغير الجيدين، يحتوي على أكبر قدر من المعلومات (جدول حسابات النتائج، الميزانية المالية، مخطط المالي، ملف طلب القرض).

تكون معينة بصفة عشوائية، وتكون كافية التمثيل الإحصائي للظاهرة وتصنف إلى مجموعتين:

[1] - Sylvie conssergeurs, la banque: structure,marché, gestion,édition Dalloz, paris,1996,p173.

1- عينة لإعداد النموذج: تستعمل لتحليل المعطيات واستخراج معادلة التنقيط.

2- عيينة لقياس دقة النموذج: تبين مدى صحة هذا النموذج.[1]

ثانيا: انتقاء المتغيرات

في هذه المرحلة تم اختيار جملة من المتغيرات بهدف التوصل إلى معرفة الوضعيات المختلفة للمؤسسات المقترضة، وذلك بتصنيفها إلى صنفين:

1- المتغيرات المحاسبية: هي المتغيرات التي يمكن التعبير عنها كميا أي بالأرقام، وهي مستخرجة من القوائم المالية للمؤسسات محل الدراسة، التي تمكننا من الحصول على المتغيرات المستعملة في الدراسة وتأخذ شكل نسب كما يلي:

X_i = قيمة محاسبية أو مالية / قيمة محاسبية أو مالية أخرى.

2- المتغيرات فوق المحاسبية: هي متغيرات غير قابلة للقياس الكمي وهي وصفية، مستخرجة من ملفات طلب القرض للمؤسسات محل الدراسة خارج القوائم المالية، لكن غالبا ما يعطى لكل متغير وصفي وصفة رقمية تسمح لنا باستعمالها في الدراسة.[2]

ثالثا: التحليل التمييزي للعينة

هي التقنية الإحصائية المعتمد عليها في تحديد متغيرات النموذج التقييمي، حيث بعد تحديد خصائص الزبائن (المتغيرات أي النسب) (Ratios) سواءا كانت رقمية (النسب المالية، رقم الأعمال...) أو غير ذلك (فوق المحاسبية) والمستخرجة من ملفات القروض المكونة للعينة يكون إقصاء بعض المتغيرات غير المؤثرة في قرار منح القرض، وهذا باستعمال برامج الإعلام الآلي.

إن المتغيرات (النسب) المؤثرة في إمكانية التسديد أو عدم التسديد تصبح متغيرات النموذج على شكل دالة خطية تمسى دالة القرض التنقيطي التي تمسح بإعطاء لكل مؤسسة نقطة أو علامة ونرمز لها بالرمز "Z " وتكتب على الشكل التالي:

$$Z= \sum \alpha_i R_i + \beta$$

حيث:

α_i : المعاملات المرتبط بالنسب R_i (معاملات التسوية أو الترجيح).

R_i: النسب المالية أو مؤشرات درجة الخطر.

β: ثابت ويعبر عن الجزء الثابت من درجة الخطر.[3]

رابعا: تعيين نقطة التمييز Détermination de la note score

ان التحليل التمييزي يعطي بعض النسب أكثر دلالة من النسب الأخرى، وبالتالي نقطة تمييز لكل عنصر (مؤسسة) مما يسمح بتشكيل سحابة من النقاط تمثل الزبائن الجيدين (مؤسسات جيدة) والمؤسسات غير جيدة وباستعمال التحليل الاستقصائي (التمييزي) تصنف المؤسسات الى فئتين.

---

[1]- حاتم كريم بلجاوي، **قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة القروض التنقيطية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد25، سنة 2017، ص13.

[2]- أ. د مكيد علي، بن عياد فريدة، **تقييم مخاطر القروض البنكية –مدخل إحصائي–** جامعة المدية، مجلة المعارف العلمية المحكمة، العدد 20، جوان2016،ص65.

[3]- صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 121-122.

الشكل رقم (03): يمثل منحنى دالة التنقيط.

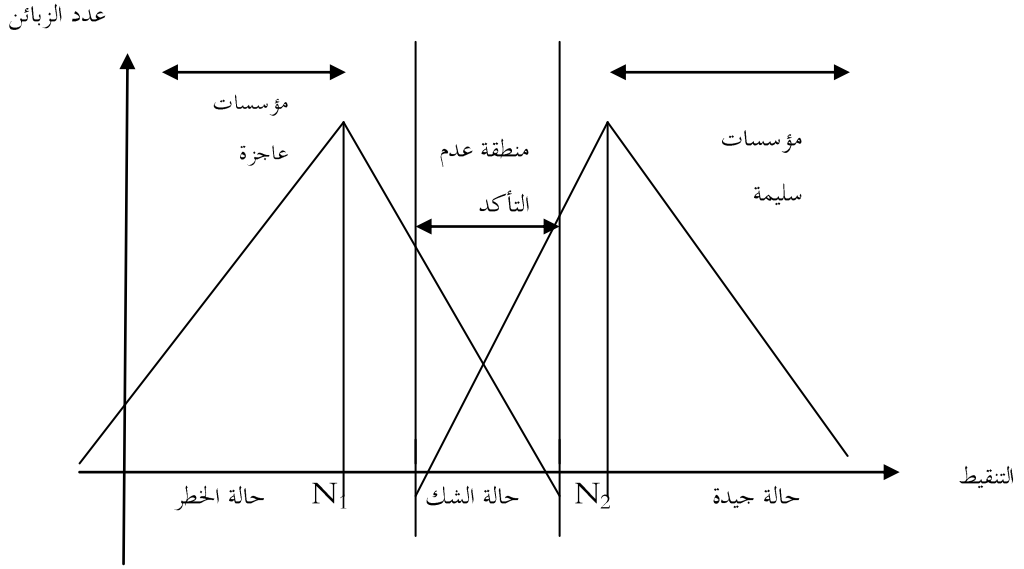

المصدر: صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 121-122.

ويتم تحديد قيمة Z^* المرتبطة بمنطقة الشك (منطقة عدم التأكد) والتي تحسب كالتالي:

$$Z= (n_1 z_1+ n_2z_2) \div (n_1+n_2)$$

Z_1: متوسط التمييز للمؤسسات العاجزة.

Z_2: متوسط التمييز للمؤسسات السليمة.

n_1: عدد المؤسسات العاجزة بعد المعالجة.

n_2: عدد المؤسسات السليمة بعد المعالجة.[1]

خامسا: قياس دقة النموذج

بعد استخراج النموذج نقوم باختبار صحته بواسطة عينة قياس النموذج Echantillon de validation ويتم ذلك حسب الجدول التالي:

[1]- محمد بن بوزيان، سوار يوسف، **محاولة تقدير خطر القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي**، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، جامعة الزيتونة، 16-18 أفريل 2017، ص 05-06.

الجدول رقم (02): التصنيف باستعمال نموذج القرض التنقيطي.

	A	B
A	H_1	M_1
B	M_2	H_2

المصدر: صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 121-122.

حيث:

A: المؤسسات السليمة.

B: المؤسسات العاجزة.

H_i: تمثل التصنيف الصحيح $i= 1.2$

M_i: تمثل الخطأ في التصنيف $i= 1.2$

دقة النموذج تحدد نسبة تصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

$$G = \frac{H1(\text{عدد الملاحظات الصنف A}) + H2(\text{عدد الملاحظات الصنف } B)}{\text{المجموع الكلي للملاحظات}}$$

كلما كانت (G) كبيرة كلما كان النموذج ملائما.

بعد قياس دقة النموذج، يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب لقرض ومقارنتها مع نقطة الفصل (Z^*)، ومن ثم لكل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.[1]

المطلب الرابع: أهم نماذج القرض التنقيطي شيوعا في العالم

نظرا لما تكتسبه الطريقة من أهمية علمية وعملية جد بالغة، فقد طهرت هناك تطبيقات في هذا المجال تناولتها مختلف الجهات من الباحثين وهيآت مختصة، هدفها الأساسي الحصول على نموذج بإمكانه التصنيف بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة إلى أقسامها الأصلية وذلك بأدنى خطأ ممكن، ولتحقيق ذلك أنجزت الكثير من الأعمال التي كانت بدايتها منذ 1966، والتي نذكر منها مايلي:

أولا: نموذج ألتمان **AD. Altman (1968)**:

يعتبر Altman أول من اعتمد في دراسته على مبدأ التحليل الخطي التمييزي وذلك سنة 1968م، حيث اهتمت دراسته بإظهار احتمال عدم التزام العميل بشروط الائتمان في البنوك التجارية.[2]

[1]- صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008، ص 125.

[2]- محمد عبادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية**، مرجع سابق،ص88.

واعتمد في نموذجه على عينة تتكون من 66 مؤسسة، منها 33 مؤسسة سليمة، و33 مؤسسة عاجزة، توصل التمان والذي يعتبر الأول استعمالا للعملية التنقيطية، إلى دالة تتكون من 05 نسب مالية وتكون على الشكل التالي:[1]

$$\mathbf{Z} = 0.012\ R_1 + 0.014\ R_2 + 0.033\ R_3 + 0.006\ R_4 + 0{,}999\ R_5 - 2.675$$

حيث إذا كانت:

R_1: رأسمال العامل/ مجموع الأصول.

R_2: احتياطات / مجموع الأصول.

R_3: الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول.

R_4: الأموال الخاصة / مجموع الديون.

R_5: رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول.

حيث يمكن التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة حسب هذا النموذج كالآتي:[2]

- $Z \geq 2.67$ المؤسسة في حالة جيدة (سليمة)؛
- $Z \leq 1.81$ المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة)؛
- $1.81 < Z < 2.675$ حالة المؤسسة غير متأكد منها.

ولقد حقق هذا النموذج نجاحا كبيرا قبل سنتين من الإفلاس، حيث صنف المؤسسات العاجزة بنسبة 94%، أما إجمالي التصنيف الصحيح بين المؤسسات السليمة والعاجزة فكان 95%، وبمجرد ظهوره، اعتمدته الكثير من البنوك في تنبؤاتها بمخاطر الإفلاس.

ثانيا: نموذج كولنجس 1976:

اعتمد كولنجس في دراسته على مجموعة من المؤسسات في مختلف القطاعات (أشغال عمومية، صناعة، بناء،...)، وعددها 70 مؤسسة منها 35 مؤسسة سليمة و 35 مؤسسة عاجزة.[3]

توصل إلى تكوين دالة سكورينغ (Z_1) المتكونة من ثلاث نسب:

$$Z = 4.983R_1 + 60.036R_2 - 11.834R_3$$

حيث:

R_1: مصاريف المستخدمين/ القيمة المضافة.

R_2: مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم.

R_3: رأس المال العامل الصافي / مجموع الميزانية.

[1]– صوار يوسف، ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، مرجع سابق،ص126.

[2] – Dominique bois, introduction la méthode de scores : les difficultés financier des exploitations agricoles, p17.

[3] - Hervé Hutin, **la gestion financière,** Paris, éditions d'organisttions, 2000, p192.

حيث إذا كانت:

$Z < 5.455$ يعني أن المؤسسة عرفت صعوبات مالية.

وبهدف معرفة وضعية المؤسسة بدقة لابد من معرفة أو دراسة دالة أخرى Z_2 تعتمد على النسب التالية.

$$Z_2 = 4.61R_1 - 22R_4 - 1.96R_5$$

حيث أن:

R_1: مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة.

R_4: نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم.

R_5: رأس المال العامل الصافي / المخزون.

حيث إذا كانت:

$Z_2 < 3.077$ هذا يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة.

ثالثا: نموذج كونان وهولدار (Conan – Holdar):

وجد هذا النموذج سنة 1979 من طرف (Conan- Holdar)، حيث يسمح بالتوقع بعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا لقطاع النشاط التي تنتمي إليه، حيث وضعت دالة متكونة من 05 متغيرات، تعبر عن نسب مالية (من بين عينة تضم 50 نسبة مالية) على النحو التالي:[1]

$$Z = 0.24R_1 + 0.22R_2 + 0.16R_3 - 0.8R_4 - 0.1R_5$$

حيث أن:

Z: هي درجة عجز المؤسسات الصناعية.

R_1: الفائض الإجمالي للاستغلال/ مجموع الديون.

R_2: الأموال الدائمة/ مجموع الميزانية.

R_3: الذمم والمخزون/ مجموع الميزانية.

R_4: مصاريف مالية/ رقم أعمال خارج الرسم.

R_5: مصاريف المستخدمين/ القيمة المضافة.

وعليه يتم الحكم كما يلي:

$Z < 4$: يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر 65 % .

$4 \leq Z \leq 9$: يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز ما بين 65% و 35%.

$Z \geq 9$: يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز أقل من 35%.

رابعا: نموذج مركزية الميزانيات لفرنسا:

يعتبر نموذج القرض التنقيطي لبنك فرنسا عملية تشخيص مالي حقيقي للمؤسسات، باعتبار أن بنك فرنسا مجهز بمركزية للميزانيات هامة حيث تجمع حوالي 3500 مؤسسة الأكثر أقدميه منذ سنة 1969.

[1] – قاسمي آسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009، ص75.

تم إعداد هذا النموذج سنة 1983 من خلال عينة من المؤسسات الصناعية، حيث تم الاعتماد في التحليل على 08 نسب مالية تم اختيارها من بين 19 نسبة مالية وقد كانت الدالة كما يلي:[1]

$$Z= - 1.255\ R1 + 2.003\ R2 - 0.824\ R3 + 5.221\ R4 - 0.689\ R5 - 1.164\ R6 + 0.706\ R7 + 1.408\ R_8 - 85.544$$

حيث أن:

R_1: مصاريف مالية/ النتيجة الاقتصادية الإجمالية؛

R_2: أموال التمويل الذاتي/ إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأسمال العامل؛

R_3: قدرة التمويل الذاتي/ إجمالي المديونية؛

R_4: الفائض الإجمالي للاستغلال/ رقم الأعمال خارج الرسم؛

R_5: ديون تجارية/ مشتريات خاضعة للرسم؛

R_6: القيمة المضافة ن – القيمة المضافة (ن-1)/ القيمة المضافة (ن-1)؛

R_7: أشغال قيد الانجاز + حقوق الزبائن- تسبيقات على الزبائن/ إنتاج الدورة؛

R_8: أصول ثابتة/ القيمة المضافة،

حيث أن:

$Z < -0.250$: المؤسسة غير جيدة مدين ذو خطر مرتفع باحتمال عجز قدره 87.20 %.

$-0.25 \leq Z \leq 0.125$: المؤسسة مشكوك فيها مدين تحت الرقابة باحتمال عجز 46.3 %.

$Z \geq 0.125$: المؤسسة جيدة مدين في وضعية مرضية باحتمال عجز 21.8%.

خامسا: نموذج A F D C C (Association francaise des directeurs et chefs de credit)

هذا النموذج أنشأته الجمعية الفرنسية لقروض التسيير سنة 1995، حيث تعتبر هذه الدالة أكثر حداثة مقارنة بالدوال التنقيطية السابقة الذكر، انطلاقا من عينة 1000 مؤسسة عاجزة، و 1000 مؤسسة سليمة، وهي ترتكز على 06 نسب مالية.[2]

[1]- صوار يوسف، مرجع سابق،ص129-130.

[2]- محمد عبادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية**، مرجع سابق،ص94.

وهي على النحو التالي:

$$Z = -0.0635R_1 + 0.0183R_2 + 0.0471R_3 - 0.0246R_4 + 0.0115R_5 - 0.0096R_6 + 0.57$$

حيث:

R_1: مصاريف مالية / إجمالي فائض الاستغلال.

R_2: قيم غير قابلة للتحصيل + قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل.

R_3: أموال دائمة / مجموع الخصوم.

R_4: القيمة المضافة / رقم الأعمال خارج الرسم.

R_5: الخزينة / رقم الأعمال.

R_6: رأس المال العامل / رقم الأعمال بالأيام.

حيث:

$Z < -1$: المؤسسة غير جيدة مدين ذو خطر مرتفع.

$-1 \leq Z \leq 2$: المؤسسة مشكوك فيها.

$Z \geq 2$: المؤسسة جيدة.

وقد ظهرت دالة A F D C C أنها أكثر دقة.

المطلب الخامس: دور القرض التنقيطي في ادارة المخاطر البنكية

تعتمد طريقة القرض التنقيطي على مجموعة من المزايا والعيوب ودورها في إدارة المخاطر البنكية :

أولا: مزايا طريقة القرض التنقيطي

تتميز طريقة التنقيط بمجموعة من المزايا أهمها:[1]

- السرعة بالنسبة للمقرض والمقترض بحيث تسمح للمقترض بالمعالجة والتحليل في ظرف زمني قصير وبالتالي اتخاذ القرض من عدمه في حين يستفيد الزبون من ذلك أيضا حيث يوفر عليه زمن إضافي للبحث عن مصادر تمويل أخرى.
- البساطة: فهي تختلف عن الطرق الكلاسيكية حيث يتم تعويض معطيات المؤسسة في النموذج ثم نحسب النقطة ونتخذ القرار على أساسها.

[1] - العايب ياسين، **استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص44.

- أداة لاتخاذ القرار: حيث تتخذ القرارات الخاصة بمنح القرض على أساس النقطة المتحصل بطريقة التنقيط، كما تكون هناك لا مركزية في اتخاذ القرار.
- أداة للمراقبة: حيث يمكن للنموذج مراقبة صحة القرارات المتخذة بشأن أي مؤسسة وذلك من خلال إعادة دراسة المتغيرات الموجودة في النموذج على عكس الطرق الكلاسيكية التي تستدعي إعادة دراسة الملف بأكمله.
- تخفيض تكاليف الدراسة وتحسين نوعية الخدمات: فطريقة القرض التنقيطي تسمح بربح الوقت من جهد وبذل الجهد من جهة أخرى، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف دراسة ملفات الزبائن.
- تقليص المعلومات المستخدمة وهذا من خلال اعتمادها على أدوات الإعلام الآلي.

ثانيا: عيوب طريقة القرض التنقيطي

على الرغم من وجود مجموعة من المزايا تتصف بها طريقة القرض التنقيطي، إلا أنها توجد مجموعة من العيوب أهمها:[1]

- يجب أن تكون العينة المدروسة كبيرة.
- المعطيات القاعدية يجب أن تكون دقيقة ومتجانسة.
- مرحلة العمل يجب أن تكون طويلة وذلك من أجل التمكن من معرفة تطور عمل المؤسسة وقياس المؤشرات.
- اختيار النسب الأكثر ملائمة يؤدي بالتحليل الإحصائي إلى إنقاص المعلومات القاعدية، وبالتالي لا يؤخذ بعين الاعتبار ظواهر الملاحظة.
- دالة score المؤلفة لها فترة محددة بمعنى في إطار اقتصادي، مالي، سياسي محدود.
- دالة score ليس دائما موثوق منها ففي بعض الحالات يجب القيام بدراسة معمقة.
- الطرق الرياضية والإحصائية جد معمقة.

ثالثا: المقارنة بين سكورينغ وبين الخبرات الشخصية

من الواضح أن لطريقة سكورينغ مزايا عديدة أهلتها لتكون بهذا الانتشار الواسع من حيث التطبيق، ومن المؤكد أن هناك دوافع موضوعية كانت وراء إقبال استخدام هذه التقنية تمثلت أساسا في الأزمات الاقتصادية التي كانت تعصف ببعض اقتصاديات الدول المتطورة، ولإبراز أهمية سكورينغ وفحوى مزاياها من عملية اتخاذ القرار للقروض الممنوحة يمكن الاستعانة بجدول مقارنة بين سكورينغ وبين الخبرات الشخصية كأساس لاتخاذ القرار والتمييز بين المقترضين.[2]

[1]- N.van praage,**le crédit management et le crédit scoring Ed, économie, paris, p 44.**

2- بوداح عبد الجليل، **استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسطينة، السنة الجامعية 2017/2016، ص 246.

جدول رقم (03): المقارنة بين النموذج الشخصي بالنموذج الإحصائي (سكورينغ)

الخصائص	النموذج الإحصائي (سكورينغ)	النموذج الفردي
1- مجال الدراسة (العينة)	إعطاء بالغة للعينة محل الدراسة وتوضيح ذلك بشكل يسمح بالوصول إلى نتائج	انصراف مسؤول الائتمان عن الاهتمام بالعينة
2- تعريف الجدارة الائتمانية للمقترض	ضرورة تعريف دقة قواعد وإجراءات التعريف بالجدارة الائتمانية للمقترض	الاعتماد على الرأي الشخصي لمسؤول الائتمان في الحكم على سلامة القرض
3- القواعد المتبعة في تحليل القرض	يتم إدماجها ضمن النموذج	يعتمد في ذلك على التجارب السابقة والصعاب التي واجهت مسؤول الائتمان من قبل
4- الكيفية في توظيف المعلومات حول المقترض	هيكلة النموذج تسمح بتوظيف أكبر قدر من المعلومات	ضرورة لجوء الفرد متخذ القرار الى استخدام مجال واسع للمعلومات، مما يفقده السيطرة على معالجتها بشكل منظم والاستفادة فيها
5- تحليل حركة حساب المقترض	يتم ذلك على أساس موضوعي وذلك من حيث تمييز الحسابات الجيدة من تلك غير الجيدة	قليلا ما يكون دقيقا وصائبا في توجيه قراه المستقبلي المبني على أساس أداء حركة حساب المقترض
6- مدى صلاحية المتغيرات المستخدمة	لها القدرة على توضيح المعلومات الخاصة بكل متغير والتداخل القائم والممكن بين المتغيرات	يتخذ القرار دون الإلمام الكافي بحقيقة المتغيرات والتداخل فيما بينها
7- تثبيت صلاحية النموذج	ممكن ذلك، من خلال مقارنة نموذج السكورينغ بنماذج أخرى مماثلة	غير ممكن من الناحية العملية
8- المرونة	يتميز بمرونة أقل ولكنه يستخدم عند المعالجة أكبر قدر ممكن من حيث عدد القروض وبأقل تكلفة	يتميز بمرونة عالية ولكن مع استهلاك معتبر وبأداء مكلف للغاية

المصدر: بوداح عبد الجليل، **استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسطينة، السنة الجامعية 2017/2016، ص 247.

إضافة إلى ما سبق، فإن الأخذ بمبدأ نموذج السكورينغ كأساس لتقييم خطر القروض وكوسيلة لاتخاذ القرار والمراقبة يحتاج الأمر الى تطوير النموذج بشكل مستمر على أن يتم تنفيذه ضمن مراحل وخطوات ترتيبية معينة منها:

- ضرورة قبول الإدارة العليا بأهمية وأهداف النموذج من حيث قدرته على توفير الوقت وتخفيض التكلفة؛
- إمكانية اللجوء إلى الخبرات الخارجية لبناء النموذج، وذلك مع ضرورة تحديد المسؤوليات؛
- ضرورة التأكد من مدى توافق أهداف البنك مع الفوائد التي يحققها النموذج؛

- تحديد مجلات النشاط الأكثر حاجة إلى استخدام السكورينغ؛
- تصنيف وتحليل العينات المختارة الجيدة والغير جيدة.

إن نجاح القرض التنقيطي من حيث التطبيق وإعطائها نوعا من الآلية في الاستخدام لابد وأن ترتبط بمدى فعالية عمليات تشغيل مختلف التقنيات الأخرى المتاحة وبمرونة أكبر وذلك لأجل الوصول إلى تحقيق نتائج مرضية تخدم أهداف التنظيم أو النشاط.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل، تم التطرق إلى مفهوم وأهمية إدارة المخاطر البنكية من تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك عن طريق التحكم في التكاليف وتسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف رئيسية هو قياس المخاطر البنكية من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغائها نهائيا، ونظرا لأهمية إدارة المخاطر البنكية ينبغي على البنك تطبيق مجموعة من المبادئ التي تساعده على التحكم في إدارة المخاطر البنكية ويجب أن تشتمل عملية إدارة المخاطر البنكية على مجموعة من العناصر، في حين أن القرض التنقيطي الذي يعد من أهم الطرق الحديثة في إدارة المخاطر البنكية ي فهي تميز بالسرعة في التحليل والقدرة على معرفة المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، وهذا يتم بواسطة خطوات ومراحل لتطبيقه، ومن ثم اتخاذ قرار بمنح القرض أو رفضه، فبرغم من أهمية هذه الطريقة ونجاعتها إلا أنها مازالت فيها بعض النقائص، وعليه فإن عملية منح القرض لا تخلو من المخاطر، فمهما بلغت درجة فعاليتها فانه لا يمكن إلغاء المخاطرة نهائيا، وإنما تقليلها إلى أدنى حد ممكن.

الفصل الثاني

الجانب التطبيقي للدراسة

تمهيد

بعد تطرقنا في الجانب النظري إلى دور القرض التنقيطي في إدارة المخاطر البنكية، وكيفية استعمال القرض التنقيطي في إدارة المخاطر البنكية وأهم نماذج تطبيقه، غير إن عملية منح القروض وعملية تقديرها تعتبر من أصعب العمليات التي يقوم بها البنك، غير أن اعتماد البنك على الطرق التقليدية في إدارة مخاطرها، في حين أن الطرق الحديثة كالقرض التنقيطي أصبحت هي الأنجع والوصول إلى اتخاذ قرار بمنح القرض أو من عدمه.

ولهذا سوف نحاول في هذا الفصل التطبيقي معرفة كيفية تطبيق القرض التنقيطي على أحد البنوك التجارية وهي وكالة القرض الشعبي الجزائري – برج بوعريريج–، وتحديد أهم خطوات تطبيقها داخل الوكالة، وأيضا سوف نحاول تطبيق بعض النماذج المرتبطة بالقرض التنقيطي التي سبق التطرق إليها في الجانب النظري للدراسة وتصنيفها إلى مؤسسات سليمة أو مؤسسات عاجزة بغرض تقدير خطر عدم السداد القرض بوكالة تريست ولهذا قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري؛
المبحث الثاني: دراسة حالة منح القرض باستخدام القرض التنقيطي بالوكالة؛
المبحث الثالث: تطبيق نماذج القرض التنقيطي على وكالة تريست؛

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول القرض الشعبي الجزائري

يعتبر القرض الشعبي الجزائري ثاني بنك تجاري جزائري ظهر بعد الاستقلال حيث أنه استطاع أن يفرض وجوده على الساحة المصرفية الجزائرية، وفي هذا المبحث سوف نحاول التعرف على القرض الشعبي الجزائري وذلك من خلال نشأته، مهامه والهيكل التنظيمي له.

المطلب الأول: مفهوم القرض الشعبي الجزائري

القرض الشعبي الجزائري هو بنك تجاري، تأسس بموجب الأمر رقم 366.66 المؤرخ في 1966/12/29 [1]، وهو ثاني بنك ظهر بعد الاستقلال بعد البنك الوطني الجزائري، وتم إنشاؤه برأسمال ابتدائي قدره 15 مليون دج ب 444 عامل موزعين على 20 وكالة حيث أنه ورث النشاطات المصرفية التي كانت تدار من قبل خمسة بنوك شعبية وهي:

- البنك الشعبي التجاري والصناعي بالجزائر العاصمة؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لوهران؛
- البنك الشعبي التجاري والصناعي لقسنطينة؛
- البنك الشعبي للقرض الجزائري.

ولقد تم بعد ذلك انضمام أربعة بنوك أجنبية وهي:

- بنك جزائر مصر وذلك سنة 1967.
- شركة مرسيليا للقرض وذلك سنة 1968.
- المؤسسة المصرفية الفرنسية للقرض والبنك وذلك سنة 1972.
- البنك الشعبي العربي وذلك سنة 1975.

وبعد الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي في الجزائر تمت إعادة هيكلتها وطبقا لأحكام القوانين السائدة في الجزائر، فإن القرض الشعبي الجزائري يقوم بعمليات المصرفية والقرض، وهو مؤهل لقبض الودائع ومنح القروض بمختلف أشكالها والمساهمة في رؤوس أموال كل المؤسسات، ولقد مر القرض الشعبي الجزائري بتطورات عديدة منذ نشأته وتمثلت فيما يلي:[2]

- في سنة 1983 ارتفع رأسمال البنك ليصبح 800 مليون دج، بعد ما كان 15 مليون دج منذ نشأته.
- وفي سنة 1985 انبثق عن القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية (BDL) حيث تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف و 89000 حساب بنكي.
- وبعد صدور القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988 أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا، وتعمل البنوك العمومية بما فيها القرض الشعبي الجزائري تحت وصاية وزارة المالية، وبهذا قيد القرض الشعبي الجزائري في السجل التجاري تحت الرقم B803 84تبعا للقوانين المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي للمؤسسات العمومية والاقتصادية؛

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الأمر 366.66 المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري، الطبعة الرسمية، الجزائر، العدد 110، 1966/12/29، ص1787.

2- فالي نبيلة، استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، دراسة حالة البنوك الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016-2017، ص196-197.

- وفي سنة 1992 ارتفع رأسمال القرض الشعبي الجزائري من 800 مليون دج سنة 1983 ليصل إلى 5.6 مليار دج سنة 1992؛
- ليواصل رأسمال البنك الارتفاع ليصل سنة 1994 إلى 9.31 مليار دج؛
- وفي سنة 1996 أصبح رأسمال القرض الشعبي الجزائري 13.6 مليار دج؛ وفي هذه السنة وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت البنوك العمومية تحت سلطة الإدارة المالية؛
- وبعد إن استوفى البنك الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض (قانون رقم 10/90 الصادر في 1990/04/18)، تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح هكذا ثاني بنك معتمد في الجزائر بعد البنك الوطني الجزائري، وذلك بموجب القرار 97-02 المؤرخ في 1997/04/06؛
- وفي سنة 2000 أصبح رأسمال البنك 21.6 مليار دج، ليتم رفعه سنة 2004 إلى 25.3 مليار دج، والى 29.3 مليار دج سنة 2006، والى 48.3 مليار دج سنة 2010؛
- وفي سنة 2016 القرض الشعبي الجزائري هو شركة مساهمة برأسمال قدره 48 مليار دج ويضم 145 وكالة موزعة على كامل التراب الوطني.

المطلب الثاني: مهام وأهداف القرض الشعبي الجزائري

يقوم البنك بعدة مهام تخص النشاط المصرفي، وذلك لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.[1]

أولا: مهام القرض الشعبي الجزائري:

تتمثل مهام القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

- تعبئة الموارد بقبول الودائع بأنواعها المختلفة؛
- منح القروض قصيرة الأجل، والمتوسطة وطويلة الأجل؛
- تمويل عمليات التجارة الخارجية؛
- تسيير النقدية بالدينار والعملة الصعبة وطرق ملائمة؛
- المساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: أهداف القرض الشعبي الجزائري:

تتمثل أهدافه في الآتي:

- تحقيق نمو مستدام ومتصاعد في الربحية وفي معدلات العائد على حقوق الملكية والموجودات مع التركيز باستمرار على الاحتفاظ بكفاءة مالية عالمية تنسجم مع النسب والمعايير الدولية؛
- زيادة الحصة السوقية للبنك في السوق المصرفي في مختلف الأنشطة، من خلال تعزيز عملية الابتكارات المصرفية بما يضمن توسيع قاعدة العملاء وتحويلهم إلى عملاء متعددي الخدمات؛
- تحسين مستوى تواجد وتفرع البنك على مستوى الوطن.

1- أوصغير لويزة، **إدارة المخاطر الائتمانية وفقا لمقررات بازل02 دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة برج بوعريريج، السنة الجامعية 2011-2012، ص116-117.

المطلب الثالث: عرض وكالة القرض الشعبي الجزائري – برج بوعريريج–

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التجارية في الساحة الاقتصادية الجزائرية، حيث أنه يحتل الصدارة بين البنوك المتواجدة أو الناشطة في الجزائر، سواء كانت عمومية أو خاصة، كما أنه يمتلك خبرة لا يستهان بها في المجال النقدي، باعتباره أو البنوك التي تعاملت بالبطاقات الدولية.

أولا: تعريف وكالة القرض الشعبي الجزائري – برج بوعريريج309 –

الوكالة هي الهيكل الأساسي لتشغيل وتجهيز ومراقبة مختلف العمليات المصرفية والودائع (المدخرات) والتوزيع والقروض. إنه يشكل في حد ذاته شركة تجارية يتم تطويرها وفقًا للإرشادات التي يتلقاها، كجزء من جميع وكالات .. الموجودة في البلاد ، تعتبر وكالة القرض الشعبي الجزائري 309 وكالة رئيسية من الدرجة الأولى، وتقع في 07 شارع العربي بن مهيدي ، البيبنية تم إنشاؤها بالتوازي مع الإنشاء من اتفاق السلام الشامل والتهم بين موظفيها 27 وكلاء. تنقسم أعماله التنظيمية إلى عدة هياكل ناتجة عن الأنشطة والأهداف المسندة إليه.[1]

ثانيا: مهام الوكالة

بالرجوع إلى الرسالة المشتركة رقم 2000/03 الخاصة بـــالقرض الشعبي الجزائري، فإن وكالة القرض الشعبي الجزائري 309 هي وكالة من الفئة الأولى تقوم وفقًا للامتثال للوائح المصرفية السارية، بتنفيذ أي عملية مصرفية، بالمعنى المقصود في قانون النقد والقرض الأهداف ذات الأولوية التي أسندتها إليها الإدارة العليا تهدف إلى :

- تطوير أعمالها من خلال تحسين الحصة السوقية لعشاق البنك في المنطقة وموقع الوكالة.
- المساهمة في تحسين الأداء الاقتصادي للشركة من حيث النتائج وجودة الإدارة.

في هذا السياق ، فإن وكالتنا مسؤولة عن المهام الرئيسية التالية:

- التعامل مع العمليات المصرفية التي أوكلها العميل والدخول في وتطوير علاقات تجارية معه ؛
- تنفيذ خطة العمل التجارية ؛
- تلقي ودراسة وتحديد واتخاذ الأرصدة في حدود الصلاحيات الممنوحة له بالوسائل التنظيمية ، وفقًا للقواعد والإجراءات interes (استيفاء الشروط المسبقة المطلوبة وجمع المنح ، ..)
- ضمان إدارة ومراقبة الأرصدة الممنوحة والضمانات المطلوبة .

1- وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري – برج بوعريريج 309–

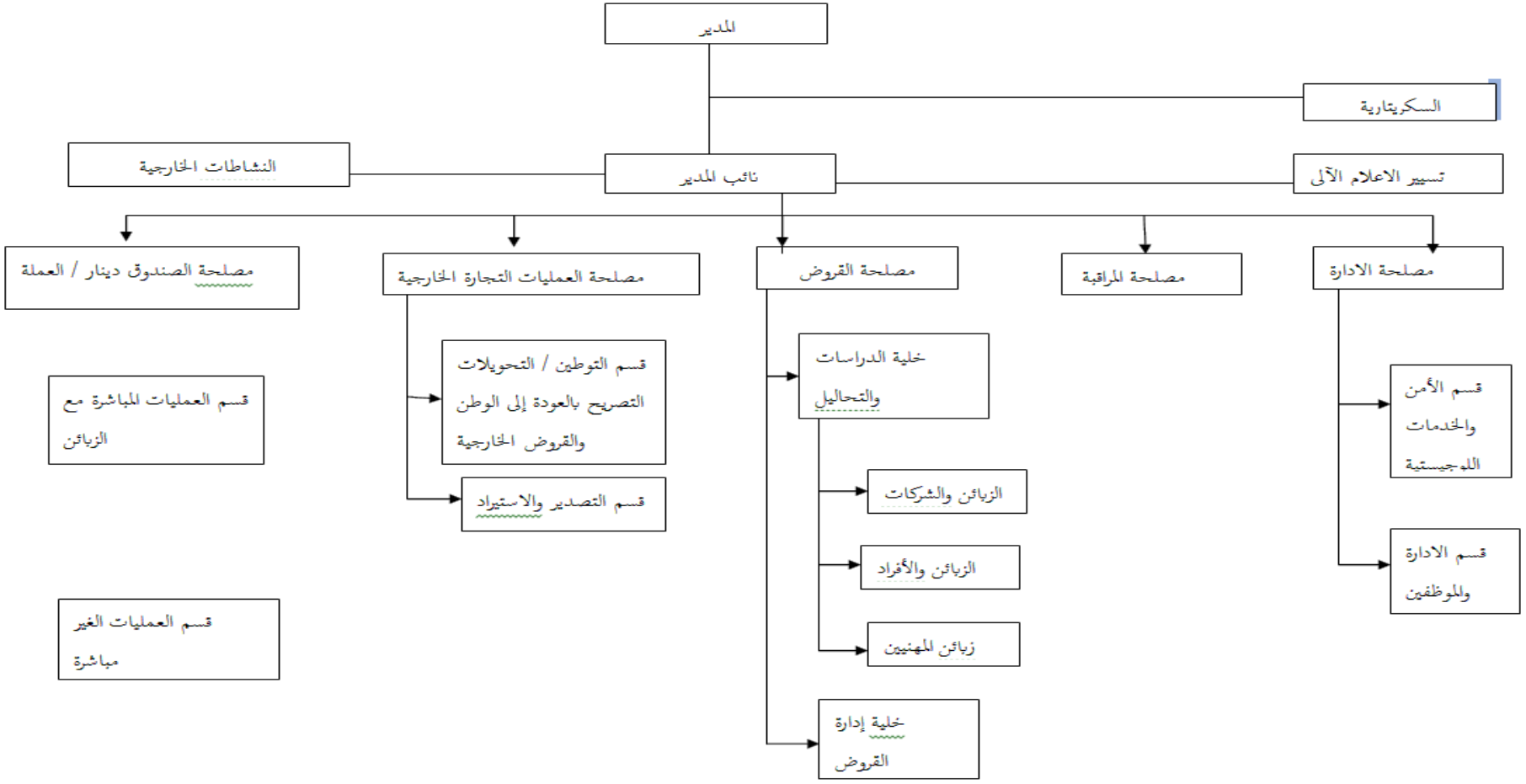

يوضح الشكل التالي الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج:[1]

1- الملحق رقم 01. ص69.

من خلال الشكل التالي يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج والذي يتكون من:

1- المدير: انه أول شخص مسؤول عن الوكالة في برج بوعريريج، فهو يضمن الإدارة الجيدة لكل ما يتعلق بالبنك (العلاقات الداخلية والخارجية)؛

2- السكريتارية: تقوم بتسهيل أعمال المدير من خلال استقبال المكالمات الهاتفية واستقبال البريد، كما تقوم أيضا بالاتصال بالعملاء عند الحاجة إليهم؛

3- نائب المدير: يقوم بمساعدة المدير في أعماله، ويخلفه في حالة غياب المدير؛

4- النشاطات التجارية: تقوم بتدعيم النشاط التجاري وإحيائه؛

5- تسيير الإعلام الآلي: يتولى هذا القسم عمليات صيانة الأجهزة والبرامج الموجودة على مستوى الوكالة؛

6- مصلحة الإدارة: تقوم بتحضير ودراسة المخططات المتبعة من طرف الوكالة، وهي تنقسم الى قسمين:

- **قسم الأمن والخدمات اللوجستية:** يقوم هذا القسم بالسهر على أمن الوكالة، وكذلك يساعد على الوصول والتقرب من العميل في أقرب وقت ممكن وبأقل جهد، وهذا كله من أجل المحافظة على مركز وقيمة الوكالة؛
- **قسم الإدارة والموظفين:** ويهتم هذا القسم بتسيير شؤون الموظفين مثل: وضع الأجور وتنظيم الإجازات، إعداد الحوافز وغيرها؛

7- مصلحة المراقبة: تتولى مهمة المراقبة الداخلية، والتأكد من مدى تطبيق القوانين الداخلية للبنك، وتقوم بالتنسيق بين مختلف المصلح وتساعد المدير في اتخاذ القرارات من خلال التقارير المختلفة التي تقدمها له؛

8- مصلحة القروض: وهي المصلحة المسؤولة عن جميع أنواع القروض، وأنها تراقب استقبال ومتابعة الملفات والتعليمات الخاصة بالقروض، وهي تضم خليتين:

- **خلية الدراسات والتحاليل:** تقوم هذه الخلية بدراسة ملفات القروض وتحليل المخاطر، ومن ثم متابعة ملفات القروض، وتتكون هذه الخلية حسب تقسيمات الزبائن إلى أفراد، شركات، مهنيين؛
- **خلية إدارة القروض؛**

9- مصلحة العمليات التجارة الخارجية: وهي تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين الجزائريين والمتعاملين الأجانب؛ وهي تتكون من قسمين: قسم التوطين والتحويلات إلى الخارج، وكذلك التصريح بالعودة إلى الوطن، وقسم الثاني يهتم بعمليات التصدير والاستيراد؛

10- مصلحة الصندوق: تتكون من 11 شخصا من أربعة أجزاء:

- رئيس القسم
- الشباك
- صندوق
- التعويضات
- الشيك البنكي
- المحفظة

المبحث الثاني: دراسة منح قرض عقاري باستخدام طريقة القرض التنقيطي بالوكالة محل الدراسة

تقوم وكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج وكالة رقم 309 بمنح نوعين من القروض هي قروض عقارية وقروض استهلاكية وهذا من أجل استقطاب أكبر عدد من الزبائن، وعليه سوف نقتصر في دراستنا على منح القروض العقارية في الوكالة، غير أن الوكالة تقوم بمنح قروض عقارية فقط باستخدام طريقة القرض التنقيطي، ومن خلال معرفة كيفية منح القرض العقاري ومتابعته وأهم الضمانات التي يمنحها البنك لطالبي القرض ومراحل منح القرض باستخدام طريقة scoring بالوكالة، وهذا من أجل اتخاذ قرار بمنح القرض أو من عدمه، وهل القرض الممنوح هل سيسدد أم لا !

المطلب الأول: كيفية منح قرض عقاري من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري – برج بوعريريج 309–

من بين أهم ركائز سياسة الإقراض في القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج 309 يجب أن يكون الملف كاملا متوفرا على الوثائق التالية:[1]

- حضور المقترض شخصيا إلى المصلحة ومن أجل التفاوض وإبراز شخصيته؛
- تكوين الملف الإداري بالإضافة إلى الملف المالي والذي يتكون من:

الملف الإداري	الملف المالي
شهادة الإقامة	نسخة من شهادة كشف الراتب
نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة	نسخة من السجل التجاري بالنسبة للمقاولين
شهادة ميلاد	شهادة التسوية اتجاه الضمان الاجتماعي
فتح حساب لدى الوكالة	تقديم الضمانات
طلب خطي يتضمن منح القرض	

وبعد تكوين هذا الملف وتقديم الوثائق سابقة الذكر، تقوم المصلحة الخاصة بالقروض وبتكليف الشخص المكلف في مصلحة القروض بالزيارة الميدانية، وذلك من أجل التأكد من مدى صحة المعلومات التي تقدم بها إلى الوكالة،[2]

وبعد إتمام هذه الإجراءات يقوم طالب القرض بفتح حساب بنكي لدى الوكالة الخاص بمساهمته الشخصية كما يقوم بتقديم الضمانات العينية والشخصية ، تفاديا لخطر عدم السداد ، ومن ثم يقوم الزبون بالإمضاء على جميع الوثائق اللازمة، ومن هنا يتم وضع جدول اهتلاك قرض خاص بالعميل كما هو موضح في الشكل التالي:

1- بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف مصلحة القروض بتاريخ 2019/04/23 على الساعة الثانية زوالا.

2- ملحق رقم02.ص70

جدول رقم (04): اهتلاك القرض

المدة	أصل القرض في بداية المدة	الفائدة	الاهتلاك	الدفعة	القرض المتبقي في نهاية المدة
1	V_0	I_0	A	a	V
2	V_1	I_1	A	a	V
3	V_2	I_2	A	a	V
N	V_{n-1}	I_n	A	a	V

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة.

حيث أنه:

V_n: أصل القرض في بداية المدة؛

I: الفائدة حيث أن $I = V \times i$ حيث أن i: معدل الفائدة؛

A: الاهتلاك حيث أن (الاهتلاك = أصل القرض في بداية المدة / عدد السنوات)؛

a: هي قيمة الدفعة وتساوي الفائدة + الاهتلاك؛

V: القرض المتبقي في نهاية المدة ويساوي أصل القرض في بداية المدة مطروح منه الاهتلاك.

يكون طالب القرض مستفيد من عدم دفع الدفعات خلال 6 أشهر الأولى من تاريخ حصول القرض، ومن ثم عند وصول الدفعة الأولى من تاريخ الحصول على القرض، ومن ثم عند وصول الدفعة الأولى يقوم بإعلام المقترض ب 08 أيام قبل وصول فترة التسديد عن طريق إشعار، فان لم يسدد خلال تلك الفترة (5 أيام) يرسل له البنك إنذار بالتسديد،[1] وإظهار سبب التأخير، وان لم يسدد قيمة الدفعة بعد تلك الفترة يقوم البنك بإلغاء جدول الاهتلاك الخاص بالعميل ويجبره على تسديد جميع الدفعات مرة واحدة مع إضافة عمولات وفوائد، كما أنه يوقف جميع التعاملات معه لكونه ليس محل ثقة، ويجب على العميل تقديم تبرير للمصلحة بالوثائق الرسمية، ويقوم البنك بإحالة ملفه أمام القضاء الذي يعتبر الحل الأخير.

المطلب الثاني: أهم الضمانات المطلوبة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري – برج بوعريريج 309–

تقوم الوكالة بتقديم مجموعة من الضمانات والتي تعتبر من أهم الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك من أجل التحقق من سلامة القرض، وهذا كله بعد الدراسة الشخصية للزبون وسمعته والغرض من القرض والمبلغ المطلوب، وذلك لتفادي الحالات الغير المتوقعة كعدم مقدرتهم على السداد فان الوكالة تقوم بتقديم نوعين من الضمانات:[2]

أولا: الضمانات الشخصية: وهي عبارة عن تعهد الشخص بوفاء الدين إذا عجز عن تسديد القرض في الآجال المحددة وأهم هذه الضمانات هي:

1- ملحق رقم 03. ص71.

2- معلومات مقدمة من خلال مقابلة أجريت من طرف مصلحة القروض بالوكالة 309 بتاريخ 2019/05/05 على الساعة 14.45 مساءا.

- **الكفالة والضمان الاحتياطي:** هو نوع من الضمانات الشخصية التي يلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك، إذا لم يستطع الوفاء بهذه الالتزامات عند الأجل الاستحقاق والضمان الاحتياطي يكون مكتوب من طرف معين يتعهد بموجبه على تسديد المبلغ في الأجل المحدد من طرف المقترضين.[1]
- **الاعتراف بدين (سند لأمر):** هو عبارة عن عقد رسمي يعترف بموجبه الشخص المدين بأن عليه دين معين وثابت اتجاه الشخص الآخر (الدائن) وذلك بحضور شاهدين ممن تقبل شهادتهم، وبذلك يأخذ الصفة الرسمية التي ينجر عنها أن يصبح ذلك العقد قابلا للتنفيذ شأنه شأن الأحكام والقرارات القضائية المكتسبة لحجية الشيء المقتضى به وكذا السندات الرسمية، حيث يمكن للدائن متى حل أجل الدفع المتفق عليه في عقد الاعتراف بالدين أن يطلب من المدين الوفاء بما في ذمته من دين لصالحه.[2]

كما يقوم المستفيد من القرض بالتوقيع على وثيقة التأمين لدى شركة الضمان العقاري،[3] وكذلك وثيقة الأمين على الحياة في وكالات التأمين، وكل هذا يتحمله المستفيد ممن مصاريف التأمينات.

الضمانات العينية: يمكن لطالب القرض أن يقدم مجموعة من الضمانات الحقيقية كي تحقيق له الحظ الأوفر على القرض ومن جهة البنك كضمان له، وتأخذ أشكال التالية:

- الضمانات العقارية؛
- الآلات والمعدات؛
- رهن البضائع: بمعنى تقديم المقترض للبنك بضائع كتأمين لمنح القرض.

المطلب الثالث: مراحل تنقيط مختلف العناصر لتطبيق طريقة scoring

قبل التطرق إلى خطوات تطبيق طريقة سكورينغ يجب تقديم مجموعة العناصر الأساسية التي يتم تنقيطها من أجل القرار السليم فيما يخص منح القرض أو من عدمه والجدول التالي يوضح ذلك:[4]

جدول رقم (05): تنقيط أهم العناصر الأساسية في طريقة scoring

المعطيات	التنقيط
الدخل	40 نقطة
الوظيفة	20نقطة
أصل المساهمة الشخصية	15 نقطة
المساهمة الشخصية	10 نقطة
الضمانات	05 نقاط
العمر	05 نقاط
المجموع	100 نقطة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات الوكالة ببرج بوعريريج.

1- ملحق رقم 04، ص72-73..

2- ملحق رقم 05. ص74-75.

3- ملحق رقم06 .ص76.

4- معلومات مقدمة من طرف مصلحة القروض بوكالة برج بوعريريج 309 بتاريخ 2019/05/05.

حيث أن:

- **الدخل:** التنقيط الذي يتم منحه على دخل العميل من قبل البنك كما يلي:

الدخل < الأجر القاعدي × 2 ⟵ 0 نقطة؛

الأجر القاعدي×3 > الدخل > الأجر القاعدي ×2 ⟵ 10 نقاط؛

الأجر القاعدي ×4 > الدخل > الأجر القاعدي ×3 ⟵ 20 نقطة؛

الأجر القاعدي × 6 > الدخل > الأجر القاعدي ×4 ⟵ 30 نقطة؛

الأجر القاعدي × 6 < الدخل ⟵ 40 نقطة.

حيث أن : الأجر القاعدي : 18000 دج.

- **الوظيفة:** التنقيط الذي يتحصل عليه العميل على أساس الوظيفة التي يعمل فيها، ومدى استقرار الدخل ومقدرته على تسديد القرض.
- **أصل المساهمة الشخصية:** يعني أن التنقيط الذي يحصل عليه من خلال مساهمته الفردية، بمعنى أن يقوم بدفع أقساط عن طريق دخله فقط دون مساهمة أي شخص معه وتكون على النحو التالي:

اذا كان عبارة عن:

ادخار ⟵ 15 نقطة؛

مساعدة عائلية ⟵ 20 نقطة ؛

قرض ⟵ 5 نقاط.

- **المساهمة الشخصية:** التنقيط الذي يحصل عليه بطلب صاحب القرض بإشراك دخل زوجته مع دخله من أجل دفع الأقساط القرض.
- **الممتلكات:** التنقيط الذي يحصل عليه العميل من خلال الأموال التي بحوزته والتي تعتبر ضمانات يستطيع البنك في حالة عدم قدرة العميل على السداد أن يبيعها في المزاد العلني واسترجاع قيمة القرض ويتم تنقيطها على الشكل التالي:

أراضي، منازل، محلات ⟵ 10 نقاط؛

أسهم، سندات ⟵ 08 نقاط؛

سيارات ⟵ 06 نقاط.

- **العمر:** التنقيط الذي يتم الحصول عليه من خلال المدة التي تم تحديدها لسداد كامل مبلغ القرض، حيث أنه من خلال العمر يتم تحديد المدة، والتنقيط يكون كالتالي:

العمر < 30 سنة ⟵ 05 نقاط؛

30 سنة < العمر < 40 سنة ⟵ 04 نقاط؛

40 سنة < العمر< 50 سنة ⟵ 03 نقاط؛

50 سنة < العمر < 75 سنة ⟵ 02 نقاط.

المطلب الرابع: كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي في قرض بنكي عقاري في الوكالة محل الدراسة

من أجل منح قرض بنكي باستعمال طريقة القرض التنقيطي في وكالة القرض الشعبي ببرج بوعريريج 309 يجب إتباع الخطوات التالية:[1]

الحالة الأولى:[2]

الخطوة الأولى: يقوم العامل الخاص في مصلحة القروض بالدخول إلى جهازه، وفتح النظام الخاص بالقروض يختار النظام الخاص بالقرض التنقيطي scoring.

الخطوة الثانية: بعد اختيار نظام القرض التنقيطي scoring تظهر لدينا مجموعة من المعطيات وهي كالتالي:

- شراء مسكن جديد يرمز له بـــــ 011، حيث يكون المسكن غير مدعم من طرف الدولة أو البنك، ويدفع عليه فائدة بنسبة 6.25% وتكون فيها المساهمة بنسبة 10% وتنقسم إلى ثلاثة أجزاء:
  - **المساهمة الشخصية:** أي أن يدخل المشروع بمبلغ خاص وليس لأحد غيره؛
  - **مساهمة الصندوق الوطني للإعانة (CNL)** بنسبة 70%؛
  - **القرض:** المساهمة بنسبة 10%.
- شراء مسكن على المخطط ويرمز له بـــــــ 012، وهو أيضا غير مدعم تدفع عليه فائدة بنسبة 6.25% ولكنه يختلف عن الأول في شيء واحد، هو انه لا توجد مساهمة الصندوق الوطني للإعانة؛
- شراء مسكن باقتناص الفرص ويرمز له بـــــــ 013، بمعنى يشتريه في سعر منخفض حاليا وإعادة بيعه بسعر مرتفع في المستقبل؛
- بناء مسكن فردي ويرمز له بالرمز 014؛
- تهيئة مسكن فردي ويرمز له بالرمز 015، أي أن مسكن موجود أصلا ولكن سيقوم بإعادة إصلاحه؛
- توسيع المسكن ويرمز له بالرمز 016؛
- القرض العقاري المدعم بـــــــ 1%، ويرمز له بـــــــ 017، حيث يكون مدعم لأن الدخل يكون أقل من الأجر القاعدي 18000دج؛
- القرض العقاري المدعم بـــــــ 3%، ويرمز له بـــــ 018، حيث أنه يكون مدعم لأن الدخل يكون أكبر بـــــ 6 مرات من الأجر الأدنى المضمون 18000 دج؛
- شراء مسكن بالإنفاق مابين CPA و CNP وتكون الفائدة 3.5% ويرمز له بـــــ 019.

الخطوة الثالثة: بعد ظهور الاختيارات السابقة، يجب اختيار واحدة منها وبعد الاختيار يظهر له ملف التنقيط يقوم بإدخال المعطيات التالية:[3]

1- معلومات مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري برج بوعريريج 309، مصلحة القروض بتاريخ

2- الملحق رقم 07، ص77.

3- معلومات مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج 309، بتاريخ 2019/05/7. على الساعة 10 صباحا.

- **المعطيات الأولية:**
  - إدخال الاسم واللقب؛
  - تاريخ ومكان الميلاد؛
  - الوضعية العائلية: متزوج، أعزب؛
  - الجنس؛
  - عنوان الاقامة؛
  - هل هو مدخر أم لا.
- **المعطيات الأساسية:**

– **السعر والتكلفة:** يمثل قيمة القرض والأموال التي يحتاجها المقترض كي تمنح له؛

– **الدخل:** وهو يمثل الأجر الشهري الذي يتقاضاه العميل، حيث أنه عبارة عن أجر مضمون من خلال ممارسة نشاط عمله، حيث أن الأجر يجب أن لا يقل عن 18000 دج، حيث أنه يعتبر العنصر الأساسي في دراسة الملف المقدم لطلب القرض، حيث أنه يبين ما إذا كان العميل له القدرة الكاملة على رد القرض بأكمله، وهل يستطيع تسديد الأقساط الشهرية؛

– **الدخل المشترك:** هذا الدخل يسمى مشترك في حالة قيام العميل بالطلب من البنك بدمج دخل زوجته مع دخله أو الأب، الأم في حالة عدم كفاية دخله (لكن هذه حالة خاصة ولكن في الوكالة لا يستعملونها)؛

– **الدفع الشهري:** وهي نسبة يقترحها البنك والتي يتم تعيينها على دخل العميل لكي يحدد القيمة التي يجب دفعها شهريا للبنك؛

– **مدة القرض:** هو الأجل أو المدة التي يضعها البنك فيها أمواله، ويجب أن يكون العميل ملزما بالتسديد في تلك الفترة؛

– **سعر الفائدة:** وهو ثمن استخدام الاموال، وهي تختلف من بنك الى آخر ويتم تحديدها وفقا لمبلغ القرض والمدة وشخصية العميل؛

– **القرض الأقصى:** وهو المبلغ الذي يمكن للبنك أن يمنحه للعميل لأن البنك له سقف محدد ولا يستطيع تجاوزه؛

– **مبلغ المساهمة:** وهي تتمثل في في مساهمة المقترض بالاضافة الى اعانة الدولة (CNL)؛

– **المبلغ المطلوب:** وهي القيمة التي يريد العميل الحصول عليها من البنك وتكون في شكل قروض مع معدلات الفائدة التي يحددها البنك؛

– **المبلغ الممنوح:** وهي القيمة التي يمنحها البنك للعميل والذي وافق على إعطائها له بعد دراسة الملف دراسة مفصلة لملف القرض المقدم ويلتزم العميل برد قيمته في تاريخ الاستحقاق مع دفع معدلات الفائدة المحددة من قبل البنك؛

– **تاريخ الاستحقاق:** وهي القيمة التي يجب على العميل دفعها شهريا ويتم تحديدها وفقا للمعادلة التالي:

القيمة واجبة الدفع عند تاريخ الاستحقاق = الدفع الشهري× الدخل.

– **الخطوة الرابعة:** عند إدخال جميع المعطيات يظهر ملف التنقيط الثاني ويحتوي على يسار الورقة علو نفس معطيات المرحلة الثالثة، أما في الجهة اليمنى للورقة فيظهر لنا التنقيط الخاص بمجموعة العناصر من أجل الحكم على وضعية العميل هل هو قادر على تسديد مبلغ القرض أم لا. ويكون التنقيط كما سبق ذكره يحتوي على العناصر التالية:

- الدخل
- الوظيفة
- أصل المساهمة الشخصية
- المساهمة الشخصية
- الممتلكات
- العمر.

الخطوة الخامسة: وهي آخر الخطوات، في عملية القرض التنقيطي، حيث يتم تجميع تنقيط هذه العناصر من أجل الحكم على وضعية العميل أو المؤسسة الطالبة للقرض، حيث أنه يجب أن يكون مجموع النقاط أكثر أو تساوي 50 نقطة فهنا نقول أن المؤسسة سليمة وقادرة على تسديد القرض وبالتالي يمنح بها القرض، إما إذا كان أقل من 50 نقطة ففي هذه الحالة نقول أن المؤسسة غير قادرة على تسديد القرض وبالتالي يرفض منح القرض له.

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج والمتمثلة في تطبيق جميع خطوات القرض التنقيطي السابقة على نوعين من الزبائن، قاما بالتقدم إلى الوكالة لطلب قرض بنكي عقاري، وكانت الدراسة على النحو التالي:

الزبون 01: تقدم الزبون 01 إلى الوكالة من أجل أخذ قرض عقاري وذلك بهدف إعادة تهيئة مسكن Amenagement Logement، وبعد المقابلة التي تمت ما بين الزبون والمكلف في مصلحة القروض في الوكالة، حيث أن هذا الزبون لديه حالة خاصة عن بقية الزبائن في معدل الفائدة بما أن الزبون لدية حساب التوفير والاحتياط وقد بلغ مبلغ الفائدة فيه 16000 دج مما أجبر البنك على تطبيق معدل الفائدة 5.75%عوضا ل 6.25%، وعليه قام الزبون بتقديم الوثائق التالية المالية و الإدارية وتتمثل في:[1]

الملف الإداري	
نسخة من عقد الملكية	التصريح الجبائي
رخصة بناء (لا تقل عن 03 سنوات)	طلب خطي
شهادة الضمان ونوعها	استمارة معلومات مقدمة من طرف الوكالة[2]
تقدم الأشغال (على الأقل 20%) مبررة من طرف خبراء عقاريين متعاقدين مع الوكالة	شهادة ميلاد
شهادة عمل	شهادة عائلية
كشف الراتب 3 أشهر الأخيرة	شهادة إقامة
التصريح السنوي للدخل(بالنسبة للخواص)	نسخة تقييم المخاطر
شهادة تسوية الوضعية اتجاه CNAS	نسخة من بطاقة التعريف أو رخصة السياقة

1- الملحق رقم 08، ص 78

2- الملحق رقم 09، ص79-80.

وبعد إتمام العميل لجميع الوثائق الإدارة والمالية المطلوبة وبعد إعادة إرسال القرض الشعبي الجزائري لنسخة تقييم المخاطر [1] وهذه الوثيقة ترسل إلى بنك القرض الشعبي الجزائري من أجل المصادقة عليها، حيث يقوم المكلف في مصلحة القروض بتسجيله في سجل خاص بالقروض ومن ثم دراسة الملف من طرف لجنة خاصة في منح القروض في الآجال المحددة، وهذا من أجل الاتفاق على منح القرض أم لا.

قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي على هذه الحالة:

الخطوة الأولى: نقوم بالدخول إلى جهاز الكمبيوتر وفتح النظام الخاص بالقروض، نختار النظام الخاص بالقرض التنقيطي scoring؛

الخطوة الثانية: بعد اختيار نظام القرض التنقيطي scoring تظهر لنا مجموعة من المعطيات المتعلقة بالهدف من القرض المطلوب من الزبون وهو: إعادة تهيئة مسكن 015؛

الخطوة الثالثة: قمنا باختيار إعادة تهيئة مسكن فردي ويرمز لها بالرمز 015؛

الخطوة الرابعة: بعد الاختيار يظهر لنا ملف التنقيط فقمنا بإدخال المعطيات التالية:

المعطيات الأولية:

اللقب: BBBBBBB

الاسم: CCCCCC

تاريخ الميلاد: 1953/01/01

مكان الميلاد: برج بوعريريج

الجنس: أنثى

العنوان: برج بوعريريج

الوضعية العائلية: متزوجة

مدخرة: نعم [X] لا [ ]

إدخال المعطيات الأساسية:

السعر والتكلفة: 5800000.00 دج

الدخل: 90000.00 دج

الدخل المشترك: لا يوجد

الدفع الشهري: 40%

مدة القرض: 09 سنوات

سعر الفائدة: 5.75%

القرض الأقصى: 2884696.10 دج

مبلغ المساهمة: 00 دج

المبلغ المطلوب: 2000000.00 دج

1- الملحق رقم 10، ص81

المبلغ الممنوح: 2000000.00 دج

الخطوة الخامسة: بعد الخطوة السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الثاني الذي يحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة السابقة، أم الجهة اليمنى تحتوي على التنقيط الخاص بمجموعة من العناصر التالية:

- **الدخل:** بما أن الدخل هو 90000.00 دج فان:

الأجر القاعدي × 6> 90000.00 دج > الأجر القاعدي ×4 فان البنك يمنح له 30 نقطة حسب التنقيط الصنف في الوكالة؛

- **الوظيفة:** بما أن وظيفة العميل مستقرة فإن البنك يمنح له 20 نقطة حسب التصنيف؛
- **أصل المساهمات الشخصية:** بما أن الزبون لديه حساب التوفير 410 وكان مدخر في حسابه وبالتالي يمنح له البنك 15 نقطة؛
- **المساهمة الشخصية:** لا توجد مساهمة شخصية وبالتالي البنك لا يمنح له أي نقطة؛
- **الممتلكات:** الأصل الذي يمثل الضمان الممنوح من طرف الزبون عبارة عن مسكن وبالتالي فالتنقيط يكون كالتالي:

أراضي، منازل، محلات فالبنك يمنح له 10 نقاط؛

- **العمر:** بما أن الزبون عمره 61 سنة فالتنقيط يكون كالتالي:

50 سنة < العمر < 75 سنة بما أن عمره 66 سنة معدل الحياة في الجزائر محدد بـــــ 75 سنة وكان عمره محصور ما بين تلك الفترتين فالبنك يمنحه 02 نقاط.

الخطوة السادسة: في هذه الخطوة نقوم بتجميع النقاط للعناصر السابقة من أجل الحكم على وضعية الزبون.

30+20+15+0+10+02= 77 نقطة.

بما أن مجموع النقاط يساوي 100/77 نقطة من بين 100 نقطة أي أكبر من 50 نقطة فهذا يعني أن القرار يكون بقبول الطلب ومنحه للقرض من طرف الوكالة، دون المخاطرة بالسداد ومن ثم إصدار وثيقة بقبول القرض العقاري.[1]

الحالة الثانية[2]: تقدم الزبون رقم 02 إلى وكالة القرض الشعبي الجزائري من أجل طلب قرض عقاري مدعم بـــــ 01%، وهذا بعد المقابلة التي تمت ما بين الزبون والمكلف بمصلحة القروض في الوكالة، حيث أنه قام بتقديم جميع الوثائق الإدارية والمالية والمتمثلة في:[3]

الملف الإداري والمالي	
نسخة من عقد الملكية	التصريح السنوي للدخل
رخصة بناء لا تقل عن 03 سنوات	شهادة عدم الإخضاع للضريبة
شهادة ضمان	شهادة قبول القسط على مرتين
شهادة تقدم الأشغال (20% على الأقل مبررة من قبل خبراء عقاريين)	شهادة عائلية
شهادة عمل	شهادة ميلاد

1- ملحق رقم 11،ص 82-83.

2- ملحق رقم 12، ص84

3- الملحق رقم 13، ص85.

كشف الراتب لـــــ 03 أشهر الأخيرة	شهادة إقامة
التصريح الجبائي السنوي بالنسبة للخواص	طلب خطي
شهادة تسوية الوضعية اتجاه الضمان الاجتماعي CNAS	نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة

وبعد إتمام العميل لجميع الوثائق المطلوبة يقوم المكلف بمصلحة القروض بتسجيله في سجل خاص بالقروض ومن ثم دراسة الملف من طرف لجنة خاصة في منح القروض في الآجال المحددة، ومن أجل اتخاذ قرار بمنح القرض أم لا.

وعليه قمنا بتطبيق خطوات القرض التنقيطي كما يلي:

الخطوة الأولى: نقوم بالدخول إلى جهاز الكمبيوتر وفتح النظام الخاص بالقروض ونختار النظام الخاص بالقرض التنقيطي؛

الخطوة الثانية: بعد اختيار النظام الخاص بالقرض التنقيطي scoring تظهر لنا مجموعة من المعطيات المختلفة بالهدف من القرض المطلوب من الزبون وهو قرض عقاري مدعم بـــــــ 01 %،

الخطوة الثالثة: نقوم باختيار القرض العقاري المدعم بـــــ 01 %، ويرمز له بالرمز 017؛

الخطوة الرابعة: بعد الاختيار يظهر لنا ملف التنقيط قمنا بإدخال المعطيات التالية:

المعطيات الأولية:

اللقب: BBBBB

الاسم: VVVVV

تاريخ الميلاد: 1985/11/10

الجنس: أنثى

العنوان: برج بوعريريج

الوضعية العائلية: متزوجة

مدخرة: نعم ☐ لا ☒

إدخال المعطيات الأساسية:

السعر والتكلفة: 2800000.00 دج

الدخل: 18500.00 دج

الدخل المشترك: لا يوجد

الدفع الشهري: 33%

مدة القرض: 30 سنة

سعر الفائدة: 01 %

القرض الأقصى: 00 دج

مبلغ المساهمة: 280000.00 دج

المبلغ المطلوب: 1100000.00 دج

المبلغ الممنوح: 1100000.00 دج

الخطوة الخامسة: بعد الخطوة السابقة يظهر لنا ملف التنقيط الذي يحتوي على اليسار نفس معطيات الخطوة السابقة، أم الجهة اليمنى فتحتوي على التنقيط الخاص بمجموعة من العناصر التالي:

- **الدخل:** بما أن الدخل هو 18500 دج فان:
- 18500 < الأجر القاعدي × 2 فان البنك لا يمنحه أية نقطة حسب التنقيط المتفق عليه 0 نقطة؛
- **الوظيفة:** بما أن وظيفة العميل مستقرة فان البنك يمنحه 20 نقطة؛
- **أصل المساهمة:** بما أن الزبون مدخر فالبنك يقوم بمنحة 15 نقطة حسب التنقيط المتفق عليه؛
- **المساهمات الشخصية:** 00 نقطة؛
- **الممتلكات:** الأصل الذي يمثل الضمان الممنوح من طرف الزبون عبارة مسكن وبالتالي فالتنقيط يكون كالتالي:

أراضي، منزل، محلات تجارية فالبنك يمنحه 10 نقاط؛

- **العمر:** بما أن الزبون عمره 34 سنة فان التنقيط يكون على النحو التالي:

30 سنة < 34 سنة < 40 سنة بما أن عمره محصور ما بين تلك الفترتين فان البنك يمنحه 04 نقاط؛

الخطوة السادسة: في هذه الخطوة نقوم بتجميع النقاط للعناصر السابقة من أجل الحكم على وضعية الزبون:

00+20+15+00+10+04= 49 نقطة

بما أن مجموع النقاط يساوي 100/49 أي أن 49 أقل من 50 نقطة فهذا يعني أن القرار يكون بالرفض الطلب وعدم منحه القرض العقاري لأنه:

مبلغ المساهمة = 280000.00 دج

المبلغ الممنوح = 1100000.00 دج

الدفع السنوي= 42549.39 دج × 30 سنة = 1276480.8 دج

المجموع = 2656480.0 دج

مبلغ القرض = 2800000.00 دج

الفرق هو = 143519.2 دج

بما أن المبلغ القرض العقاري هو 2800000.00 دج والمبلغ المدفوع والساهمة هو 2656480.00 دج ، يوجد فرق بقيمة 143519.2 دج فعليه لا يستطيع البنك منحه القرض.

المبحث الثالث: تطبيق نماذج القرض التنقيطي على وكالة تريست ببرج بوعريريج

سوف نتطرق في المبحث إلى تطبيق نماذج القرض التنقيطي التي تم التطرق إليها في الجانب النظري للدراسة، الخاصة بثلاث مؤسسات متواجدة في وكالة تريست ببرج بوعريريج، غير أن هذه الوكالة لا تتعامل بالقرض التنقيطي ، فقمنا بأخذ ملفات وتطبيقها على نماذج القرض التنقيطي وهذا من أجل التعرف على وضعية هذه المؤسسات سليمة أم عاجزة من خلال تطبيق النسب المالية المعتمد عليها في نماذج القرض التنقيطي.

وهذا بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف الوكالة الخاصة بكل مؤسسة والتي تتمثل فيما يلي:

- ميزانية الأصول؛
- ميزانية الخصوم؛
- جدول حساب النتائج.

المطلب الأول: الحالة الأولى للمؤسسة أ

بناءا على المعلومات المقدمة من طرف وكالة تريست الخاصة بالمؤسسة والتي تتكون من ميزانية الأصول والخصوم وجدول حساب النتائج[1]، وهذا من أجل معرفة وضعية المؤسسة في الوكالة.

أولا: نموذج ألتمان 1968:

تمكن ألتمان من الحصول على دالة تتكون من 05 نسب مالية تكتب على الشكل التالي:

$$Z = 0.012\ R_1 + 0.014R_2 + 0.033R_3 + 0.006R_4 + 0.999R_5 - 2.675$$

الجدول رقم (06): النسب لنموذج ألتمان 1968

المتغير	العلاقة	التطبيق	النتيجة
R_1	رأس مال العامل/ مجموع الأصول	(178920182.95-237273236.09)/ 241727886.09	0.241
R_2	احتياطات/ مجموع الأصول	0/ 241727886.09	00
R_3	إجمالي فائض الاستغلال/ مجموع الأصول	241727886.09/2676744.74	0.011
R_4	الأموال الخاصة / مجموع الديون	31871635.43 / (178920182.95+30936067.71)	0.151
R_5	رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول	241727886.09 / 158371635.43	0.65

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من وكالة تريست.

حيث أن:

رأس مال العامل = الأصول الدائمة – الأصول الثابتة

أو: الأصول الجارية – الخصوم الجارية[2]

1- ملحق رقم 14، ص86-89.

2- لزعر سامي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011-2012،ص93.

مجموع الديون = الديون قصيرة الأجل / الديون طويلة الأجل ؛ خصوم جارية + خصوم غير جارية

وبعد حساب هذه النسب الخمسة نقوم بتعويضها في المعادلة التالية:

$$Z=(0.012\times0.241)+(0.014\times0)+(0.033\times0.011)+(0.006\times0.151)+(0.999\times0.65)-2.675$$

$$Z=-2.021$$

حيث أنه يتم التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة وفق هذا النموذج يكون كالتالي:

- $Z \geq 2.67$ المؤسسة في حالة جيدة (سليمة)؛
- $Z \leq 1.81$ المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة)؛
- $2.675 > Z > 1.81$ حالة المؤسسة غير متأكدة منها؛

بما أن $Z = -2.021$ وبالتالي فان $Z \leq 1.81$ وبالتالي فان المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس أي عاجزة عن تسديد قيمة القرض، وعليه يجب على صاحب المؤسسة أن الإجراءات اللازمة للخروج من هذا الوضع، وبالتالي تكون وضعية البنك صعبة في احتمال عدم تسديد القرض.

ثانيا: نموذج كونان هولدار

يتم حساب دالة التنقيط الخاصة بالمؤسسة بناءا على 05 نسب مالية من 50 نسبة وتكون على الشكل التالي:

$$Z = 0.24\ R_1 + 0.22R_2 + 0.16R_3 - 0.87R_4 - 0.10R_5.$$

والجدول التالي يوضح النسب المالية:

جدول رقم (07): نموذج كونان هولدار

المتغير	النسب	التطبيق	النتيجة
R_1	إجمالي فائض الاستغلال / مجموع الديون	2676744.74 / (178920182.95+30936067.71)	0.012
R_2	أموال دائمة / مجموع الميزانية	(30936067.71+31871635.43)/ 241727886.09	0.25
R_3	قيم قابلة للتحصيل+ قيم جاهزة / مجموع الميزانية	241727886.09 / 45593949.55+0	0.18
R_4	مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم	158537256.95/ 764969.91	0.0048
R_5	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	486938.24/ 0	0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

حيث أن:

أموال الدائمة = أموال خاصة + خصوم غير جارية؛

قيم جاهزة = الصندوق + البنوك والحسابات الجارية.

وبالتعويض هذه القيم في الدالة نجد ما يلي:

$$Z = (0.24\times0.012) + (0.22\times0.25) + (0.16\times0.18) - (0.87\times0.0048) - (0.10\times0)$$
$$Z= 0.341704$$

وعليه يتم الحكم على المؤسسة وفق الدالة التالية:

Z< 4: يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر 65 % .

4 ≤ Z≤ 9 : يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز ما بين 65% و 35%.

Z≥9: يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز أقل من 35%.

بما أن قيمة **Z = 0.341704** وبالتالي فان **Z< 4** فان المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر من 65 % ، ويجب على صاحب المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعية المؤسسة، وهذا راجع لعدم وجود القيم القابلة للتحصيل في الميزانية العامة بالإضافة إلى مصاريف المستخدمين معدومة في جدول حساب النتائج، وهذا ما يشكل على خطر على عدم منح القرض للمؤسسة.

ثالثا: نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا

اعتمد هذا النموذج في تطبيقه على 08 نسب مالية وقد كانت الدالة على الشكل التالي:

$$Z= - 1.255\ R_1 + 2.003\ R_2 - 0.824\ R_3 + 5.221\ R_4 - 0.689\ R_5 - 1.164\ R_6 + 0.706\ R_7 + 1.408\ R_8 - 85.544$$

وعليه فالجدول التالي يوضح ذالك:

جدول رقم (08): نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا

المتغير	النسبة	التطبيق	النتيجة
R_1	مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية المالية	1469580.55 / 764969.91	0.52
R_2	أموال دائمة / إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال	(30936067.71+31871635.43) / (5835305.1 + 4454650)	6.10
R_3	قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية	(795814.73 +588350.00) / (178920182.95+30936067.71)	0.00659
R_4	إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم	158537256.95 / 2676744.74	0.016
R_5	ديون تجارية / مشتريات خاضعة للرسم	178920182.95 / (11.17*148929204.80)	1.026
R_6	التغير في القيمة المضافة (ن – (ن-1) / القيمة المضافة (ن-1)	(4869938.39 -2071067.85) / 2071067.85	1.351
R_7	أشغال قيد الانجاز + حقوق الزبائن – تسبيقات على الزبائن / إنتاج الدورة	(0-0+43243349.03+0) / 158537256.95	0.272
R_8	أصول ثابتة / القيمة المضافة	4869938.39 +4454650.00	0.91

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

حيث أن:

احتياجات رأس مال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل؛

الأصول الجارية – الخصوم الجارية؛

قدرة التمويل الذاتي = الاهتلاكات والمؤونات + نتيجة الدورة؛

إجمالي المديونية = خصوم جارية + خصوم غير جارية؛

مشتريات الخاضعة للرسم = المشتريات × 1.17.

وعليه نعوض القيم السابقة في الدالة التالية:

$$Z= (-1.255\times0.52) + (2.003\times6.10) - (0.824\times0.0069) + (5.221\times0.016) - (0.689\times1.026) - (1.164\times1.351) + (0.706\times0.272) + (1.408\times0.91) - 85.544$$

$$Z= -74.7066$$

حيث أن:

$Z< -0.250$: المؤسسة غير جيدة مدين ذو خطر مرتفع باحتمال عجز قدره 87.20 %.

$-0.25\leq Z\leq 0.125$: المؤسسة مشكوك فيها مدين تحت الرقابة باحتمال عجز 46.3 %.

$Z\geq 0.125$: المؤسسة جيدة مدين في وضعية مرضية باحتمال عجز 21.8%.

وعليه فان قيمة $Z = -0.747066$ وبالتالي فان $Z< -0.250$، وبالتالي فان وضعية المؤسسة غير جيدة ذو خطر مرتفع باحتمال قدره 87.20 %، وهذا ما يفسر عدم قدرة البنك على منح القرض للمؤسسة نظرا للوضعية الغير جيدة.

المطلب الثاني: الحالة الثانية للمؤسسة ب

بناءا على المعلومات المقدمة من طرف الوكالة الخاصة بالمؤسسة والتي تتكون من جدول حساب النتائج وميزانية الأصول والخصوم[1]، وهذا من أجل معرفة وضعية المؤسسة في الوكالة.

أولا: نموذج ألتمان 1968

تمكن ألتمان من الحصول على دالة تتكون من 05 نسب مالية مكتوبة على الشكل التالي:

$$Z = 0.012\ R_1 + 0.014R_2 + 0.033R_3 + 0.006R_4 + 0.999R_5 - 2.675$$

1- الملحق رقم 15، ص90-93.

الجدول رقم (09): النسب لنموذج ألتمان 1968

المتغير	العلاقة	التطبيق	النتيجة
R_1	رأس مال العامل/ مجموع الأصول	(27579147.89-48543160) / 53940005.12	0.38
R_2	احتياطات/ مجموع الأصول	00 / 53940005.12	00
R_3	إجمالي فائض الاستغلال/ مجموع الأصول	7850685.72 / 53940005.12	0.145
R_4	الأموال الخاصة / مجموع الديون	/12246222.61 (+14114634.62 (27579147.89	0.29
R_5	رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول	105417571.54 / 53940005.12	1.954

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من وكالة تريست.

وبالتعويض في الدالة نجد:

$$Z = (0.012\times0.38) + (0.014\times0) + (0.033\times0.145) + (0.006\times0.29) + (0.999\times1.954)$$

$$-2.675$$

$$Z = -0.711$$

حيث يتم التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة وفق هذا النموذج يكون كالتالي:

- $Z \geq 2.67$ المؤسسة في حالة جيدة (سليمة)؛
- $Z \leq 1.81$ المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة)؛
- $1.81 < Z < 2.675$ حالة المؤسسة غير متأكدة منها؛

بما أن قيمة $Z = -0.711$ وعليه فان المؤسسة في طريقها الى الإفلاس وعاجزة على تسديد قيمة القرض، وهذا يجب على صاحب المؤسسة اتخاذ الاجراءات اللازمة للخروج من الوضع، وبالتالي تكون وضعية المؤسسة صعبة في احتمال عدم تسديد القرض.

ثانيا: نموذج كونان هولدار

يتم حساب دالة التنقيط الخاصة بالمؤسسة بناءا على 05 نسب مالية من 50 نسبة وتكون على الشكل التالي:

$$Z = 0.24\ R_1 + 0.22R_2 + 0.16R_3 - 0.87R_4 - 0.10R_5.$$

والجدول التالي يوضح النسب المالية:

جدول رقم (10): نموذج كونان هولدار

المتغير	النسب	التطبيق	النتيجة
R_1	اجمالي فائض الاستغلال / مجموع الديون	7850685.72 / (14114634.62+ 27579147.89)	0.18
R_2	أموال دائمة / مجموع الميزانية	(12246222.61+ 14114634.62) / 53940005.12	0.48
R_3	قيم قابلة للتحصيل+ قيم جاهزة / مجموع الميزانية	53940005.12 / 8388186.16	0.15
R_4	مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم	105417571.54 / 3130884.89	0.029
R_5	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	9541675.39 / 215149.67	0.022

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

وبالتعويض هذه القيم في الدالة نجد مايلي:

$$Z = (0.24\times0.18) + (0.22\times0.48) + (0.16\times0.15) - (0.87\times0.029) - (0.10\times0.022).$$
$$Z = 0.145$$

وعليه يتم الحكم على المؤسسة وفق الدالة التالية:

$Z < 4$: يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر 65 % .

$4 \leq Z \leq 9$: يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز ما بين 65% و 35%.

$Z \geq 9$: يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز أقل من 35%.

بما أن قيمة $Z = 0.145$ وبالتالي فان $Z < 4$ فان المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر من 65 % ، ويجب على صاحب المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعية المؤسسة، وهذا راجع لعدم وجود القيم القابلة للتحصيل في الميزانية العامة، وهذا ما يشكل على خطر على عدم منح القرض للمؤسسة.

ثالثا: نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا

اعتمد هذا النموذج في تطبيقه على 08 نسب مالية وقد كانت الدالة على الشكل التالي:

$$Z = -1.255\,R1 + 2.003\,R2 - 0.824\,R3 + 5.221\,R4 - 0.689\,R5 - 1.164\,R6 + 0.706\,R7 + 1.408\,R_8 - 85.544$$

وعليه فالجدول التالي يوضح ذالك:

جدول رقم (11): نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا

المتغير	النسبة	التطبيق	النتيجة
R_1	مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية المالية	2917278.03 / 3103884.89	1.06
R_2	أموال دائمة / إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال	(14114636.62+12246222.61) / 21004012.11 +0	1.25
R_3	قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية	(4451418.79 +876411.67) / (27579147.89 +14114634.62)	0.12
R_4	إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم	105417571.54 / 7850685.72	0.07
R_5	ديون تجارية / مشتريات خاضعة للرسم	1.17*95851645.75 / 2757147.89	0.024
R_6	التغير في القيمة المضافة (ن – (ن-1) / القيمة المضافة (ن-1)	(6567245-9541675.91) / 6567245	0.45
R_7	أشغال قيد الانجاز + حقوق الزبائن – تسبيقات على الزبائن / إنتاج الدورة	105417571.54 / 0	00
R_8	أصول ثابتة / القيمة المضافة	9541675.39 / 5356845.12	0.56

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

وعليه نعوض القيم السابقة في الدالة التالية:

$$Z= (-1.255\times1.06) + (2.003\times1.25) - (0.824\times0.12) + (5.221\times0.07) - (0.689\times0.024) - 85.544 + (1.408\times0.56) + (0.706\times0) + (1.164\times0.45) -$$

$$Z= -84.322$$

حيث أن:

$Z< -0.250$: المؤسسة غير جيدة مدين ذو خطر مرتفع باحتمال عجز قدره 87.20 %.

$-0.25 \leq Z \leq 0.125$: المؤسسة مشكوك فيها مدين تحت الرقابة باحتمال عجز 46.3 %.

$Z \geq 0.125$: المؤسسة جيدة مدين في وضعية مرضية باحتمال عجز 21.8%.

وعليه فان قيمة $Z = -0.84322$ وبالتالي فان $Z< -0.250$ ، وبالتالي فان وضعية المؤسسة غير جيدة ذو خطر مرتفع باحتمال قدره 87.20 %، وهذا ما يفسر عدم قدرة البنك على منح القرض للمؤسسة نظرا للوضعية الغير جيدة.

المطلب الثالث: الحالة الثالثة للمؤسسة جـــ

بناءا على المعلومات المقدمة من طرف وكالة تريست الخاصة بالمؤسسة والتي تتكون من جدول حساب النتائج وميزانية الأصول والخصوم[1]، وهذا من أجل معرفة وضعية المؤسسة في البنك.

أولا: نموذج ألتمان 1968:

تمكن ألتمان من الحصول على دالة تتكون من 05 نسب مالية تكتب على الشكل التالي:

$$Z = 0.012\ R_1 + 0.014R_2 + 0.033R_3 + 0.006R_4 + 0.999R_5 - 2.675$$

الجدول رقم (12): النسب لنموذج ألتمان 1968

المتغير	العلاقة	التطبيق	النتيجة
R_1	رأس مال العامل/ مجموع الأصول	(14602934.77 -18122865.02) / 20565735.65	0.17
R_2	احتياطات/ مجموع الأصول	20565735.65 / 0	0
R_3	إجمالي فائض الاستغلال/ مجموع الأصول	20565735.65 / 5521778.32	0.26
R_4	الأموال الخاصة / مجموع الديون	(14602934.77 +0) / 5962800.88	0.40
R_5	رقم الأعمال خارج الرسم / مجموع الأصول	20565735.65 / 134565185	6.54

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من وكالة تريست.

وبالتعريض في الدالة نجد:

$$Z = (0.012\times0.17) + (0.014\times0) + (0.033\times0.26) + (0.006\times0.4) + (0.999\times6.54) - 2.675$$

$$Z = 3.871$$

حيث يتم التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة وفق هذا النموذج يكون كالتالي:

- $Z \geq 2.67$ المؤسسة في حالة جيدة (سليمة)؛
- $Z \leq 1.81$ المؤسسة في طريقها إلى الإفلاس (عاجزة)؛
- $1.81 < Z < 2.675$ حالة المؤسسة غير متأكدة منها؛

بما أن قيمة $Z = 3.871$ فعليه فان $Z \geq 2.67$ فالمؤسسة في حالة جيدة وسليمة ، وعليه فالبنك يكون واثقا من تسديد القرض.

ثانيا: نموذج كونان هولدار

يتم حساب دالة التنقيط الخاصة بالمؤسسة بناءا على 05 نسب مالية من 50 نسبة وتكون على الشكل التالي:

$$Z = 0.24\ R_1 + 0.22R_2 + 0.16R_3 - 0.87R_4 - 0.10R_5.$$

والجدول التالي يوضح النسب المالية:

1- الملحق رقم 16، 94-97.

جدول رقم (13): نموذج كونان هولدار

المتغير	النسب	التطبيق	النتيجة
R_1	اجمالي فائض الاستغلال / مجموع الديون	14602934.77 / 5521778.32	0.37
R_2	أموال دائمة / مجموع الميزانية	20565735.65 / (0 +5962800.88)	0.28
R_3	قيم قابلة للتحصيل+ قيم جاهزة / مجموع الميزانية	20565735.65 / (18122865.02+0)	0.88
R_4	مصاريف مالية / رقم الأعمال خارج الرسم	134565185 /0	0
R_5	مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة	12146046.81 / 5885132.49	0.48

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة

وبالتعويض هذه القيم في الدالة نجد مايلي:

$$Z = (0.24\times0.37) + (0.22\times0.28) + (0.16\times0.88) - (0.87\times0) - (0.10\times0.48)$$
$$Z=0.2432.$$

وعليه يتم الحكم على المؤسسة وفق الدالة التالية:

Z< 4: يعني أن المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر 65 % .

4 ≤ Z≤ 9 : يعني أن المؤسسة في وضعية مشكوك فيها باحتمال عجز ما بين 65% و 35%.

Z≥9: يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة باحتمال عجز أقل من 35%.

بما أن قيمة $Z = 0.2432$ وبالتالي فان $Z< 4$ فان المؤسسة في وضعية سيئة باحتمال عجز أكبر من 65 % ، ويجب على صاحب المؤسسة اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعية المؤسسة، وهذا راجع لعدم وجود القيم القابلة للتحصيل في الميزانية العامة بالإضافة إلى المصاريف المالية معدومة في جدول حساب النتائج، وهذا ما يشكل على خطر للمؤسسة.

ثالثا: نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا

اعتمد هذا النموذج في تطبيقه على 08 نسب مالية وقد كانت الدالة على الشكل التالي:

$$Z= - 1.255\ R1 + 2.003\ R2 - 0.824\ R3 + 5.221\ R4 - 0.689\ R5 - 1.164\ R6 + 0.706\ R7$$
$$+1.408\ R_8 - 85.544$$

وعليه فالجدول التالي يوضح ذالك:

جدول رقم (14): نموذج مركزية الميزانية لبنك فرنسا

المتغير	النسبة	التطبيق	النتيجة
R_1	مصاريف مالية / النتيجة الاقتصادية المالية	4962800.88 / 0	00
R_2	أموال دائمة / إجمالي الاستثمارات + احتياجات رأس المال	(0+5962800.88) / 0+ 5962800.88	1
R_3	قدرة التمويل الذاتي / إجمالي المديونية	(492800.88 +10086801.12) / (14602934.77+0)	0.72
R_4	إجمالي فائض الاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم	134565185 / 5521778.32	0.04
R_5	ديون تجارية / مشتريات خاضعة للرسم	14602934.77 / (1.17*121773127.27)	0.10
R_6	التغير في القيمة المضافة (ن – (ن–1) / القيمة المضافة (ن–1)	(18012620-12146046.81) / 18012620	0.325-
R_7	أشغال قيد الانجاز + حقوق الزبائن – تسبيقات على الزبائن / إنتاج الدورة	122419138.19 / (0 +1537087.5)	0.01
R_8	أصول ثابتة / القيمة المضافة	12146046.81 / 2442870.63	0.20

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات السابقة.

وعليه نعوض القيم السابقة في الدالة التالية:

$$Z= (-1.255 \times 0) + (2.003 \times 01) - (0.824 \times 0.72) + (5.221 \times 0.04) - (0.689 \times 0.1) - (1.164 \times -) 0.325) + (0.706 \times 0.01) + (1.408 \times 0.2) - 85.544$$

$$Z= -83.334$$

حيث أن:

$Z< -0.250$: المؤسسة غير جيدة مدين ذو خطر مرتفع باحتمال عجز قدره 87.20 %.

$-0.25 \leq Z \leq 0.125$: المؤسسة مشكوك فيها مدين تحت الرقابة باحتمال عجز 46.3 %.

$Z \geq 0.125$: المؤسسة جيدة مدين في وضعية مرضية باحتمال عجز 21.8%.

وعليه فان قيمة $Z = -0.83.334$ وبالتالي فان $Z< -0.250$ ، وبالتالي فان وضعية المؤسسة غير جيدة ذو خطر مرتفع باحتمال قدره 87.20 %، وهذا ما يفسر عدم قدرة البنك على منح القرض للمؤسسة نظرا للوضعية الغير جيدة.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر القرض الشعبي الجزائري من بين أهم البنوك الجزائرية التي تتعامل بطريقة القرض التنقيطي في التنبؤ بالمخاطر البنكية، لأن عملية اتخاذ القرار تكون مقترنة أساسا بعنصر من عناصر المخاطرة في مجال منح القروض، ولتجنب هذه المخاطر فإنه يتعين على متخذي قرار الإقراض في البنوك اتخاذ القرار الصائب، من خلال الاعتماد على هذه الطريقة الذي يعتبر من الأساليب البنكية المساعدة في اتخاذ قرار القرض في البنك، فيهدف البنك إلى تحقيق المردودية والفعالية من النشاط البنكي.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها على مستوى وكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج، فإن طريقة القرض التنقيطي غير كافية لاتخاذ قرار منح القرض، لأنها تستعمل كبرنامج لإدخال المعطيات فقط وليس لاتخاذ قرار منح القرض أو من عدمه، وأيضا من تطبيق نماذج القرض التنقيطي على القوائم المالية لثلاث مؤسسات مختلفة في وكالة تريست غير أن هذه الوكالة لا تتعامل بالقرض التنقيطي وهذا من أجل التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة.

خاتمـــــــة

الخاتمة:

لا يوجد أي بنك تجاري يمكن أن يستمر في أعماله دون أن يتعرض لبعض القروض الموجهة للمخاطر، ومن أجل تفادي ذلك يجب على البنك التمييز ما بين المؤسسات السليمة القادرة على التسديد والمؤسسات العاجزة التي غير قادرة على التسديد.

وتستعمل معظم البنوك التجارية الجزائرية للطرق الكلاسيكية في تحديد الحالة المالية للزبون ومن ثمة اتخاذ قرار منح القروض، وظهرت طرق حديثة من شأنها تقليل من ذلك ومن أهم هذه الطرق طريقة القرض التنقيطي والتي بإمكانها

التقليل من المخاطر التي أصبحت لا تستجيب للمتطلبات الجديدة للمحيط المصرفي، فنجد الطريقة الإحصائية المتمثلة في القرض التنقيطي ، والتي تمكن البنك من اتخاذ القرار المناسب وبأقل وقت ممكن مما كانت عليه مقارنة بالطرق الكلاسيكية وهذا ما يحفز البنوك التجارية على اعتمادها في طرق لمواجهة المخاطر ومواكبة التحديات الجديدة.

فكان الجانب التطبيقي للدراسة في محاولة تطبيق القرض التنقيطي على وكالة القرض الشعبي الجزائري ، وتطبيق أهم نماذج القرض التنقيطي على 03 مؤسسات في وكالة تريست كون هذه الوكالة لا تستعمل القرض التنقيطي وهذا للتمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة.

اختبار فرضيات الدراسة:

نستنتج من خلال دراستنا نقوم بإثبات صحة الفرضيات أو عدمها كما يلي:

الفرضية الأولى: عند تطبيق نموذج القرض التنقيطي تنخفض نسبة تعرض البنك للمخاطر القروض ويتمكن البنك التنبؤ بمخاطر القرض قبل حدوثها، وهذا ما لم تثبته الفرضية الأولى؛

الفرضية الثانية: تم إثبات صحة الفرضية والتي مفادها تسهيل عملية دراسة الملفات واتخاذ القرار في أقصى وقت ممكن من خلال الدراسة الميدانية؛

الفرضية الثالثة: مهما بلغت فعالية الطريقة المستعملة فإنه يجب الاعتراف بأنه لا يمكن أبدا إلغاء المخاطرة بصفة كلية وإنما يتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن، وهذا ما تم تأكيد الفرضية؛

الفرضية الرابعة: لم يتم إثبات الفرضية وذلك من خلال الدراسة الميدانية في وكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج وإنما هو برنامج لإدخال المعلومات.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى نتائج يمكن تلخيصها فيمايلي:

- المخاطرة ملازمة لأي نشاط من نشاطات البنوك، ولهذا تقوم بالاعتماد على الضمانات التي تعتبر من الإجراءات الوقائية لها كالكفالة والرهنات؛
- إن طرق تقييم المخاطر البنكية تعتبر متكاملة فيما بينها، كون الطرق الكلاسيكية تعتبر القاعدة التي تعتمد عليها الطرق الأخرى؛
- اقتصار البنوك التجارية بصفة أساسية على مخاطر ائتمانية دون إهمالها لباقي المخاطر؛

- إن قبول أو رفض البنك الطلب القرض، يكون بعد دراسة الملف دراسة دقيقة وذلك باستعمال برنامج القرض التنقيطي محل الدراسة؛
- تطبيق أكثر لطريقة القرض التنقيطي في البنك، من شأنه أن تساعد البنك في التصنيف المؤسسات بدلا من استعمال أساليب التقليدية كالتحليل المالي؛
- طريقة القرض التنقيطي من الطرق الحديثة التي يجب على البنوك على البنوك التجارية الجزائرية تدعيمها وتطويرها لأنها تعمل على تقليل مخاطر عدم السداد؛
- طريقة القرض التنقيطي هي طريقة حديثة، يجب على وكالة القرض الشعبي الجزائري ببرج بوعريريج تطبيقها لتصنيف المؤسسات السليمة والعاجزة.

قـــائمة المراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: الكتب:

1. ابراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، ط02، 2010.

2. بن علي عزوز وآخرون، **إدارة المخاطر (إدارة المخاطر، المشتقات المالية، الهندسة المالية)** دار النشر والتوزيع الوراق، ط1، عمان، 2013.

3. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسن راضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري، الأردن، 2013.

4. طارق عبد العال، **إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك)** الدار الجامعية، القاهرة، 2003.

ثانيا: المذكرات

أ- أطروحات الدكتوراه:

1. بركات سارة، **دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، بسكرة، 2015/2014.

2. بوطرة فضيلة، **دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016/2015.

3. صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008.

4. صوار يوسف، **محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض باستعمال طريقة القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة تلمسان، 2008.

5. فالي نبيلة، **استراتيجيات تأهيل المؤسسات المصرفية الجزائرية، دراسة حالة البنوك الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2016-2017.

ب- رسائل الماجستير:

1. أوصغير لويزة، **إدارة المخاطر الائتمانية وفقا لمقررات بازل02 دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة برج بوعريريج، السنة الجامعية 2011-2012.

2. بوداح عبد الجليل، **استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسطينة، السنة الجامعية 2017/2016

3. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008-2009.

4. العايب ياسين، **استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القرض**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

5. قاسمي آسيا، **تحليل الضمانات في تقييم جدوى تقديم القروض في البنك**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم لاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.

6. لزعر سامي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، جامعة قسنطينة، 2011-2012

ثالثا: مجلات وملتقيات:

1. أحلام بوعبدلي، ثريا سارة، **إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد3، ديسمبر 2015.

2. أحلام بوعبدلي، حمزة عمي سعيد، **دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل اتفاقية بازل الثالثة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد 2، المجلد 7، 2014.

3. بدران علي، **الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2**، مجلة اعتماد المصارف العربية، نوفمبر 2005.

4. بوطرة فضيلة، بقة شريف، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد01،مجلد05، 2015.

5. حاتم كريم بلجاوي، **قرارات منح الائتمان في المصارف التجارية من خلال تطبيق طريقة القروض التنقيطية**. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد25، سنة 2017.

6. رقية بوحيضر، مولود لعرابة، **واقع تطبيق البنوك الإسلامية لمتطلبات اتفاقية بازل 2**، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، العدد 2، مجلد23، 2010.

7. طراد خوجة هشام، أولاد زاوي عبد الرحمان، **إدارة مخاطر القروض كمدخل للحد من الأزمات المصرفية**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 03، جوان 2018، الجزائر.

8. طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، **بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول: إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 11-12 مارس 2008.

9. عبد العزيز شرابي، محمد بلوطار، **محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، قسنطينة، العدد02، 2004.

10. عز الدين نايف عنانزه، محمد داود عثمان، **تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية**، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الاقتصاد، جامعة البصرة، العدد 13، المجلد06، 2013.

11. عمر محمد أحمد ابراهيم كرار، إبراهيم فضل المولى البشير، **دور المخاطر في العلاقة بين عناصر منح التمويل والأداء المالي للمصارف**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 17، مجلد 01، الجزائر، 2016.

12. فوزي غرايبية، **استخدام النسب المالية في التنبؤ في التغير الشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن،** مجلة الدراسات العلوم الإدارية والاقتصاد، الجامعة الأردنية بعمان، العدد 08، مجلد 14، 1987.

13. كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في ادارة المخاطر الائتمانية،** ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية حول التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، النسخة الرابعة، 05-06 افريل2012 .

14. كمال رزيق، فريد كورتل، **تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائرية،** المؤتمر العلمي السنوي الخامس حول إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك الجزائرية، جامعة فيلاديفيا الأردنية المنعقد في الفترة ما بين 4-5 /2007/07/..

15. محمد بن بوزيان، سوار يوسف، **محاولة تقدير خطر القروض باستعمال طريقة القرض التنقيطي،** المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، جامعة الزيتونة، 16-18 أفريل 2017.

16. محمد عبادي، **القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية،** مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد05، 2012.

17. مزياني نور الدين، و آخرون، **أهمية استخدام طريقة التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك،** مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 27-28 جانفي 2009.

18. مكيد علي، بن عياد فريدة، **تقييم مخاطر القروض البنكية –مدخل إحصائي–** جامعة المدية، مجلة المعارف العلمية المحكمة، العدد 20، جوان2016.

19. منال هاني، **اتفاقيات بازل3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية،** مجلة الاقتصاد الجديد، العدد16، المجلد01، جامعة عفرون، البليدة، الجزائر،2017.

20. نوال عمارة، **إدارة المخاطر في مصارف المشاركة،** الملتقى العلمي الدولي: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر،20-21 أكتوبر 2009.

رابعا: تقارير ومنشورات

1. البنك المركزي المصري، **متطلبات رأس المال الخاصة بمخاطر الائتمان،** ورقة مناقشة.
2. صندوق النقد العربي، **مبادئ إدارة المخاطر،** تقرير من طرف الصندوق، سبتمبر 2012، ص54- 57.

خامسا: قوانين:

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية الأمر 366.66 المتعلق بإنشاء القرض الشعبي الجزائري، الطبعة الرسمية، الجزائر، العدد 110، 1966/12/29

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Dominique bois, introduction la méthode de scores : les difficultés financier des exploitations agricoles,.
2. Hervé Hutin, la gestion financière, Paris, éditions d'organisttions, 2000.
3. N.van praage,le crédit management et le crédit scoring Ed, économie, paris .
4. Sylvie conssergeurs, la banque: structure,marché, gestion,édition Dalloz, paris,1996.

الملاحـــــق

الملحق رقم (01):

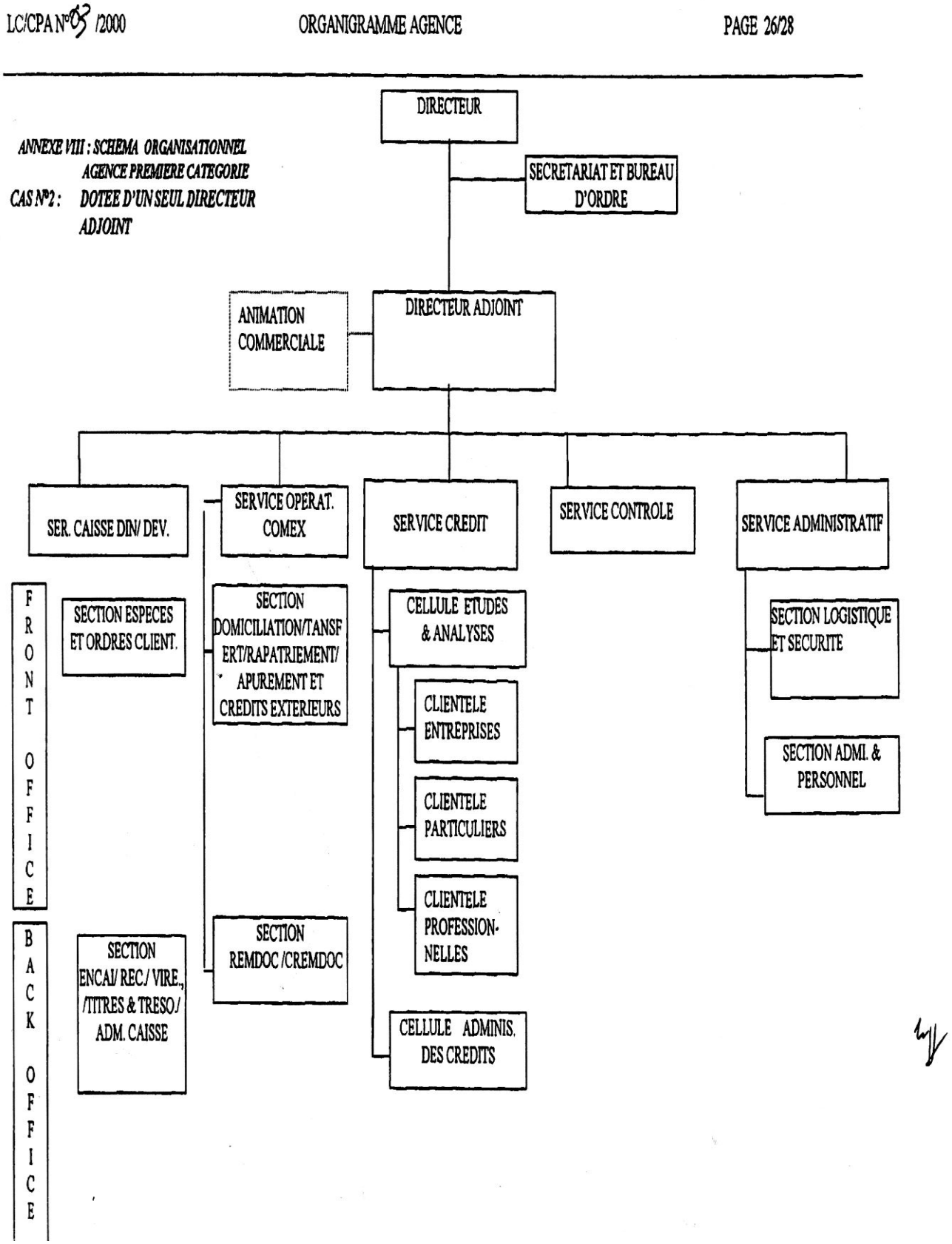

الملحق رقم (02):

ANNEXE X

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Groupe d'Exploitation :

Agence :

COMPTE RENDU DE VISITE

Objet : Crédit immobilier destiné au financement[1]:

- ☐ de l'achat de logements neufs
- ☐ de l'achat de logement de particuliers à particuliers ou auprès des administrations ou des entreprises par leurs employés dans le cadre du désistement
- ☐ de travaux de construction ou d'extension de la maison individuelle
- ☐ de travaux d'aménagement de locaux à usage d'habitation

- Dossier de M.....
- Adresse :.....
  .....
- Désignation du logement :
  - Type du Bien (individuel ou collectif) :.....
  - Nombre de pièces : ..... Nombre d'étage .....
  - Superficie du Bien :.....

- Prix du Logement
  en Chiffres .....
  en Lettres :.....

- Coût des Travaux d'Aménagement
  en Chiffres .....
  en Lettres :.....

- Coût de la Construction ou de l'Extension du Logement
  en Chiffres .....
  en Lettres :.....

- Observations :.....
  .....
  .....

- Déplacement effectué le : .... /.... /....., par M .....
  Fonction :.....

Date et Signature .....

[1] Cocher la case correspondante

الملحق رقم (03):

ANNEXE XV

MISE EN DEMEURE AVANT POURSUITES JUDICIAIRES

(A transmettre par lettre recommandée avec avis de réception).

…… Le ……..

M……
……

Objet : Mise en demeure
Avant poursuites judiciaires.

M……,

Nous avons l'honneur de vous rappeler que vous avez rompu, par l'absence de remboursement, l'engagement écrit auquel vous avez souscrit suivant convention de crédit destiné au financement de(s) ……en date du ……..

En conséquence, nous vous mettons en demeure d'avoir à nous désintéresser, dans les quinze (15) jours à compter de la date de réception de la présente, du montant total de votre dette qui s'élève, sauf erreur ou omission, à ……DA.

Sans réponse positive de votre part, nous nous verrons contraints de poursuivre le recouvrement de notre créance par toutes les voies de droit et notamment la réalisation de l'hypothèque consentie à notre profit sur le bien immobilier objet du financement suivant acte d'affectation hypothécaire du …… .

Recevez, M……., nos salutations distinguées.

الملحق رقم (04):

كـــفـــالـــة وضمان احتياطي للزوج

أنا الممضي أسفله السيد(ة)، //////////، المولود (ة) **ببلدية ببرج بوعريريج** ولاية برج بوعريريج في **1977/08/22** الساكن بـــ: نهج هواري بومدين، ولاية برج بوعريريج، الحامل(ة) لرخصة السياقة أو بطاقة التعريف الوطنية رقم ////////// مسلمة لي بتاريخ **2012/08/26** عن **دائرة** برج بوعريريج، ولاية **برج بوعريريج**.

أصرح بهذا الصدد أنني أقدم **للقرض الشعبي الجزائري وكالة برج بوعريريج** الذي مقره في نهج **هواري بومدين برج بوعريريج** ضمان شخصي وبالتضامن لكل المبالغ المستحقة والتي قد تتحقق من طرف زوجي، ////// في حدود مبلغ : **6 670 000,00 دج**، ستة ملاين وستمائة وسبعون ألف **دينار جزائري**، مضاف له الفوائد والمصاريف والعمولات والملحقات الأخرى والفوائد التأخيرية إن وجدت ----------

هذا الضمان ينتج كل آثار الضمان الاحتياطي وفقا للمادة **499 من القانون التجاري**، وهذا فيما يخص السندات أو الأوراق الموقعة بأي صفة كانت من السيد (ة) ////// .----------

التي **القرض الشعبي الجزائري** كان أو سيكون المستفيد منها، وسأكون بالتالي ملزم بالتكافل والتضامن مع كل ملف ضامن الوفاء مستلم ومظهر هذه السندات أو الأوراق، وأصرح أنني منذ الآن أتنازل عن حق التجريد والتقسيم ----------

وقد أشترط أن هذا الضمان يطبق مباشرة على السندات والأوراق المذكورة، وأنها إذا أصبحت لأمر بنك الجزائر فإنها تستفيد من هذا التعهد بالأسبقية على الآخرين، وأعفي **القرض الشعبي الجزائري** وإذا اقتضى الحال **بنك الجزائر** من الاحتجاج وينقضي الاحتجاج لهذه السندات والأوراق التي تنتج فوائد اتجاهي ابتداء من اليوم التالي لتاريخ الاستظهار ----------

وكل تغيير في هذه الوثيقة لا يمكن الاحتجاج به على **بنك الجزائر** في حالة عدم قبولها ---------- **للقرض الشعبي الجزائري** آن يطلب بمجرد عريضة شفوية أو كتابية للتأكيد بدون تجديد أو تمديد أو تأجيل هذه الكفالات والضمان الاحتياطي والتوقيع على هذه السندات والأوراق ----------

للقرض الشعبي الجزائري أن يجعل الدين مستحق الأداء وبالتالي جعل مستحقة أيضا الكفالة والضمان الاحتياطي بمجرد رسالة موصى عليها ----------

لا يقبل دين **القرض الشعبي الجزائري** والكفالات والضمان الاحتياطي للتجزئة، ويكون الورثة ملتزمين بالتضامن نحو هذا التعهد ----------

هذه الكفالات والضمانات الاحتياطية لا تنافس **القرض الشعبي الجزائري**، ولا يمكنني أن أطالب بالحلول فيما يخص التسديدات التي قد ألزم بأدائها قبل أن يسترد **القرض الشعبي الجزائري** كل الديون لتنفيذ هذا التعهد إنني أصرح أنني أختار العنوان التالي: نهج هواري بومدين **برج بوعريريج**، اختصاص محكمة **برج بوعريريج** القسم التجاري بها----------

هكذا تم ووقع في برج بوعريريج بتاريخ

الملحق رقم (05):

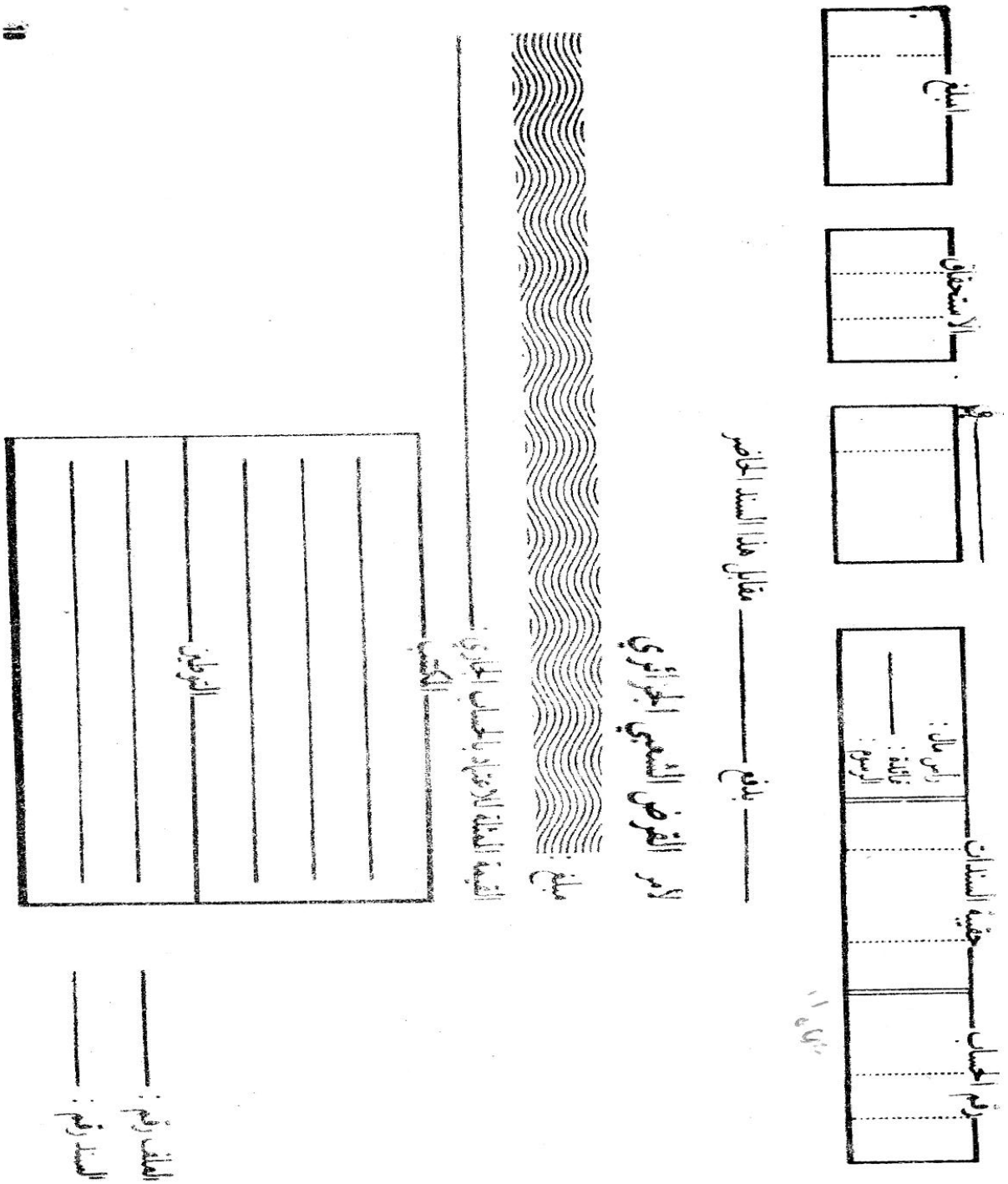

الصندوق الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Agence الوكالة

جدول السندات المقدمة للخصم

Bordereau des effets presentées à l'escompte

Par Mr. : _____ : من السيد (ة)

Adresse : _____ : العنوان

تأشير الوكالة
Visa Agence

رقم الرخصة : _____
No Autorisation

يملأ من طرف م م.إ.أ
A remplir par la D. C. I.

تاريخ يوم Date journee PF	رمز الاعتماد Code Crédit	الحق Valeur	الترتيب Ordre	البيان + المفتاح Indicatif + Clé	حساب العام G. L.	الوكالة Agence	
							حساب رقم Cpte No

كل طلبات إلا عادة، والتمديد وتغيير الموطن يجب أن تكون محررة قبل 20 يوم من تاريخ إستحقاق السند.

Toute demande de retour, de prorogation, de changement de domiciliation devra être formulée 20 jours avant l'échéance de l'effet.

FT (1)	يملأ من طرف الزبون A remplir par le client						يملأ من طرف مديرية المحاسبة و الاعلام الآلي A remplir par la D. C. I.					
	AC (2)	الساحب Tire	الاستحقاق Echéance	المبلغ Montant	التوطين Domiciliation	مكان الدفع Lieu de paiement	رمز التحصيل Code Recouv.	رمز نموذج الحركة Code Typ Mouv.	رقم السند No de l'effet	رقم المحفظة No de portefeuille	المعدل المفروض Taux imposé	رمز المكان Code place
			المجموع Total									

على الوكالة تدوين (AC) إذا كان القبول واجب التأمل فيه من طرف البنك

(1) L'agence devra inscrire (AC) si l'acceptation doit être recueillie par la banque.

يجب على الزبون تدوين (FT) إذا كانت المصاريف واقعة على عب ء الساحب

(2) Le client devra inscrire (FT) si les frais sont à la charge du tiré.

205

Le..... في

إمضاء الدافع
Signature du remettant

15

الملحق رقم (06):

شركة ضمان القرض العقاري

SOCIETE DE GARANTIE DU CREDIT IMMOBILIER

Société par Actions au Capital de 2 000 000 000 DA

Numéro Police : 14-4-004-.....

POLICE D'ASSURANCE POUR CREDIT IMMOBILIER AUX PARTICULIERS

I. RENSEIGNEMENTS SUR LE BENEFICIAIRE (LA BANQUE)

(BANQUE) : **CPA** (CODE AGENCE) : **309**

(NOM & ADRESSE AGENCE) : **HD HOUARI BOUMEDIENNE-BORDJ BOU ARRIREDJ**

Téléphone : **035733160/63** FAX : **035733183** Mail :

II. RENSEIGNEMENTS SUR LE CREDIT ASSURE :

MONTANT DU CREDIT:	Durée du crédit : **Mois**
MENSUALITE :	Montant de l'aide CNL : // **DA**

- *L'ASSURE (EMPRUNTEUR)*	☑ **CAUTION**	☐ **CO-EMPRUNTEURS**
NOM & PRENOM :		
NOM DE JEUNE FILLE :	//	
DATE DE NAISSANCE :		
PROFESSION :	**SALARIE**	**SALARIE**
POSTE OCCUPE :		
EMPLOYEUR :		
REVENU MENSUEL NET :		

NUMERO DU RIB **00400309410003445829**

III. RENSEIGNEMENTS SUR LE BIEN IMMOBILIER OBJET DU CREDIT ASSURE

DRESSE COMPLETE DU BIEN HYPOTHEQUE : **, BORDJ BOU ARRIREDJ**

Objet du crédit	Nature du Crédit	BONIFIE	Valeur du Bien	Type du Bien	Etat du Bien
ACQUISITION	CREDIT 01	OUI	//////////////	COLLECTIF	NEUF

ENGAGEMENT DU BENEFICIAIRE (la Banque)

Je soussigné, Monsieur, Madame ////////////// , Déclare:

Date et signature du Bénéficiaire (Banque)

1) Que les informations reprises plus haut et relatives au crédit immobilier, objet de la présente police, sont conformes et exactes.

2) Que les ratios ci-après sont calculés conformément aux conditions requises pour l'obtention de la garantie SGCI :

RPV= (MONTANT DU CREDIT/VALEUR DU BIEN) * 100= **#VALEUR!**

REVENU TOTAL = (REVENU EMPRUNTEUR + REVENU CO-EMPRUNTEUR)= -

REL = (MENSUALITE(S) / REVENU TOTAL)* 100= **#VALEUR!**

3) Que le Montant de la prime (HT) est de : **#VALEUR!**

4) Que le Montant de la prime (TTC) est de : **#VALEUR!**

ENGAGEMENT DE L'ASSURE (L'Emprunteur & Co- Emprunteur(s))

Je soussigné Monsieur (Madame, Mademoiselle): **0**

Date et signature(s) de l' assuré(s)

Bénéficiaire(s) du crédit, déclare avoir pris connaissance

des conditions générales de l'assurance insolvabilité.

DECISION DE L'ASSUREUR (S.G.C.I)

La SGCI notifie son accord pour la garantie du crédit susmentionné,

Date et signature de l'Assureur (S.G.C.I)

sousréserve du paiement de la prime d'assurance d'un montant de **#VALEUR!**

dans un délai maximum de 60 jours.

حي 250 مسكن- قاريدي- 250-القبة - الجزائر
Siège social : Cité 250 Logements-GARIDI -KOUBA-Alger
RC N° 98 B 4585. N.I.S. : 0998 1628 0594 08
N.I.F : 009 81 6000 458 509

Fax-: 023 70 01 80/85 الفاكس

tél- : 023 70 01 87/88 الهاتف
Compte CPA 004 00174 401 703 930140
Site internet : www.sgci.dz
E-mail : sgci@sgci.dz

الملحق رقم (07):

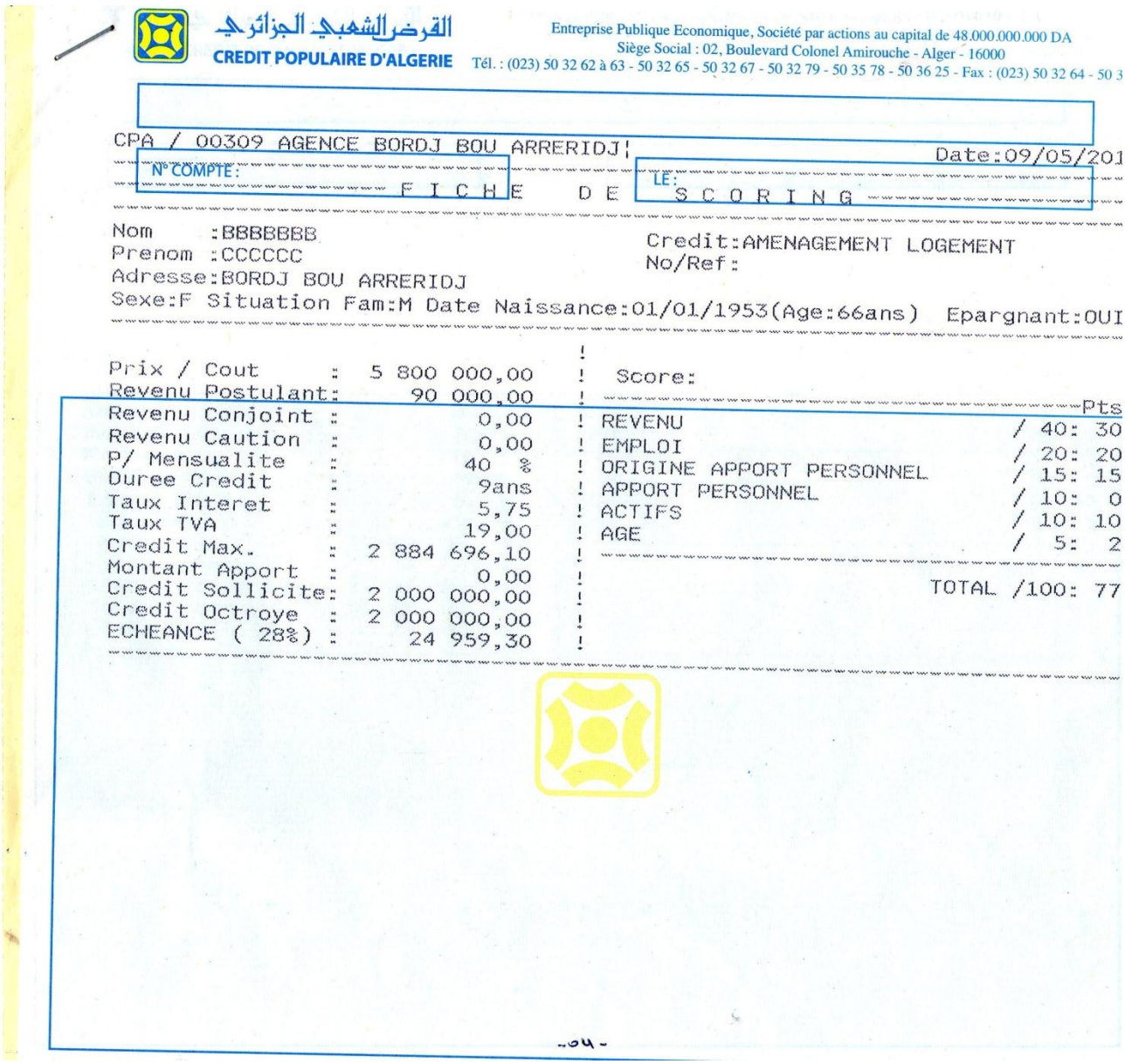

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Entreprise Publique Economique, Société par actions au capital de 48.000.000.000 DA
Siège Social : 02, Boulevard Colonel Amirouche - Alger - 16000
Tél. : (023) 50 32 62 à 63 - 50 32 65 - 50 32 67 - 50 32 79 - 50 35 78 - 50 36 25 - Fax : (023) 50 32 64 - 50 3

CPA / 00309 AGENCE BORDJ BOU ARRERIDJ

Date:09/05/201

N° COMPTE :

F I C H E D E S C O R I N G

LE :

Nom :BBBBBBB
Prenom :CCCCCC
Adresse:BORDJ BOU ARRERIDJ
Sexe:F Situation Fam:M Date Naissance:01/01/1953(Age:66ans) Epargnant:OUI

Credit:AMENAGEMENT LOGEMENT
No/Ref:

Prix / Cout	5 800 000,00	Score:	
Revenu Postulant	90 000,00		Pts
Revenu Conjoint	0,00	REVENU	/ 40: 30
Revenu Caution	0,00	EMPLOI	/ 20: 20
P/ Mensualite	40 %	ORIGINE APPORT PERSONNEL	/ 15: 15
Duree Credit	9ans	APPORT PERSONNEL	/ 10: 0
Taux Interet	5,75	ACTIFS	/ 10: 10
Taux TVA	19,00	AGE	/ 5: 2
Credit Max.	2 884 696,10		
Montant Apport	0,00		TOTAL /100: 77
Credit Sollicite	2 000 000,00		
Credit Octroye	2 000 000,00		
ECHEANCE (28%)	24 959,30		

-54-

الملحق رقم (08):

Constitution De Dossier Crédit Immobilier

Conditions :
Salaire Minimum : 18 000,00DA
Emploi Permanent
Taux variable : 6,25%

Dossier à fournir en deux (03) exemplaires légalisés

Prêt : Construction, Extension Maison, Aménagement	Achat Logement auprès de particuliers
- Copie Acte de Propriété - Permis de construire (-3ans) - Certificat de non hypothèque - Avancement travaux minim.20% (justifier par une expertise (architecte ZEHAR / MERAH/ MEBARKI-KHETTAL) - Attestation de travail - Fiches de paies de 03 derniers mois - Relevé des émoluments - Déclaration annuelle des salariés (secteur privé) - Déclaration fiscale annuelle (C20) pour les non salariés - Extrait rôle - Fiche familiale - Résidence - Extrait de naissance - Carte d'immatriculation CNAS - Copie de CNI /Permis de conduire	- copie Acte de Propriété - certificat de non hypothèque - promesse de vente - une expertise (architecte ZEHAR / MERAH MEBARKI-KHETTAL) - attestation de travail - fiches de paies de 03 derniers mois - relevé des émoluments - déclaration annuelle des salariés (secteur privé) - déclaration fiscale annuelle (C20) pour les non salariés - extrait rôle - fiche familiale - résidence - extrait de naissance - carte d'immatriculation CNAS copie de CNI /Permis de conduire

ZEHAR ZOUBIR :	**035/67/63/29**	**07 71 49 14 65**
MERAH MOHAMED:	**035/68/25/08**	**07 79 06 14 81**
MEBARKIA BRAHIM:	**035/68/16/05**	**05 50 47 90 14**
KHETTAL ABDESSALEM :	**035 /68/64/53**	**06 61 55 80 43**

الملحق رقم (09):

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Groupe d'Exploitation : مجموعة الإستغلال .....

Agence domiciliaire : وكالة التوطين .....

Dossier N° : رقم الملف

N° Compte d'épargne : رقم حساب التوفير

N° Compte Chèque : رقم حساب الصك

(طلب قرض عقاري)

(Demande d'un Crédit Immobilier)

Etat Civil — الحالة المدنية

	Demandeur — الطالب	Conjoint / Caution — القرين / الكفالة	
Nom :	.....	.....	اللقب :
Prénoms :	.....	.....	الاسم :
Date de naissance :	.....	.....	تاريخ الميلاد :
Lieu de naissance :	.....	.....	مكان الإزدياد :
Situation Familiale :	.....	.....	الحالة العائلية :
Personnes à charge :	.....	.....	الأفراد المتكفل بهم :
Adresse actuelle :	.....	.....	العنوان الحالي :
Téléphone :			رقم الهاتف :
Références Bancaires			المراجع البنكية :
CPA / Compte No :	.....	.....	ق.ش.ج/ حساب رقم :
ouvert le :	.....	.....	مفتوح بتاريخ :
CPA / Livret No :	.....	.....	ق.ش.ج/ دفتر رقم :
ouvert le :	.....	.....	مفتوح بتاريخ :
Autres Banques			البنوك الأخرى
Compte No :	.....	.....	حساب رقم :
ouvert le :	.....	.....	مفتوح بتاريخ :

Demandeur Salarié — الطالب الأجير

	Demandeur — الطالب	Conjoint / Caution — القرين / الكفالة	
Employeur/ Nom ou Raison Sociale :	.....	.....	المستخدم / الإسم أو العنوان التجاري :
Adresse :	.....	.....	العنوان :
Activité :	.....	.....	النشاط :
Demandeur/ Fonction Exercée :	.....	.....	الطلب / المهنة الممارسة :
Depuis le :	.....	.....	منذ تاريخ :
Ancienneté dans l'emploi précédent :	.....	.....	الأقدمية في المهنة السابقة :

Demandeur non Salarié — الطالب غير أجير

Nature de l'activité ou profession exercée : ..... : طبيعة النشاط أو المهنة الممارسة
Depuis le : ..... : منذ تاريخ
Adresse professionnelle : ..... : العنوان المهني
Téléphone ou Fax : ..... : الهاتف أو الفاكس
Forme juridique (p / les stés) : ..... : الشكل القانوني (للشركات)
Capital social : ..... : رأس المال الإجتماعي
Immatriculation au R.C. N°: ..... : مسجل في السجل التجاري رقم
Date : ..... à ..... في ..... : بتاريخ

هل الطالب Le demandeur est-il ? ☐ مالك للمحل Propriétaire ☐ مسير حر Gérant libre — قيمة المحل د.ج. Valeur du fonds DA : .....

Date d'expiration du bail de location : ..... : تاريخ إنتهاء عقد الإيجار

Patrimoine Immobilier — الملكية العقارية

	القرين / الكفالة Conjoint / Caution	الطالب Demandeur	تعيين الأملاك
Désignation des biens immeubles :	.....	.....	العقارية :
Adresse :	.....	.....	العنوان :
Année d'acquisition :	.....	.....	سنة الإقتناء :
Prix d'acquisition :	.....	.....	ثمن الإقتناء :
Valeur estimative actuelle:	.....	.....	القيمة المقدرة حاليا :

Emprunts Contractés — القروض المحصلة
(par le demandeur et/ou son conjoint) — (من طرف الطالب أو القرين)

1 - Emprunts en cours — 1 – القروض الحالية

المقرضون Prêteurs	السنة Année	المبلغ Montant	المدّة Durée	التسديدات الشهرية Mensualités	المبلغ المتبقى Encours	الضمانات Garanties

2 -Nature du prêt sollicité — 2 – طبيعة القرض المطلوب

Hors Epargne ☐ خارج التوفير — Adossé au Livret Epargne Logement ☐ المسند لدفتر التوفير السكن

مبلغ القرض المطلوب
Montant du prêt sollicité : .....
مدّة التسديد
Durée de remboursement : .....
مبلغ التسديد الشهري المقترح نظريا
Mensualité théorique proposée : .....

ثمن الملك العقاري
Prix du bien immobilier : .....
المردود السنوي للزوجين
Revenus annuels du couple : .....
المردود الشهري للزوجين
Revenus mensuels du couple : .....

Date souhaitée de mise à disposition des fonds : ..... : التاريخ المرغوب فيه لوضع الأموال تحت التصرف

الملحق رقم (10):

Demande de consultation de la centrale des risques

Entreprises et ménages de la banque d'Algérie (*Crédit Immobilier*)

Identification du client : | **X Emprunteur principal** | Caution |

Nom : .....

Prénom : .....

Marié (e) **Oui** Nom du Conjoint : .....

Date de naissance : **00/00/0000** présumé : **Non**

N° Acte de Naissance : **0000**

Lieu de Naissance : Wilaya : **BORDJ BOU ARRERIDJ**.....

Commune : **BORDJ BOU ARRERIDJ** .....

Né (e) à l'étranger : Pays :.....

Prénom du père : .....

Nom et Prénom de la Mère : .....

N°Pièce d'identité CIN: .....

Délivré (e) par : **BORDJ BOU ARERIDJ**.....Valable au : **00/00/0000**.....

Adresse Complète du Client : **BORDJ BOU ARRERIDJ**

Wilaya : **BORDJ BOU ARRERIDJ** .....

Commune : **BORDJ BOU ARRERIDJ** .....

Je soussigné (e) avoir autorisé le Crédit Populaire d'Algérie (CPA), agence **BORDJ BOU ARRERIDJ** à consulter la Centrale des Risques Entreprises et Ménages relevant de la Banque d'Algérie, et autorise celle-ci à lui communiquer les renseignements enregistrés à mon nom

BBA le 00/00/0000

Signature du Client

الملحق رقم (11):

B. B. A le : ////////////

Agence B.B.Arreridj 309
Service crédit

OBJET : Notification de Crédit immobilier
Relation : *//////////////////////////*

Suite à l'examen de la demande de financement de la relation citée en marge, nous vous informons que le comité de crédit Agence lors de sa séance du //////////, à marquer son accord pour :

- ***Un CLT** immobilier de ////////////**,00 DA** au taux d'intérêt bonifié de **01%**, remboursable sur une durée de /// **ans**, destiné à l'acquisition d'un Logement Promotionnel Aidé.*

Sous réserve des conditions et garanties suivantes :

Conditions :

- *Le versement ou la justification de l'apport personnel au préalable.*
- *La mise en place des crédits doit se faire conformément aux conditions des lettres commune n°///// du /////, note PDG n°///// du ///////.*

Garanties :

- *Hypothèque 1er Rang sur le bien objet du financement.*
- *Délégation assurance décès + IAD.*
- *Délégation assurance MRH+CAT-NAT*
- *Délégation assurance insolvabilité définitive (SGCI).*

Important :

La présente autorisation est valable une (01) année à compter de la date du comité de crédit du ////////.

Dépassé ce délai et en cas de non utilisation des crédits accordés, l'autorisation de crédit est nulle, sans aucun effet et ne constitue plus un engagement de la banque.

Veuillez agréer, Cher Cliente, l'expression de nos salutations distinguées.

Réf : Crédit/ /2019

CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE
GROUPE D'EXPLOITATION SETIF
AGENCE BORDJ BOU ARRERIDJ 309

OFFRE DE CREDIT

Nous avons l'honneur de vous informer que sur la base des données relatives à votre âge, vos revenus et celles relatives aux conditions du crédit en vigueur au Crédit Populaire d'Algérie, vous êtes éligibles à un crédit ..... :
Destiné à.....
Montant du crédit bancaire.....DA.
Montant de l'apport personnel.....DA.
Durée.....ans.

- **Durée d'utilisation.....**
- **Durée de remboursement.....**
- **Période de différé.....**

Taux d'intérêts en vigueur débiteur appliqué est variable de .....%
Mensualité de .....DA

Cout total des frais

- **Frais de gestion .....DA**
- **Frais d'assurance (décès/IAD, SGCI, MR Habitation, CAT-NAT).....DA**
- **Frais de recueil d'Hypothèque.....DA**

Nous portons à votre aimable attention que cette offre reste valable, pondant huit (08) jours à compter de son émission.

Passé ce délai, et en cas de renonciation de votre part, nous vous invitions à nous restituer l'offre.

Dans le cas où cette offre agrée, nous vous informons qu'il vous appartient de déposer un dossier composé des documents dont la liste est jointe à la présente offre.

Date et signature

الملحق رقم (12):

القرض الشعبي الجزائري
CREDIT POPULAIRE D'ALGERIE

Entreprise Publique Economique, Société par actions au capital de 48.000.000.000 DA
Siège Social : 02, Boulevard Colonel Amirouche - Alger - 16000
Tél. : (023) 50 32 62 à 63 - 50 32 65 - 50 32 67 - 50 32 79 - 50 35 78 - 50 36 25 - Fax : (023) 50 32 64 - 50 32 95

CPA / 00309 AGENCE BORDJ BOU ARRERIDJ Date:09/05/2019

F I C H E D E S C O R I N G

N° COMPTE: LE:

Nom :BBBBB
Prenom :VVVVV
Adresse:BBA
Credit:CREDIT IMMOBILIER BONIFIE A 1%
No/Ref:
Sexe:F Situation Fam:M Date Naissance:10/11/1985(Age:34ans) Epargnant:NON

Prix / Cout	2 800 000,00	Score:	
Revenu Postulant:	18 500,00		Pts
Revenu Conjoint	0,00	REVENU	/ 40: 0
Revenu Caution	0,00	EMPLOI	/ 20: 20
P/ Mensualite	33 %	ORIGINE APPORT PERSONNEL	/ 15: 15
Duree Credit	30ans	APPORT PERSONNEL	/ 10: 0
Taux Interet	1,00	ACTIFS	/ 10: 10
Taux TVA	0,00	AGE	/ 5: 4
Montant Apport	280 000,00	TOTAL	/100: 49
Credit Sollicite:	1 100 000,00		
Credit Octroye	1 100 000,00		
ECHEANCE (19%)	3 545,78		

-03-

الملحق رقم (13):

CONSTITUTION DE DOSSIER CREDIT IMMOBILIER

Conditions :
Salaire Minimum : 18.000,00DA
Emploi Permanent
Taux Bonifié : 1%

Dossier à fournir en deux (02) exemplaires légalisés

Prêt : Construction Rurale	Achat Logement LPA
- copie Acte de Propriété - permis de construire (-3ans) - certificat de non hypothèque - avancement travaux minim 20% (justifier par une expertise (architecte ZEHAR / MERAH/ MEBARKI-KHETTAL) - attestation de travail - fiches de paies de 03 derniers mois - relevé des émoluments - déclaration annuelle des salariés (secteur privé) - déclaration fiscale annuelle (C20) pour les non salariés - extrait rôle - Décision Daïra p/Aide de l'Etat - Notification des 02 tranches - fiche familiale - résidence - extrait de naissance - carte d'immatriculation CNAS - copie de CNI /Permis de conduire	-attestation de réservation (montant apport+l'adresse+montant CNL) - attestation de travail - fiches de paies de 03 derniers mois - relevé des émoluments - déclaration annuelle des salariés (secteur privé) - déclaration fiscale annuelle (C20) pour les non salariés - extrait rôle - fiche familiale - résidence - extrait de naissance - carte d'immatriculation CNAS copie de CNI /Permis de conduire

ZEHAR ZOUBIR :	**035/67/63/29**	**0 7 71 49 14 65**
MERAH MOHAMED:	**035/68/25/08**	**0 7 79 06 14 81**
MEBARKIA BRAHIM:	**035/68/16/05**	**0 5 50 47 90 14**
KHETTAL ABDESSALEM :	**035 /68/64/53**	**06 61 55 80 43**

الملحق رقم (14):

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			N-1
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS	-	-	-	
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	-	-	-	
Immobilisation Incorporelles	-	-	-	
Immobilisations corporelles	-	-	-	
Terrains	-	-	-	
Batiments	-	-	-	
Autres immobilisations Corporelles	5 043 000.00	588 350.00	4 454 650.00	
Immobilisations en concession	-	-	-	
Immobilisations en cours	-	-	-	
Immobilisations financières	-	-	-	
Titres mis en equivalance	-	-	-	
Autres participations et créances ratachées	-	-	-	
Autres titres immobilisés	-	-	-	
Prêts et autres actif financiers non courants	-	-	-	
Impôts différés actifs	-	-	-	
TOTAL ACTIF NON COURANT	5 043 000.00	588 350.00	4 454 650.00	
ACTIFS COURANT	-	-	-	
Stocks en cours	79 357 078.53	-	79 357 078.53	
Créances et emplois assimilés	-	-	-	
Clients	43 243 349.03	-	43 243 349.03	
Autres débiteurs	62 664 475.69	-	62 664 475.69	
Impôts et assimilés	6 414 383.35	-	6 414 383.35	
Autres créances et emplois assimilés	-	-	-	
Disponibilités et assimilés	-	-	-	
Placements et autres actifs financiers couran	-	-	-	
Trésorerie	45 593 949.55	-	45 593 949.55	
TOTAL ACTIF COURANT	237 279 236.09	-	237 279 236.09	
TOTAL GENERAL ACTIF	242 322 236.09	588 350.00	241 727 886.09	

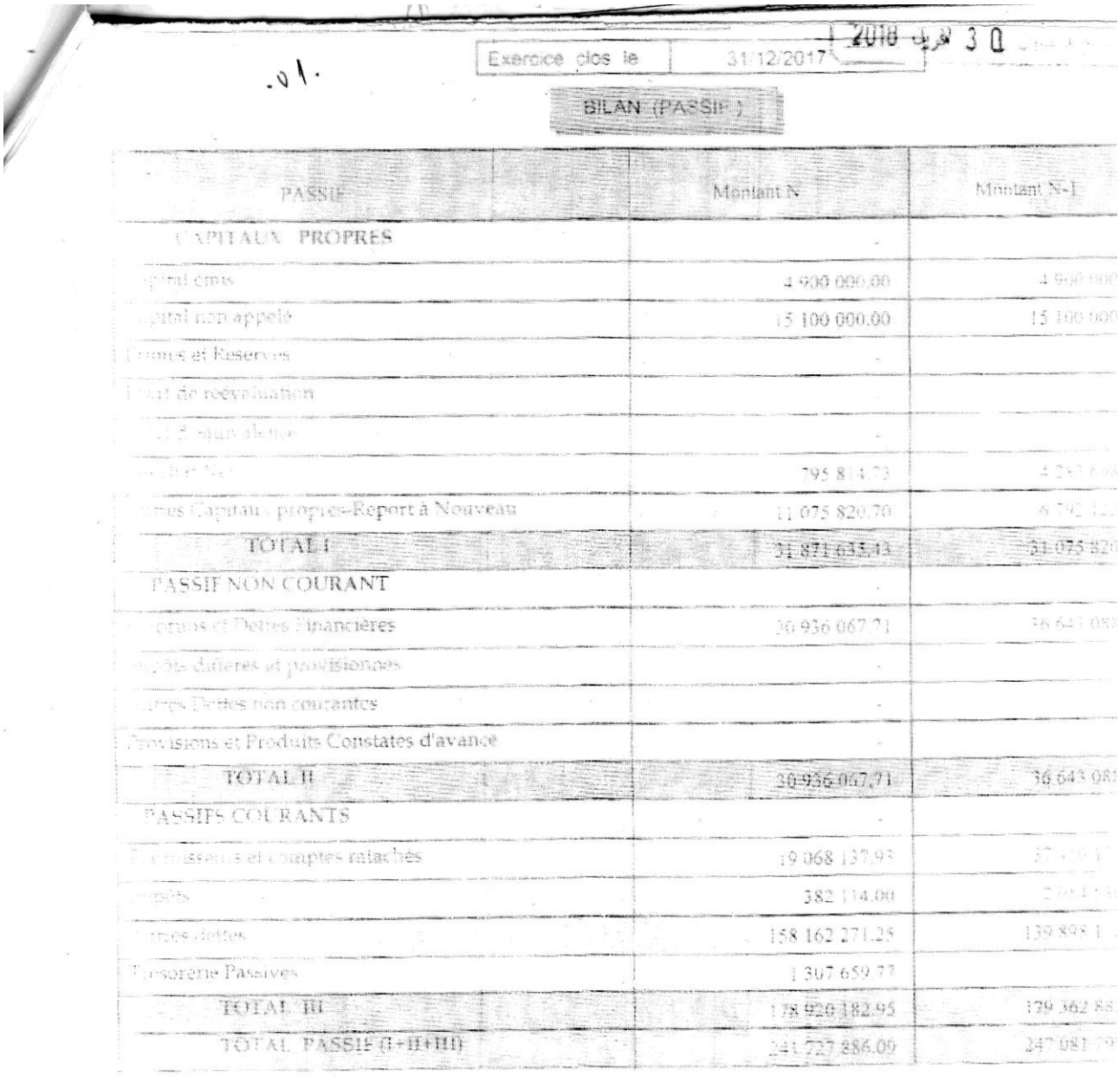

.01٠

Exercice clos le 31/12/2017 | 30 مارس 2018

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	
Capital émis	4 900 000.00	4 900 000
Capital non appelé	15 100 000.00	15 100 000
Primes et Réserves	-	
Ecart de réevaluation		
Ecart d'équivalence	-	
Résultat Net	795 814.73	4 267 [illegible]
Autres Capitaux propres-Report à Nouveau	11 075 820.70	6 [illegible]
TOTAL I	31 871 635.43	31 075 820
PASSIF NON COURANT	-	
Emprunts et Dettes Financières	36 936 067.71	36 643 083
Impôts différés et provisionnés	-	
Autres Dettes non courantes	-	
Provisions et Produits Constatés d'avance	-	
TOTAL II	36 936 067.71	36 643 083
PASSIFS COURANTS	-	
Fournisseurs et Comptes rattachés	19 068 137.93	37 [illegible]
Impôts	382 114.00	2 [illegible]
Autres dettes	158 162 271.25	139 898 [illegible]
Trésorerie Passives	1 307 659.77	
TOTAL III	178 920 182.95	179 362 88
TOTAL PASSIF (I+II+III)	247 727 886.09	247 081 79

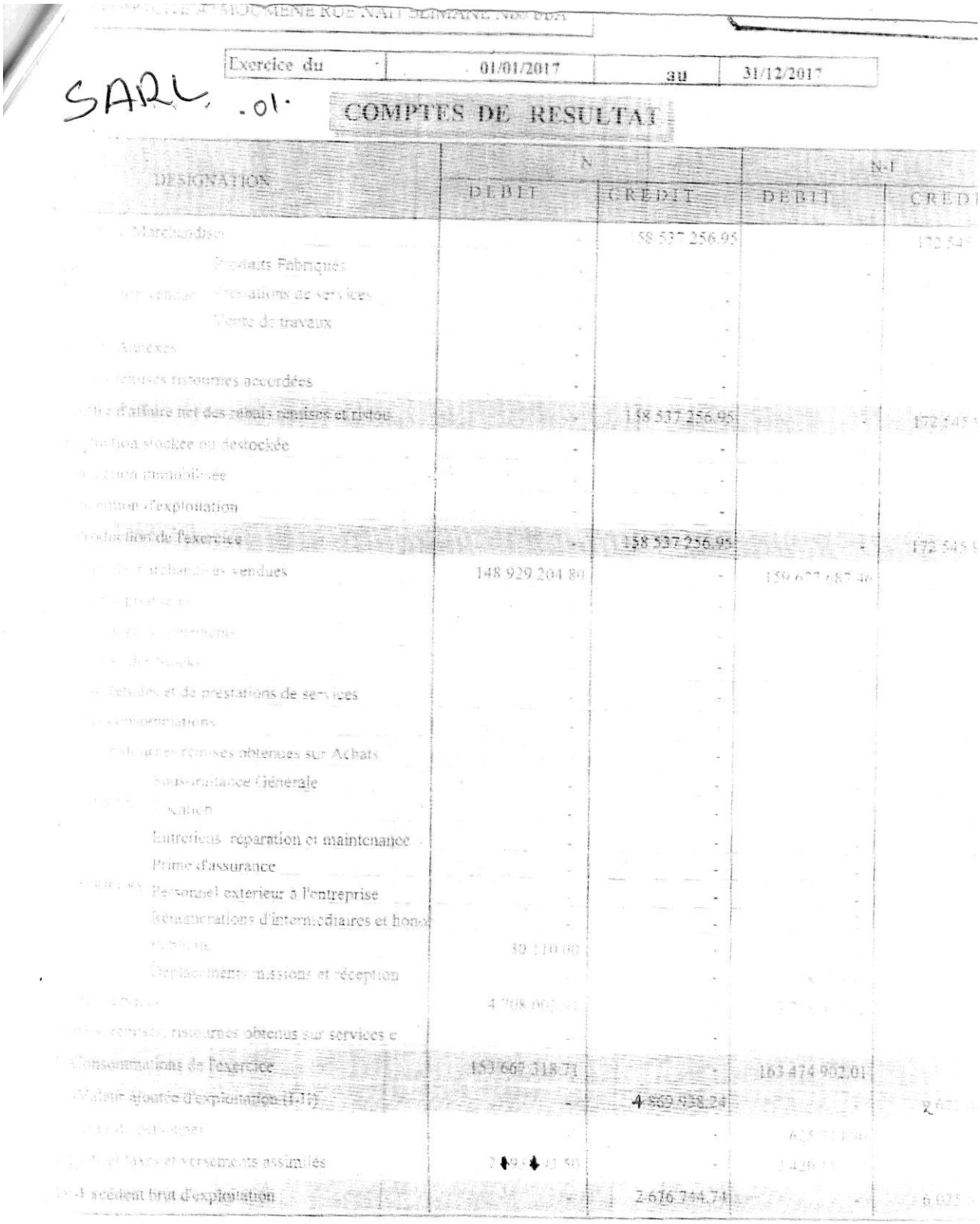

Exercice du	01/01/2017	au	31/12/2017

SARL .01.

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Marchandises	-	158 537 256,95	-	172 545
Produits Fabriqués	-	-	-	
Prestations de services	-	-		
Vente de travaux	-	-		
Rabais	-	-		
Remises ristournes accordées	-	-	-	
Chiffre d'affaire net des rabais remises et ristou	-	158 537 256,95	-	172 545
Variation stockee ou destockée	-	-		
Travaux immobilisee	-	-		
Production d'exploitation	-	-		
I- Production de l'exercice	-	158 537 256,95	-	172 545
Achats de marchandises vendues	148 929 204,80	-	159 627 687,46	
Achats	-	-		
Variation	-	-		
Achats	-	-		
Etudes et de prestations de services	-	-		
Locations	-	-		
Rabais remises obtenues sur Achats	-	-		
Sous-traitance Générale	-	-		
Publicité	-	-		
Entretiens réparation et maintenance	-	-		
Prime d'assurance	-	-		
Personnel exterieur à l'entreprise	-	-	-	
Remunerations d'intermédiaires et hono	-	-		
Publicité	39 110,00	-		
Deplacements missions et réception	-	-		
Frais divers	4 708,00	-		
Rabais remises, ristournes obtenus sur services e	-	-		
II- Consommations de l'exercice	153 667 318,73	-	163 474 902,01	
III- Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	-	4 869 938,24	-	8
Charges de personnel	-	-	625	
Impôts taxes et versements assimilés	2 [illegible]	-	1 420	
IV- Excédent brut d'exploitation	-	2 616 794,74	-	6 625

Exercice du	01/01/2017	au	31/12/2017	
DESIGNATION	DEBIT	CREDIT	DEBIT	N-1 CR
[illegible]	-	148		
[illegible] charges opérationnelles	539 657.14	-	25e 85[illegible]	
[illegible] aux amortissements	588 350.00	-		
[illegible]	-	-		
[illegible] de valeur	-	-		
[illegible] pertes de valeur et provisions	-	-		
-Résultat opérationnel	-	1 548 739.08		
[illegible] financiers	-	685 811.38		
[illegible] exercices	764 960.0[illegible]	-	72[illegible]	
-Résultat financier	79 158.53	-	-	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)	-	1 469 580.55	-	
[illegible] extraordinaires (produits)	-	-	-	
[illegible] extraordinaires (charges)	-	-	-	
[illegible] résultat extraordinaire	-	-	-	
[illegible] exigibles sur résultats	673 765.82	-	1 724 788.26	
[illegible] sur résultats ordinai	-			
[illegible] RESULTAT DE L'EXERCICE	-	795 814.73		

[illegible] sur cet annexe

الملحق رقم (15):

SNC

BILAN ACTIF AU 30/06/2017

ACTIF	Note	N			N-1
		Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-Good will positif ou negatif	A01	-	-	-	
Immobilisation Incorporelles	A02	-	-	-	
IMMOBILISATION CORPORELLES		-	-	-	
Terrains	A03	-	-	-	
Batiments	A04	2 459 340.00	922 252.50	1 537 087.50	1 [illegible]
Autres immobilisations corporelles	A05	10 070 331.75	9 164 548.62	905 783.13	1 [illegible]
Immobilisations en concession	A06	-	-	-	
Immobilisations en cours	A07	-	-	-	
IMMOBILISATIONS FINANCIERES		-	-	-	
Titres mis en equivalence	A08	-	-	-	
Autres participations et créances ratachées	A09	-	-	-	
Autres titres immobilisés	A10	-	-	-	
Prets et autres actifs financiers non courants	A11	-	-	-	
Impots différés actifs	A12	-	-	-	
TOTAL ACTIF NON COURANT		12 529 671.75	10 086 801.12	2 442 870.63	3 [illegible]
ACTIFS COURANTS		-	-	-	
Stocks en cours	A13	-	-	-	
CREANCES ET ASSIMILES		-	-	-	
Clients	A14	-	-	-	
Autres debiteurs	A15	-	-	-	
Impôts et assimilés	A16	-	-	-	
Autres créances et assimilés	A17	-	-	-	
DISPONIBILITES ET ASSIMILES		-	-	-	
Placements et autres actifs financiers courants	A18	-	-	-	
Trésorerie	A19	18 122 865.02	-	18 122 865.02	63 67[illegible]
TOTAL COURANT		18 122 865.02	-	18 122 865.02	63 67[illegible]
TOTAL		30 652 536.77	10 086 801.12	20 565 735.65	66 67[illegible]
[illegible]		-	-	-	
[illegible]		-	-	20 565 735.65	66 67[illegible]

BILAN PASSIF AU 30/06/2017

	Note	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis	P01	-	
Capital non appelé	P02	1 000 000.00	1 000
Primes et Réserves	P03	-	
Ecart de réévaluation	P04	-	
Ecart d'equivalence	P05	-	
Resultat Net	P07	-	
Autres Capitaux Propres - Report à Nouveau	P08	4 962 800.88	6 56
TOTAL CAPITAUX PROPRES		-	
PASSIF NON COURANT		5 962 800.88	7 56
Emprunts et dettes financières	P09	-	
Impôts différés et provisionnés	P10	-	
Autres Dettes non courantes	P11	-	
Provisions et produits constatés d'avance	P12	-	
TOTAL PASSIF NON COURANT		-	
PASSIF COURANT		-	
Fournisseurs et comptes rattachés	P13	5 481 101.90	7 46
Impôts	P14	2 032 458.00	1
Autres dettes	P15	5 500 000.00	51 206
Tresorerie Passif	P16	1 589 374.87	271
TOTAL PASSIF COURANT		14 602 934.77	59 118
TOTAL GENERAL		20 565 735.65	66 679
ECART D'EQUIVALENCE	P17	-	
TOTAL GENERAL PASSIF		20 565 735.65	66 679

	Note	MONTANT N	M
Vente et Pro	R01	134 565 185,00	
Variation	R02		
Production	R03		
Subvention	R04		
I. PRODUC		134 565 185,00	
Achats consc	R05	121 773 127,27	
Services exte	R06	646 010,92	
II CONS		122 419 138,19	
III VAL		12 146 046,81	
Charges d	R07	5 885 132,49	
Impôts,tax	R08	739 136,00	
IV EXC		5 521 778,32	
Autres p	R09		
Autres Cha	R10		
Dotation a	R11	558 977,44	
Reprises s	R12		
V RES		4 962 800,88	
Produits	R13		
Charges	R14		
VI RESU			
VII R		4 962 800,88	
Impôts	R15		
Impôts	R16		
TOTAL		134 565 185,00	
TOTAL		129 602 384,12	
VIII R		4 962 800,88	
Element	R17		
Element	R18		
IX RE			
X RESU	R19	4 962 800,88	

	Note	MONTANT N	MON
Chiffres d'af		134 565 185,00	
Coût des ve		121 773 127,27	
MARGE BRU		12 792 057,73	
Autres produits é			
Coûts comme		646 010,92	
Charges adm		6 624 268,49	
Autres charg		558 977,44	
RESULTAT O		4 962 800,88	
Produits finan			
Charges fina			
RESULTAT O NT IMPOT		4 962 800,88	
Impôts exigib ordinaires			
Impôts diff aires(variations)			
RESULTAT N S ORDINAIRES		4 962 800,88	
Charges ext			
Produits ext			
RESULTAT N E		4 962 800,88	

الملحق رقم (16):

Exercice clos le 31/12/2015

BILAN (ACTIF)

ACTIF	N			
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes de valeurs	Net	
IFS NON COURANTS				
Acquisition-Good will positif ou negatif				
bilisation Incorporelles				
bilisations corporelles				
nts				
ents				
es immobilisations Corporelles	5 895 256,79	878 411,67	5 016 845,12	
bilisations en concession				
lisations en cours				
ilisations financières				
es mis en equivalance				
es participations et créances ratachées				
es titres immobilisés				
et autres actif financiers non courants	340 000,00		340 000,00	
ds ditferes actifs				
TOTAL ACTIF NON COURANT	6 235 256,79	878 411,67	5 356 845,12	2 0
S COURANT				
es cours	39 601 865,16		39 601 865,16	
es et emplois assimiles				
nts				
es débiteurs				
es et assimiles	593 108,88		593 108,68	
es créances et emplois assimilés				
ilités et assimiles				
dents et autres actifs Financiers courau				
ance	8 388 186,16		8 388 186,16	4 1
TOTAL ACTIF COURANT	48 583 160,00		48 583 160,00	41 1

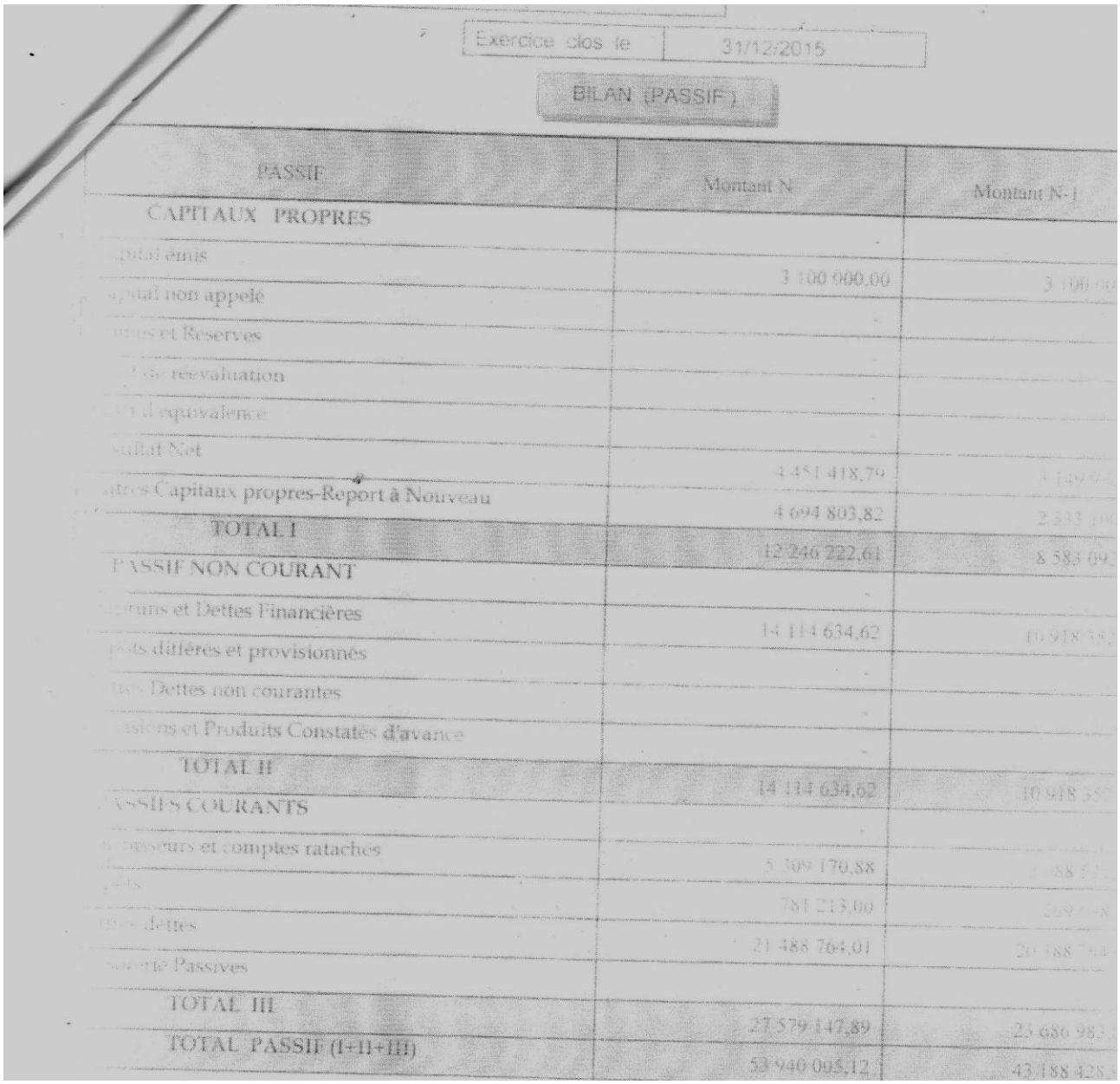

Exercice clos le 31/12/2015

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant N	Montant N-1
CAPITAUX PROPRES	-	
apital emis	3 100 000,00	3 100 [illegible]
apital non appelé	-	
ves et Reserves	-	
e de reevaluation	-	
rt d'equivalence	-	
sultat Net	4 451 418,79	3 149 [illegible]
utres Capitaux propres-Report à Nouveau	4 694 803,82	2 333 [illegible]
TOTAL I	12 246 222,61	8 583 09[illegible]
PASSIF NON COURANT	-	
runts et Dettes Financières	14 114 634,62	10 918 35[illegible]
ots différes et provisionnés	-	
res Dettes non courantes	-	
ations et Produits Constatés d'avance	-	
TOTAL II	14 114 634,62	10 918 35[illegible]
ASSIFS COURANTS	-	
fournisseurs et comptes ratachés	5 309 170,88	2 588 [illegible]
ôts	781 213,00	209 [illegible]
res dettes	21 488 764,01	20 588 [illegible]
sorerie Passives	-	
TOTAL III	27 579 147,89	23 686 983,[illegible]
TOTAL PASSIF (I+II+III)	53 940 005,12	43 188 428,[illegible]

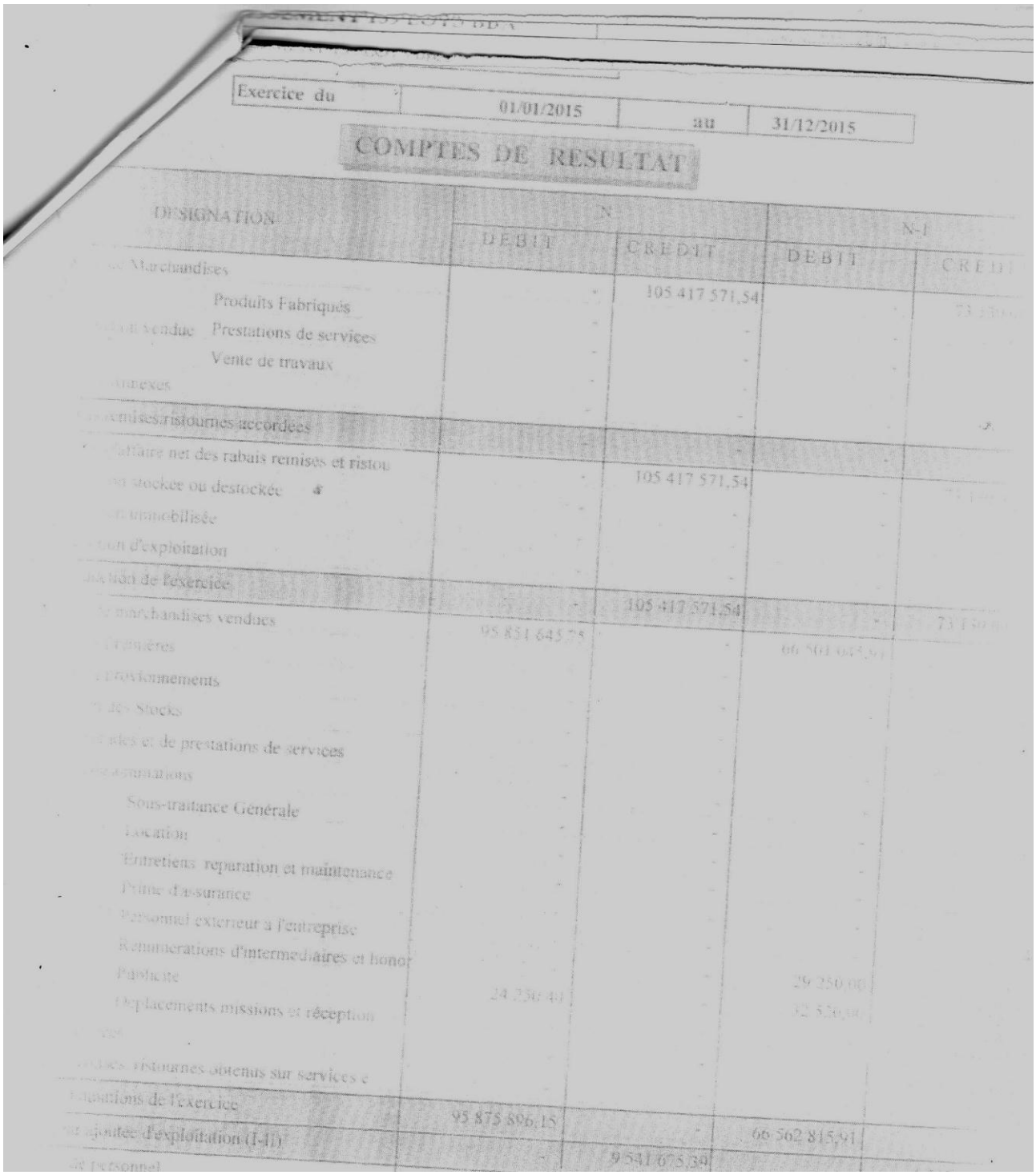

Exercice du	01/01/2015	au	31/12/2015

COMPTES DE RESULTAT

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Marchandises				
Produits Fabriqués		105 417 571,54		
Vente de travaux				
Annexes				
remises,ristournes accordees				
affaire net des rabais remises et ristou				
stockée ou destockée		105 417 571,54		
immobilisée				
on d'exploitation				
ation de l'exercice		105 417 571,54		
marchandises vendues	95 851 645,75		66 501 045,91	
ières				
visionnements				
des Stocks				
ies et de prestations de services				
ations				
Sous-traitance Générale				
Location				
Entretiens reparation et maintenance				
Prime d'assurance				
Personnel exterieur a l'entreprise				
Remunerations d'intermediaires et honor				
Publicite			29 250,00	
Deplacements missions et réception	24 230,40		32 520,00	
rations ristournes obtenus sur services e				
positions de l'exercice	95 875 896,15		66 562 815,91	
ajoutée d'exploitation (I-II)		9 541 675,39		
Personnel				

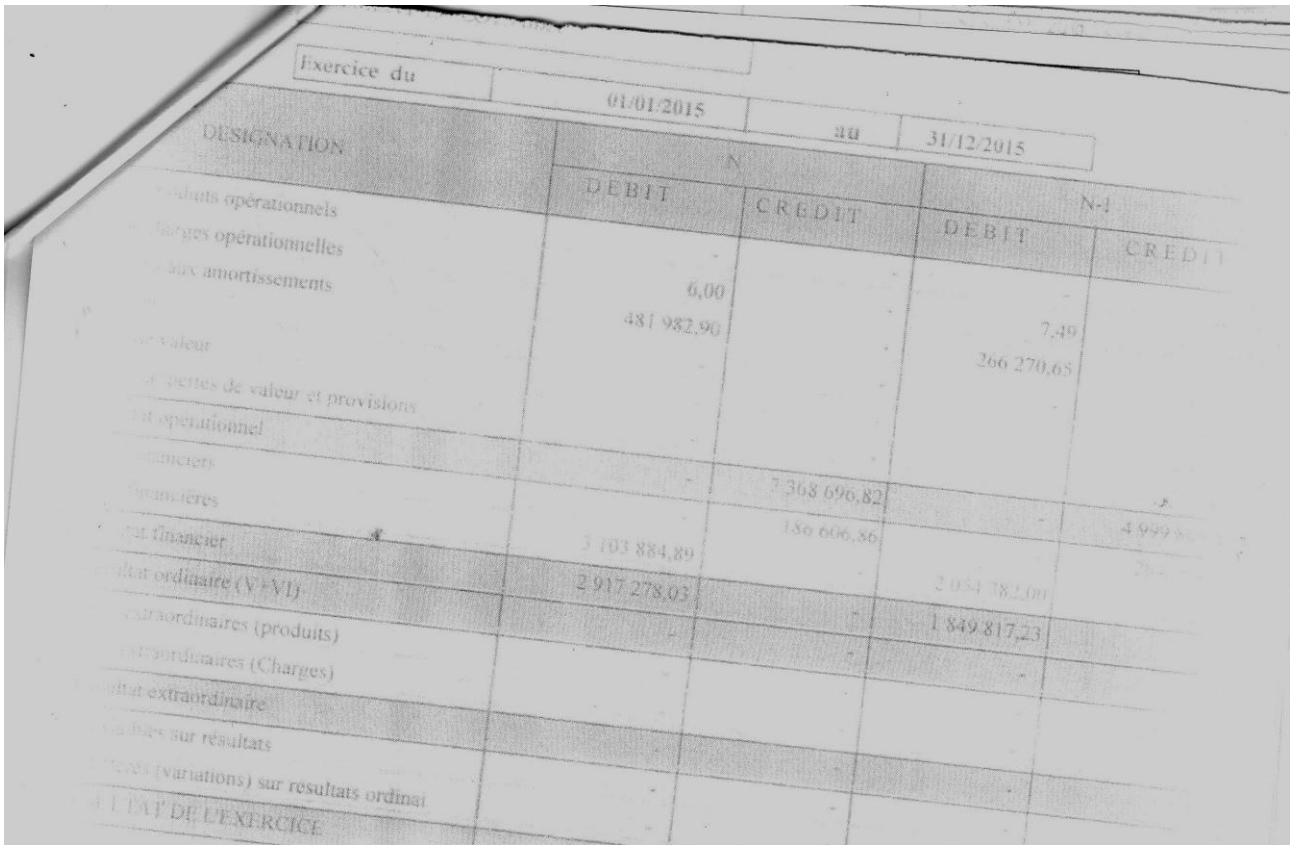

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

DESIGNATION	N		N-1	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
duits opérationnels	-	-	-	
rges opérationnelles		-		
aux amortissements	6,00	-	7,49	
	481 982,90	-	266 270,65	
valeur	-	-		
pertes de valeur et provisions	-	-	-	
opérationnel	-	-		
nciers	-	3 368 696,82	-	
ières		180 606,86		4 999
financier	3 103 884,89	-	2 054 382,09	
at ordinaire (V-VI)	2 917 278,03	-	1 849 817,23	
xtraordinaires (produits)	-	-	-	
traordinaires (Charges)	-	-		
at extraordinaire	-	-	-	
ices sur résultats	-	-	-	
(variations) sur résultats ordinai	-	-	-	
TAT DE L'EXERCICE	-	-	-	

Abstract

Banks always seek to reduce the bank risks faced by the bank on a daily basis, especially in the area of granting loans, which is the biggest obstacle to the bank Banking.

Hence the method of credit scoring as a new way to distinguish between sound institutions and institutions with the lowest cost and faster and make the right decision to grant loans or not, at a time than traditional methods and this is what drives the bank to reduce the losses expected non-payment.

This study came to the exposure of the concepts related to the management of bank risk and credit scoring in the theoretical side, while the application side of the study tried to drop the theoretical side on the applied side on the reality of the commercial banks in the Algerian popular loan agency Bordj Bou Arreridj, and apply the models of the loan loan based on three financial statements of three Institutions that deal with the agency of Trieste in Bordj Bou Arreridj to categorize the sound institutions and the deficient institutions.

Key words: Banking Risk Management, Basel Agreements, credit scoring, credit scoring Forms.